

دكتور محمد عمارة

المستزلة والشريعة

دار الهلال

كلمة

في هذا القسم - الثالث - والآخر - من دراستنا عن « فلسفة الحكم في الإسلام » يأتي حديثنا عن الجانب التطبيقي للفكر النظري الذي عرضنا له بالدراسة في القسم الأول ، والقسم الثاني ..

ففي القسم الأول رأينا تجربة العرب المسلمين في تكوين « الدولة والسلطة » ، وعرضنا لدلالة هذه التجربة التي تجسدت في « دولة الخلفاء الراشدين » وما صاحب قيامها من فكر نظري في حقل السياسة وفلسفتها .. وما شهدته من صراع على السلطة ، وللدلالة والاسباب التي ارتبطت بذلك الصراع ..

كما عرضنا للدلالة السياسية لنشأة كل التيارات الرئيسية في حياة المسلمين السياسية والفكرية ..

وفي القسم الثاني من هذه الدراسة عرضنا لصلب القضية .. قضية فلسفة الحكم في الإسلام .. وآراء الفرقاء المختلفين حول طبيعة السلطة العليا في المجتمع ، وشروطها وصفاتها ، والطريق لقيامها ، والمؤسسات السياسية والدستورية اللازمة لاكتمال بنائها ..

وفي هذا القسم - الثالث والآخر - نعرض بالدرس

لقضية هامة تؤكد لنا دراستها أن « المعتزلة » - وهم
أخطر تيارات الإسلام الفكرية - لم يكونوا مجرد مفكرين
نظريين ، وإنما كانت لهم جهود سياسية تطبيقية عملاقة ،
حاولوا من خلالها وبواسطة وضع فكرهم السياسي
النظري في التطبيق ، وتجسيد فلسفتهم السياسية في
المجتمع الذي عاشوا فيه ..

فبعد أن حددوا طبيعة السلطة ، ميزوا بين ما هو
اختصاص للسلطة العليا وما هو حقوق للأمة .. ثم
مارسوا الدعوة لسيادة هذه الحقوق والحصول عليها في
المجتمع العربي الإسلامي ، منذ تبلور تيارهم الفكري
وحتى المحنة الكبرى التي أصابتهم بها قوى المحسافة
والتخلف والجمود في العصر العباسي ..

وسيرى الباحث والقارئ من خلال صفحات هذا القسم
مكان قضية « الثورة » في فكرنا السياسي الإسلامي ،
وموقف التيارات الفكرية الإسلامية المختلفة من هذه
القضية « القديمة - الجديدة » .. كما سيلمس عظم
العطاء الذي تقدمه دراسة هذه الصفحات من تراثنا حتى
للعصر والمجتمع الذي نعيش نحن فيه !

د . محمد عمارة

الثورة والنشاط السياسي

الفصل الاول

ماذا للإمام؟ وماذا للأمة؟

ان عملية اختيار الامام ، وترشيحه وتمييزه من بين من يتفقون معه في التحلى بصفات الامامة وشروطها ، ومبايعته بالامامة ، تمثل تعاقدًا دستوريا حقيقيا بكل مقاييس هذا التعبير ، فهناك اهل الاختيار ، بواسطة ممثليهم المعبرين عن ارادتهم والحائزين لثقتهم ، طرف اول ، وهناك الامام الذى بايعه وعقد له هؤلاء الممثلون ، طرف ثان ، واكمل من الطرفين شروطه المحددة ، وخصائصه المنصوص عليها ، وكما لا تصح البيعة تحت ظروف من الاكراه والقسر للطرف الاول ، والا خرج الامر من الامامة الى سلطة التغلب ، فذلك لا بد من قبول الطرف الثانى للمنصب الذى اختاروه له ، وذلك تفاديا من تولى من لديه صفات مستترة تقدر في اهليته للمنصب ، قد لا يعلمها الناس ولا اهل الاختيار ، « فلا بد من قبول الامام للعقد .. لانه اعرف بنفسه وبياطنه منهم ، فربما علم بما يقتضى تحريم دخوله فى الامامة .. فلا بد من اعتبار الرضا والقبول فيه » (١) .. وحتى اذا لم يكن به ما يمنع من

(١) (المغنى) ج ٢٠ ق ١ ص ٢٧٠ .

توليه المنصب ، و اراد الاعتذار عن القبول ، كانت له حرية الاعتذار ، مع تبيان سبب اعتذاره ، ولا ترقى البيعة الى مستوى التكليف والالزام الا اذا كانت صفات الامامة غير مجتمعة فى احد سواه ، عند ذلك يغلب الالزام والتكليف جانب حرئته واختياره ، وتعلو ارادة الامة على رغبته فى الاعتذار عن عدم القبول .. (٢) ..

وهكذا تكتمل لهذه المهمة السياسية والدستورية مقومات « التعاقد الدستورى » بين الامة وحاكمها ، وكما يقول الماوردى ، فان الامامة يعهد بها الى « اكثرهم فضلا ، واكملهم شروطا ، ومن يسرع الناس الى طاعته ، ولا يتوقفون عن بيعته .. فان اجاب اليها بايعوه عليها .. وان امتنع لم يجبر عليها ، لانها عقد مرأضة واختيار لا بدخله اكراه ولا اجبار (٣) .. » ولان الولايات اجمع لا بد فيها من الاختيار .. (٤) ، كما يقول قاضى القضاة .. والامر الذى يؤكد المضمون الاجتماعى لهذا العقد هو لزوم طاعة الرعية للامام فيما هو من طاعات الله ، لانه لا يستطيع ان ينجز المهام التى فوضت اليه انجازها الا بطاعتها له فى تنفيذها ، واعانتها له على هذا التنفيذ .. فهى اذ تدليعه ، فى غير المعاصى ، تنزل عن قدر من حرئتها الخاصة ، وتقيد اطلاق هذه الحرية فى مقابل نهوضه بتنفيذ ما فوضت اليه تنفيذه من المهام ، وهذه القاعدة الجوهرية فى « العقد الاجتماعى » ، يعبر

(٢) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٢٥١ .

(٣) (الاحكام السلطانية) ص ٧ .

(٤) (المغنى) ج ٢ ق ١ ص ٢٧٠ .

عنها القاضي عبد الجبار عندما يقول : « .. ومن جملة ما يدخل في الامامة : انه يلزم سائر الناس طاعته فيمما ليس فيه معصية ولا اقدام على محظور ومخرم .. فيجب ان يطاع في ذلك الباب ، وهذا مما يختص به دون غيره ، لان الطاعة لا تجب ، على هذا الوجه ، الا له .. فمن لم يطعه فهو مخطيء ، وان كان مشاقا له فهو فاسق .. . لانه - « اي الامام » - قد لزمته للامة امور لا يمكنه القيام بها الا بغيره ، فلو لم نقل : ان طاعة غيره له لازمة لم يتمكن مما ذكرناه » من المهام المفوض اليه انجازها .. (5) .

فهو « عقد اجتماعي » ، قائم على المراضاة والاختيار . فاذا تم عقد المراضاة هذا ، تم التكليف وقام الالتزام بالنسبة للامام ، ولذلك امتنع عليه ان يستقيل من منصبه ويتخلى عن مهامه طالما لم يوجد ما يمنع من نهوضه بتنفيذ ما فوضت اليه الامة ، ويستدلون على ذلك بما روى من « ان ابا بكر لما فرغ من قتال اهل « الردة » قام في الناس خطيبا ثلاثة ايام ، يقول : اقبلوني .. » فرفض المسلمون استقالته ، فاستمر في النهوض بمهام الخلافة (6) . وان كان البعض يجيز استقالته استنادا لتلك الواقعة ، اذ لو لم يعلم ابو بكر جوازها لما عرضها .. واستنادا الى خلع الحسن بن علي نفسه ، ولانه وكيل للمسلمين ، وللوكيل عزل نفسه .. (7) .

(5) المصدر السابق . ج 20 ق 2 ص 174 .

(6) المصدر السابق . ج 20 ق 2 ص 146 .

(7) (كتاب الامامة) لابي يعلى . ص 212 ، 214 .

اما طبيعة الامور التي تفوضها الامة الى الامام ، وتبايعه كي يختص بنظرها والقيام عليها وتنفيذها ، والتي هي مجموع سلطاته ، وفيها نطاق اختصاصه ، فانها تجعل دولة الامامة دولة اقرب الى ما نسميه في عصرنا « بالدولة الشمولية » ، اي التي لا يتف سلطانها عند حد الحكم بين الناس فيما يترافعون به اليها من المنازعات ، وحفظ الامن الداخلي ، والدفاع عن البيضة والحوزة والاستقلال فقط ، ثم ترك ماعدا ذلك لمبادرات الناس الذاتية وحريتهم الخاصة ، وانما هي دولة تمتد بنشاطها ونفوذها وسلطانها الى كل مجالات الحياة ذات الطابع العام المتصل بمجموع الناس وجماعتهم ، فكرية كانت تلك المجالات او اقتصادية او اجتماعية ، ولا تدع للفرد ان يحتكر لذاته وحرية الخاصة من المجالات الا ما يختص بذاته ، دون تأثير على المجموع ، حال كونه قادرا على النهوض بما تختص به هذه الذات الفردية ، فاذا عجزت عن الوفاء بحق عالمها الخاص امتدت يد الدولة لتدير لها شؤونها الذاتية الخاصة ، وعدت عندئذ من المجالات العامة التي تشملها سلطة الدولة والامام ..

والحسن البصري يقول ان الاسلام قد اعطي من شؤونه ومجالاته الى السلطان اربعة مجالات ، هي : « الحكم ، والقيء ، والجمعة ، والجهاد » فهذه « اربعة من الاسلام الى السلطان » (8) . وفي الحكم ، كما هو ظاهر ، وكما حدث في التجربة ، يدخل التنفيذ باجهزته ، والقضاء

(8) (عيون الاخبار) لابن قتيبة . مجلد 1 ص 2 . طبعة دار الكتب .

القاهرة .

بأجهزته ، وفي القىء يكون دور الدولة في المال والاقتصاد ،
وفي الجهاد يكون دورها العسكري ، وفي الجمعة يأتي دور
الإمام في القيادة الدينية والروحية ، كقدرة حسنة
ترعى شعائر الإسلام وتنتصر لإخلاقيات الدين الحنيف ..

وهذه المهام الأربع نجدها مفصلة بعض التفصيل عند
الماوردي ، حين يقول : « .. والذي يلزم سلطان الأمة من
أمورها سبعة أشياء :

أحدها : حفظ الدين من تبديل فيه ، والحسب على
العمل به ، من غير إهمال له .

والثاني : حراسة البيضة ، والذب عن الأمة من عدو
الدين أو باغى نفس أو مال .

والثالث : عمارة البلدان باعتماد مصالحها ، وتهذيب
سبلها ومسالكها .

والرابع : تقدير ما يتولاه من الأموال بسان الدين ، من
غير تحريف في أخذها وإعطائها .

والخامس : معاناة المظالم والأحكام ، بالتسوية بين
أهلها ، واعتماد النصفة في فصلها .

والسادس : إقامة الحدود على مستحقها ، من غير
تجاوز فيها ولا تقصير عنها .

والسابع : اختيار خلفائه في الأمور أن يكونوا من أهل
الكفاية فيها ، والإمانة عليها .. « (٩) .

ثم يرتفع هذا العدد إلى عشرة ، عند الماوردي أيضا ،
وعند أبي يعلى ، ولكن دون الخروج عن هذه الأصول لهذه

(٩) (ز ادب الدنيا والدين) ص ١٢٩ .

المهام التي هي حدود تفويض الأمة فيمنها فوضت
للإمام .. (١٠) .

ونحن نلاحظ أن المهمة السابعة التي « تلزم » السلطان

من أمور الأمة ، هي اختيار الخلفاء والاعوان ، من الأمراء
والحكام والقضاة ، وباقي أجهزة الحكم والتنفيذ ،

والقضاء ، والأمن .. الخ .. الخ .. على أن يكونوا من
أهل الكفاية والإمانة .. أي أن تصور الفكر السياسي هنا

خاص بالحديث عن « دولة » و « جهاز دولة » ، وليس
عن « إمام فرد » وكفى .. فمبحث الإمام والإمامة هو

عنوان لمبحث الدولة وسلطة الحكم في البلاد .. وكل ذلك
مندرج بمعنى عند بحث ما يتعلق بالإمامة والإمام ..

وسنرى أن لبعض هذه الأجهزة نوعا من الاستقلال ،
يجعلها أحيانا خارج سلطة الإمام ، على نحو ما ، رغم أنه

هو الذي يوليها ويقيمها كي تباشر ما لها من مهام ..
كما نلاحظ أيضا أن المهام المالية والاقتصادية للدولة قد

ثلثت أمرين من الأمور السبعة - الثالث والرابع - حيث
نقرر أن للدولة سلطانا في عمارة البلدان ، أي دورا في

الاقتصاد ، حفظا ، وتجديدا ، وإنشاء .. كما أن عليها
أن تقدر الحدود بين ما تصرف فيه من الأموال وما تدع

التصرف فيه للفرد وفق حرسته الخاصة .. وهو
ما سنتناوله بعد قليل ..

ومادامت الإمامة عقد مرضاة واختيار ، عهدت الأمة

(١٠) (الأحكام السلطانية) للماوردي . ص ١٥ ، ١٦ . و (الأحكام

السلطانية) لأبي يعلى . ص ١١ ، ١٢ .

بموجبها إلى الإمام أن يتصرف في هذه الأمور السبعة من أمرها ، بحيث يعاير فيها سلطانه على سلطان الفرد والأفراد الذين تتكون منهم هذه الأمة ، فإن بحث العلاقة بين الإنسان الفرد وبين الدولة ، هو أمر هام ، وتحديد الحدود التي لكل منهما هو المدخل لبحث سلطات الإمام .. وماذا له ؟ وماذا للأمة ؟ ..

ولقد حدد المعتزلة الفواصل بين اختصاص الفرد واختصاص الدولة تحديدا دقيقا ، وأبرزوا وجهة نظرهم في هذا الموضوع على نحو يستحق الإعجاب .. فعندهم :
أولا : أن دوافع الإمام وغاياته ، سواء في أمور الدين أو الدنيا ، يجب أن تحكم بمبدأ أساسي وهام وهو : تحقيق ما يعود بالنفع ، وما يندفع به الضرر .. أي جلب المصالح ، ودرء المفاسد .. هذا هو المبدأ الأساسي والغاية العامة التي تسترشد بها الدولة والإمام ..

ثانيا : أن سائر مجالات النفع العام ، وميادين النشاط التي يتحقق عنها عائد على الجماعة هي من اختصاصات الدولة والإمام .. على سبيل الوجوب ، لا الجواز .. فالدولة مكلفة بالنهوض بمهام تلك المجالات ..

ثالثا : أن جلب المنافع ودفع المضار في الأمور التي تخص الفرد ، للفرد أن يسعى فيها وفي تحصيلها ، دون الدولة ، على أن يكون اختصاصه بها مشروطا بأن يكون ذلك السعي « بالوجوه المعقولة » .. وهذا الاختصاص هو على سبيل الجواز لا الوجوب ..

رابعا : أن على الدولة أن تتدخل ، بدلا من الفر

للنهوض بالأمور التي هي من اختصاصه كفرد ، إذا عجز عن القيام بها ، أو قام بها على نحو غير كامل ..

خامسا : أن للدولة والإمام ، فوق كل ذلك ، حق التدخل والتدخل في « مواضع مخصوصة » وأوقاص مخصوصة فيما للفرد خصوص السعي فيه ..

وهذا التحديد لعلاقة الفرد بالدولة ، ودور كل منهما ، وهو التحديد الذي يميل ، كما قلنا ، إلى طابع « الدولة الشمولية » ، يقدم له القاضي عبد الجبار صياغة دقيقة التعبير عندما يقول : « أن الإمام مدفوع ، فيما يتصل بأمر السياسة ، إلى امرين : أحدهما : أمر الدين ، والآخر أمر الدنيا . وفي كل واحد منهما يلزمه النظر من وجهين : أحدهما : ما يعود بالنفع ، والآخر : ما يندفع به الضرر . وإنما نصب لهذه الأمور التي ذكرناها ، إذا كانت عائدة على الناس ، لأن ما يخص كل واحد من اجتلاب المنفعة ودفع المضرة ، بالوجوه المعقولة ، قد يجوز له السعي فيه ، إلا في مواضع مخصوصة . وإنما يراد بالإمام لما لم يجز للإنسان السعي فيه ، ولأن لا يكمل التصرف في منفعته ومضاره ، ولما يعود النفع والضرر فيه على الكافة دون الأعيان المخصوصة .. » (١١) .

تلك هي الحدود العامة بين ما للفرد ، خاصة به ، وبين ما للدولة والإمام ..

أما المهام التي فوضت الأمة أمر إنجازها للإمام ومن يوليه ، أي للدولة وجهازها ، فإنها كثيرة ، تتناسب في الكثرة والاتساع مع « الطابع الشمولي » الذي مال إليه

(١١) (المغنى) ج ٢٠ ق ١ ص ٩٧ .

كلما الفكر السياسي .. ومن هذه المهام ما تختص الدولة بتدبيره وانجازته وحدها .. ومنها ما تقوم فيه بدور المدير مع الاستعانة بالامة على انجازها ، لما لهذه المهام من طابع عام لا تستطيع الدولة بجهازها القيام بها وحدها من دون الجديور ..

فمن النوع الاول مهام مثل :

١ - القيام على الاحكام اللازمة في المنازعات والاختلافات بين الرعية .. اذ الفصل في هذه القضايا ، والقطع فيها هو من اختصاص الامام والدولة ، لان في هذه الاحكام جبورا للبعض على رد حقوق للبعض الآخر ، وتنظيمها للاشهاد ، وتعديلا للشهود ، وغير ذلك من الامور التي لا يحق لغير الامام ودولته التصدي لها .. (١١) .

٢ - اقامة الحدود وتنفيذ العقوبات .. ولقد منع المعتزلة ان يتولى ذلك احد غير الامام وجهاز دولته ، لان العقوبة اذا كانت حقا لله فالامام او من ينوبه هو المتولى لانزالها ، وان كانت حقا لفرد او جماعة من الامة فانزالها حق الامام الذي فوضوا اليه هذه المهام .. حتى لقد فرقوا رميزوا بين النهي عن المنكر والمنع منه ، الذي هو واجب عامة المسلمين ، وبين اقامة الحد على مرتكب المنكر ، فأوجبوا الاول على الكل وخصوا الامام واعوانه بالثاني ، لان « النهي عن المنكر : هو ما يجرى مجرى المنع منه ، فاما اقامة الحد فجار مجرى الجزاء على المنكر ، واحد الامرين يخالف الآخر » و ضربوا لذلك مثلا بان على الانسان ان يستنح عن المنكر بأمر أكثر واشد من تلك التي يمنع

(١٢) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦١ .

بها غيره من المنكر ، ومع ذلك فلا يجوز للمرء ان يقيم الحد على نفسه ! ..

واختلفوا مع الذين جعلوا لمالك الرقيق اقامة الحد عليه ، وتأولوا الحديث النبوي الذي جاء فيه ان للرجل اذا زنت امته ان يجلد بها .. وقالوا : يجب ان يحمل على معنى : « انه يتوصل الى جلدتها بان يحملها الى الامام ، كما يقال في الامام : انه يجلد ، على سبيل ذلك » .

واستأنسوا بوقفهم هذا بالاجماع على ان شهود اثبات الزنا ، مثلا ، لا يحل لهم ان يقيموا الحد ، مع انهم هم شرط اقامة هذا الحد ..

كما جعلوا للامام وحده قتل المرتد .. وقالوا : ان اهدار دم المرتد ، وسقوط القود عين يقتله ، اذا قتله ، لا ينفي ان حق قتله خاص بالامام ..

ولم يجعلوا لمرلي الدم تنفيذ القصاص ، وانما له المطالبة به ، كما له العفو عنه ، اما استيفاء القود فحق الامام ، لا يجوز لغيره ان يفعله ..

وميزوا بين ذلك وبين ان يقتل الانسان من اراد نفسه او ماله ، لانه عندئذ يكون دافعا للضرر عن نفسه وماله ، وحتى في مثل تلك الحالات فانه لا يحل له قتل المعتدي اذا استطاع منعه بما هو دون القتل ..

ورأى المعتزلة ان اختصاص الامام واعوانه باقامة الحدود وتنفيذ العقوبات هو الذي يجعل الامام حاكما لا مجرد حكم بين الناس ، والقول بغير ذلك يفتح الباب للفوضى عندما تتحول هذه المهام من اختصاص الامام

الى امور عامة يمارسها الناس كما يمارسون حقوقهم
المشتركة .. (١٣)

٣ - تكوين جهاز الدولة .. فذلك الامر خاص بالامام ،
واى وال او امير او حاكم لا يكتسب « الشرعية » فى
ولايته ، فيحق له التصرف ، الا اذا كانت اقامته من قبل
الامام .. ولذلك فان الولاة والامراء الذين يوليهم السلطان
المتغلب المفتصب للسلطة لا شرعية لولاياتهم ولا لتصرفاتهم
واحكامهم ، حتى لو توفرت فيهم شروط الولاة وجرت
تصرفاتهم على مقتضى السنة والقانون .. « لان ذلك ليس
الا للامام ، وما يفعله غيره لا يؤثر » ، واذا مضت فى الناس
تصرفات ولاة السلطان المتغلب كانت هذه التصرفات مثل
مشورة الحكم يتوقف امضاؤها وتنفيذها على رضى طرفى
النزاع ، ومن هنا فارقت حكم الحاكم الشرعى المتولى من
قبل الامام ..

وهؤلاء الولاة والحكام الذين يوليهم الامام ، لهم نفس
شرعيته وسلطاته ، فمن كان منهم صاحب ولاية مطلقة
كانت له سلطة الامام المطلقة فى ولايته ، ومن كان صاحب
ولاية خاصة فله فيها سلطات الامام كذلك ، ولهم على
الرعية الطاعة فى الاحكام .. (١٤)

اما هذه الولايات التى يختص بها الامام فهى اربعة
اقسام :

القسم الاول : اولئك الولاة الذين تكون ولاياتهم عامة
فى الاعمال العامة ، كالوزراء ..

(١٣) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٢ - ١٥٧ .

(١٤) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ و (أدب

القاضى) ج ١ ص : ١٣٩ ..

والقسم الثانى : الولاة الذين تكون ولاياتهم عامة فى
اعمال خاصة ، لحكام الاقاليم ..

والقسم الثالث : الولاة الذين تكون ولاياتهم خاصة فى
الاعمال العامة ، تقاضى القضاة ، والقائد العام للجيش ..

والقسم الرابع : الولاة الذين تكون ولاياتهم خاصة فى
الاعمال الخاصة ، وهم الذين يتولون الوظائف المحلية ،
كقاضى الاقليم ، وجامع الضرائب فيه (١٥) .

٤ - تولية القضاة ، ورعاية اعمالهم .. فليس لفـسـر
الامام ، او من ينوبه ، تولية القضاة . ومثلهم مثل الولاة
والحكام لا تحصل الشرعية لولايتهم وتصرفاتهم الا
باستنادها الى الاختيار الحر من الامام .. وتقيد القضاء
فى الدولة واجب وفرض متعين على الامام ، لانه لا يصح
الا من قبله ، ولانه داخل فى عموم ولايته
وسلطاته .. (١٦) .

ومع أن القضاة يتولون مناصبهم من قبل الامام ،
وتتوقف شرعية احكامهم وقوتها على هذه التولية منه ،
فان لهم من الاستقلال والسلطان ما يضمن لمنصبهم
واحكامهم أداء ما نيظ بهم من مهام العدل بين الناس ..
فالقاضى بعد توليه القضاء ، يصبح نائبا عن الامـة
مستنابا فى حقوقها ، لا نائبا ووكيلا عن الامام ، ومن ثم فانه
لا ينعزل بعزل الامام ولا بموته ، بل ان لجهاز القضاء ثباتا
مستمدا من استمرار الامة وسلطتها .. « فالخليفة

(١٥) (الاحكام السلطانية) للماوردى . ص ٢١ . و (الاحكام

السلطانية) لابي يعلى . ص ١٢ .

(١٦) (أدب القاضى) ج ١ ص ١٣٧ .

يستنيب القضاة في حقوق المسلمين ، فلم ينزلوا بموته
وتغير حاله . . . ولذلك لا يجوز للحليفة ان يعزل القاضي
بغير موجب « . . . كما يقول الماوردي . . . وليس له عزله
الا بموجب يقتضى ذلك ، كان يظهر ضعفه في عمله ، او
لوجود من هو اتم منه واقدر على اشاعه العدل في
الاحكام ، ولا يكون عزله الا باجتهاد . . . فاذا خالف الامام
ذلك ، وعزل القاضي بلا اجتهاد وبلا موجب ، كان مخالفا
للاولى ، وهذا العزل يمضى - لانه حكم من احكام
الامام - اذا لم يخالف نصا او اجماعا ، والا رد العزل
واوقف تنفيذه ، رغم انه حكم السلطة العليا في البلاد (١٧) ؛
ويؤكد استقلالية القضاء انه - رغم تولى رجاله
امرهم من قبل الامام - هو جهة الفصل في القضايا التي
يكون الامام طرفا فيها ، لانه جهاز له من الاستقلال ما يجعله
مستنابا في حقوق المسلمين لا في حقوق الامام . . . فاذا
اراد الامام محاكمة خصم جاز ان يحاكمه الى قضاته ،
لانهم ولاية في حقوق المسلمين ، وان صدرت عنه
ولاياتهم . . . « . . . اما اذا اراد ان يجعل النظر في هذه
الخصومة الى من يتولاه من خارج الجهاز القضائي -
كما يشهد عصرنا في المحاكم الاستثنائية والعسكرية احيانا
- فاذا صدر امر الامام بتقاييد القضاء لذلك المتولى قبل
رفع هذا النزاع الذي هو طرف فيه ، مضت جهة
التقاضي هذه في نظر القضية والفصل فيها دون ان يكون
لخصم الامام حق الاعتراض عليها ، اما اذا حدث الترافع
في النزاع ، تم انشاء الامام جهة التقاضي هذه بعد ذلك ،

(١٧) المصدر السابق . ج ٢ ص ١٤٢ ، ٢٩٩ .

فلا يحق لها الفصل في الخصومة الا برضا الخصم ، اذ
يكون له عندئذ حق الاعتراض عليها . . . وكما يقول
الماوردي : فانه « ان حاكم الامام خصمه الى واحد من
رعيته جاز ، ثم نظر : فان قلده خصوص هذا النظر
صار قاضيا خاصا قبل الترافع اليه ، فلم يعتبر فيسه
رضا الخصم ، وان لم يقلده النظر قبل الترافع اعتبر
فيه رضا الخصم . . . » (١٨) ، فالمحاكم الخاصة التي
يشهدها عصرنا ، والتي تتألف بقرارات تصدر بعد وقوع
الحدث موضع التجريم ، لخصوم الدولة والامام - حسب
راى المعتزلة - ردها والاعتراض عليها ! . . .

ه - مدخل الامام في الشؤون المالية والحيثية
الاقتصادية . . . ويمثل هذا الجانب من جوانب سلطات
الامام ومهامه احد القضايا التي تدل على نظرة المعتزلة
التي اختارت « الطابع الشمولى » للدولة ، كما يقدم
نموذجا للتوازن الذي حاولوا اقامته بين حقوق الفرد
وحرياته وحقوق المجتمع وحرية الدولة والامام . . . فهذه
مبحث هام في موضوعنا هذا ، من زاوية فلسفته
الاجتماعية ودلالاتها ، ومن زاوية تحديد طابع الدولة التي
نحا نحوها فكر المعتزلة . . .

لقد قرر المعتزلة حق الامام في التدخل في الاموال
الخاصة بالافراد ، سواء بالاضافة لهم والتمليك اياهم ،
او بالاخذ منهم والازالة عنهم . . . وقالوا : « ان للامام
مدخلا في مال اهل التمييز والعقل . . . لانه قد نصب

(١٨) المصدر السابق . ج ٢ ص ٤١٦ ، ٤١٧ .

لتدبير خاص وعام في النفوس والاموال وما يتبعهما .. «
هذا من حيث المبدأ العام والقاعدة الكلية .

وهم يميزون بين نوعين من الاموال :

١ - الاموال الظاهرة ، ٢ - والاموال الباطنة ..
وبين نوعين من التصرف :

١ - التدبير . ٢ - والملكية ..

فالاموال الظاهرة : هي التي تأتي الى بيت المال وخزانة
الدولة ، ثم تخرج منها الى مصارفها المحددة .. وفي هذه
الاموال للامام مدخل ، فله ان يملك اصحاب الحقوق في
هذه الاموال حقوقهم فيها ، بان يصرف لهم انصبتهم
وسهامهم .. كما ان له ان يأخذ من هذه الحقوق
والسهم ما للغير .. فالارض العشرية او الخراجية ، مثلا
هي نموذج لهذه الاموال الظاهرة ، والامام يأخذ منها
العشور او الخراج ، وهذا هو الاخذ والازالة .. كما انه
يضيف الى القائمين عليها ويدع لهم ما سوى الحقوق
المقررة فيها ، وهذا هو التملك والاضافة ..

وليس هناك خلاف على ان للامام هذه الحقوق في هذه
الاموال الظاهرة ..

اما الاموال الباطنة : فهي القائمة في حوزة الافراد ..
وفيما يتعلق بتدبير هذه الاموال والتصرف فيها
و « تشغيلها » فيما نسميه « بالدورة الاقتصادية »
والتكسب بها في انواع المكاسب المختلفة ، لا خلاف على
ان ذلك كله حق مصون لاصحابها وحائزها اذا كانوا :
عاقلين ، مميزين ، قادرين على ادارة التصرف الرشيد

(١٩) (المنفى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٨ ، ١٥٧ .

في هذه الاموال .. اذ « العاقل المميز هو املك بتدبير
نفسه وبماله ، في اجتلاب المنافع اليها ودفع المضار
عنها ، فلا مدخل للامام في هذا الباب » .

اما اذا فقد الحائز للمال هذه الصفات « كالصبي ،
والمجنون ، ومن لا تمييز له اصلا » او امتنع عليه القيام
بهذا النشاط الاقتصادي لمانع يمنعه من ذلك ويحول بينه
وبينه .. فان للامام مدخلا في حفظ ذلك المال
وتشغيله ..

هذا عن « تدبير » الاموال الباطنة .. وهو امر متفق
عليه ، ولا خلاف فيه ..

بقيت قضية « الملكية » في هذه الاموال الباطنة ، لمن
هي ؟ الامام والدولة ؟ ام للافراد الحائزين ؟؟ .. اذ
اختلفوا في هذا الموضوع .. فمنهم من اجراها مجرى
الاموال الظاهرة ، فجعل حق الملكية فيها للامام والدولة ،
ومنهم من جعل ملكيتها للحائزين لها .. وبعبارة القاضي
عبد الجبار فانهم « اختلفوا في الاموال الباطنة ، فمنهم
من يقول : تجرى مجرى الاموال الظاهرة - « فتكون
ملكيتها للامام » - وفيهم من يقول : قد جعل الملك
مرتها به » ، أي بمدبرها وحائزها ..

والذين قالوا انها ملك للحائزين لها اختلفوا في اصل
ملكيتها لها ومستند هذه الملكية ، وفي نوعها ، ومدائها
كذلك .. فقال فريق منهم قولا يجعل من هذه الملكية
ملكية « منفعة » لا ملكية « رقة » ، لانهم جعلوا الحق
في هذه الاموال للامام ، وجعلوا الحائز وكيله في هذه
الاموال عن الامام .

وبعض من هذا الفريق قال ان مستند هذه الوكالة عن الامام هو عقد امام سابق ، هو عثمان بن عفان الذي أقطع الصوافي والاموال العامة وأباح للعرب تملك الارض المفتوحة بعد ان منع ذلك عمر بن الخطاب .. فتصرف عثمان هو العقد الذي يمثل مستند هذه الوكالة في الاموال الباطنة .. ومنع هذا البعض فسخ هذا العقد ، أي منع تغيير الوكيل ونزع صفة الحيازة عنه وحرمانه من التصرف الحر في حيازته .. لانه « صار وكيل الامام بعقد امام متقدم لا يجوز فسخه » .

والبعض الآخر ، من هذا الفريق ، وافق على : ان الحق في هذه الاموال هو للامام ، وعلى ان للحائز صفة الوكيل عن الامام فيها .. ولكنه خالف في تأييد هذه الوكالة ، وقال : ان « للامام ان يعزل رب المال ، ويصير عند ذلك هو أحق ، لان عثمان هو الذي جوز ذلك في ارباب الاموال ، فليس فعله بقضية واجبة على كل الحكام ! .. »

هذا عن الفريق الذي جعل ملكية « الرقبة » في هذه الاموال للامام .. اما الفريق الثاني فهو الذي قال بان حيازة هذه الاموال الباطنة انما هو على سبيل ان ملكية رقتما للحائز من لا للامام ، فهم يقومون فيها « على طريق الوكالة ، لانهم اولى بذلك » من الامام ..

هذا هو رأي المعتزلة في مدخل الامام والدولة وتدخلهم في الاموال : ففي الاموال الظاهرة : الملكية والتصريف للامام .. وفي الاموال الباطنة : له مزية ومدخل ، يتراوحيان بين الملكية ، عند البعض ، وبين الرعاية لضمان

« التشغيل » بواسطة اصحابها اذا استطاعوا والا فبواسطة الدولة ، عند البعض الآخر .. (٢٠) .

فاذا أضفنا الى ذلك ما قاله المعتزلة عن تفويض الامة لامامها ، بموجب عقد الامامة ، النهوض بسمارة البلدان ، صيانة وتجديدا وانشاء ، وذلك باعتماد مصالحها ، وتهذيب سبلها ومسالكها .. (٢١) ، علمنا مقدار ما للامام من حقوق في الاموال والاقتصاد ..

تلك نماذج من المهام التي يختص الامام بمباشرتها ، بنفسه وبجهاز دولته ..

وهناك مهام يختص الامام بتديرها ، لكن ليس وحده ، ولا بحماز الدولة فقط ، وانما بواسطة الامة ككل ، وهي تلك التي يكون تدبير الامام فيها داخلا في نطاق المسائل التي تعم الامة ، فلا تيسر انحازها بجهاز الدولة وحده ، وذلك مثل : الجهاد ضد أعداء الدين المعاندين له ، والغزاة الطامعين في نفس الوطن أو ماله ، وحفظ البلاد « والمحاماة عليها والدفع عنها وعن أهلها .. (٢٢) » .. ففي هذه المهام يجتمع تدبير الامام والدولة الى الجهد العام للامة لتحقيق الغايات المرجوة في تلك الميادين ..



وقضية أخرى عرض لها المعتزلة في مبحثهم الخاص بمهام الامام وسلطاته واختصاصاته ، وهي التي نسميها

(٢٠) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٧ - ١٥٩ .

(٢١) (أدب الدنيا والدين) ص ١٣٩ .

(٢٢) (المغني) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٣ .

في فكرنا الدستوري المعاصر بقضية « الفصل بين سلطات الدولة الثلاث » : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية . ولقد أشرنا من قبل الى ذلك الحق في الاستقلال الذي تقرر للقضاء ، ونشير هنا الى أنهم قد قرروا لسلطة التشريع ايضا استقلالاً يميزها عن سلطة الامام ، التي هي في الاساس سلطة تنفيذ . . . ولقد مرت بنا نصوص كثيرة تحدث فيها المعتزلة عن أن الامام تنصبه الامة لتنفيذ الاحكام واقامة الحدود . . . وليست مهمة التشريع من بين المهام التي تفوضها له الامة بموجب عقد الامامة ، ولم يذكرها المعتزلة في الامور السبعة التي اعطت الامة امامها الحق في تدبيرها . . .

صحيح ان شرط الامام ان يكون مجتهدا ، ولكنه واحد من المجتهدين ، وليس الوحيد في الاجتهاد ، « والتشريع يصدر عن الكتاب والسنة ، أو اجماع الامة ، أو الاجتهاد ، وهو بهذا مستقل عن الامام ، بل هو فوقه ، والامام ملزم ومقيد به . وما الامامة في الحقيقة الا رئاسة السلطة التنفيذية . . . » (٢٣) . . . وكما يقول المستشرق جيوم : فان الامام « لا يملك اية مقدرة على تحويل القانون ، بل هو مضطر الى تطبيقه بحذافيره . . . » (٢٤) .

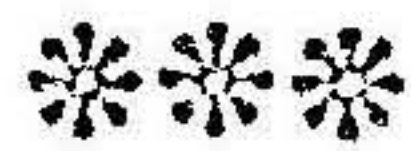
والقاضي عبد الجبار يحدد الطبيعة التنفيذية لمنصب الامام فيقول : « اعلم ان الامام انما يحتاج اليه لتنفيذ هذه الاحكام الشرعية ، نحو اقامة الحد ، وحفظ البلد ، وسد الثغور ، وتجهيش الجيوش ، والغزو ، وتعديل

(٢٣) (النظريات السياسية الاسلامية) ص ٣٣٥ .

(٢٤) (القانون والمجتمع) ص ٤٢٦ .

الشهود ، وما يجري هذا المجرى . . . » (٢٥) ، وهو فكر كان موضع التطبيق في الفترات العادلة من تاريخ الحكم في الدولة العربية الاسلامية ، عندما التزم بعض الخلفاء حدود المهام المفوضة اليهم ، على نحو ما فعل ، مثلاً ، عمر بن عبد العزيز ، الذي يقول فيما يرويّه عنه انس بن مالك : « لست بقاض ، ولكني منفذ ، ولست بخير من احد ، ولكني أثقلكم حملاً ! . . . » (٢٦) .

تلك هي اختصاصات الامام ، كما رآها المعتزلة ، وهذه هي حدود التفويض الممنوح له من الامة بموجب « العقد الاجتماعي » ، عقد الامامة . . . فللفرد نطاق وحرية وتدبير . . . وللامام نطاق وحرية وتدبير ، وهناك محاولة لايجاد توازن بين الطرفين . . . ولكن كفة الميزان في هذه المحاولة ، ومن خلال فلسفة المعتزلة في الحكم ، تميل لصالح الامام والمجتمع و « الدولة الشمولية » ، كما اتضح من النماذج التي اشرنا اليها ، وخاصة نموذج الاموال والاقتصاد .



وبديهي ان سلطات الامام هذه مرهون ممارسته لها بانتفاء عجزه عن هذه الممارسة ، ولذلك فليس في فكر المعتزلة أو غيرهم تحديد لمدة معينة تنتهي بانتهاها ولاية الامام ، فعقد التراضي غير مشروط بمدة زمنية ، وانما هو مشروط ، ضمناً ، بصلاح الامام وقدرته على انجاز

(٢٥) (شرح الاصول الخمسة) ص ٧٥٠ .

(٢٦) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٢٧١ .

الناس وأحكامهم في فترة القهر والتغلب ، حال كسبون
الامام مقهورا ، او محبوسا ، او اسيرا ، مثلا ، فانه يتم
عن طريق تعيين من ينوب عنه في القيام بذلك ، كنائب
عن الامام ، وليس امام جديد . . . وذلك مشروط بان يكون
القهر والتغلب خاصا بذات الامام وشخصه ، اما اذا كان
عاما للامة فان تعيين من ينوب عنه في تسير امور الامامة
لان يكون مجديا ، اذ لن يسمح به المتغلبون والاعداء . .
والجهة التي تقوم بتعيين النائب هو الامام المقهور ، اذا
استطاع ، فان عجز ، سواء بالقول او الكتابة ، كان لاهل
الاختيار ان يختاروا من بينهم من ينوب عن الامام في
تسيير امور الحكم حتى يزول المارض الذي يمنع من
تصرف الامام . .

وعلى حالة القهر هذه قاس بعض المعتزلة وضع البلاد
اذا اتى عليها حين من الدهر تعذر فيه نصب الامام ،
لاستمرار الفتن والخروج وتمكن الخارجين ، او للافتقار
الى من تتوفر فيه صفات الامامة ، فقالوا : ان « للمسلمين
ان يقيموا ، والحال هذه ، حاكما او اميرا ممن يصلح
لذلك ، لان هذا الحال حال عذر وضرورة . . . » (٢٨) . .
هذا عن حال الامام وتصرفه عند حدوث القهر له
والتغلب عليه . .

اما حكم المتغلب وتصرفه ، فان المعتزلة ترفضه
وترفض اعطائه أية شرعية مهما تكن الظروف فليس هناك
مجال لتجوز تصرفاته ، بل الواجب هو منعه من بغيه
وتسلطه وابطال ما هو عليه ، وبطلان تصرفاته تابع من

(٢٨) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١٦٥ - ١٦٧ . و (الاحكام
السلطانية) للماوردي . ص ١٩ ، ٢٠ .

ما هو مفوض اليه من اعمال . . . ولذلك فان المرض ، مثلا ،
يقدم في امامته اذا اثر في الصفات التي يجب توافرها
فيه . اما اذا لم يؤثر في تمكنه من مهامه وقدرته عليها فلا
يحول بينه وبين الاستمرار في الامامة . . . فلا يخرج الامام
الصالح القادر عن منصبه الا الموت او الامر الذي يحل محل
الموت بالنسبة له كامام ، لا كفرد يحيا الحياة بمعناها
اللغوية . . . ومثل الموت في ذلك ما يعرض له من : « الجنون ،
وبطلان الاعضاء والحواس ، والخرف ، والكبر . . . الى
غير ذلك ، لان في مثل هذه الاحوال يتعذر عليه القيام
بما يختص الامام ، فتصير حياته كهوته في وجوب
الاستبدال به ، وذلك واجب من جهة العقل ، لا يحتاج
فيه الى سماع ، لان المقصد باقامته اذا كان مما يبطل
ويزول بهذه الامور ، فلا بد من ان يخرج من كونه
اماما . . » (٢٧) . .

اما اذا عجز الامام عن النهوض بمهام الامامة لاسباب
خارجة عن ذاته ، مثل ان يغلب عليه البغاة والخوارج او
يقهره الاعداء ، فان صفة الامامة وحقوق الامام لا تزول
عنه بذلك القهر ، ولا يصح ان يتخذ الناس لهم اماما
جديدا . . « لان ذلك يجرى مجرى العارض المانع من
التصرف . . » ، لانهم لو اقاموا اماما جديدا مع بقاء القهر
والتغلب كان حاله حال الامام المغلوب ، وان اقاموه بعد
زوال القهر والتغلب كان الاول هو الامام ، لبقائه على
صفاته وحقوقه في الامامة ، اذ لا يصح تنصيب امامين في
وقت واحد . . اما تصريف الامور وتسيير مصالح

(٢٧) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢٠ ص ١٦٩ .

استناده فيها الى أمر باطل وهو البغى والقهر والاستيلاء ..

لكن القضية التي فصل فيها المعتزلة ، بل واختلف البعض منهم مع جمهورهم فيها ، هي الكلام في حكم التصرفات التي قام بها المتغلب ، والتي أنجزها بالفعل ، رغم عدم جواز ذلك له ومنه ، هل تجزى هذه التصرفات وتبرىء ذمة الناس اذا كانت زكاة جمعها منهم مثلا ، أو قودا وقصاصا انزله بمستحقه ، أو احكاما فصل فيها ؟ وهل يجوز للناس الذين وقعوا تحت تغلبه أن يستعينوا به في الترافع عنده والاحتكام اليه ؟ .. أي ان القضية هي : ما حكم التصرفات الواقعية والفعلية التي تنجزها سلطة المستبد ودولته ؟ وموقف الناس من جهاز دولة الاستبداد والتغلب ؟

ان بعض متأخري المعتزلة الذين عاشوا في زمن أصبح التغلب فيه هو الطابع الغالب على المجتمعات الاسلامية - مثل الماوردي « ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ - ٩٧٤ - ١٠٥٨ م » - قد مالوا الى القول بامضاء تصرفات المتغلب ، اذا جرت وفق احكام الدين ومقتضى العدل ، حتى لا تتوقف مصالح الناس وتفسد حياتهم ، فأدخلوا حالة الضرورة القائمة ، وشبه العامة ، في الاعتبار ، ولكنهم ظلوا على التزامهم بأن هذه السلطة ليست هي الامامة وان صاحبها «متغلب» وليس بامام .. وفي ذلك يقول الماوردي : انه ينظر في أفعال المستبد المتغلب الذي « يستبد بتنفيذ الامور » ، من غير تظاهر بمعصية ولا مجاهرة بمشاقة .. فان كانت جارية على احكام الدين ومقتضى العدل جاز اقراره

عليها ، تنفيذها لها واقرارها لاحكامها ، لئلا يقف من الامور الدينية ما يعود بفساد على الامة . وان كانت أفعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يجز اقراره عليها » .

أي أن الماوردي يجيز امضاء احكام المستبد المتغلب وتصرفاته بشرطين :

١ - أن يكون تغلبه واستبداده بحيث لا يلفى كليفة سلطة الامام ومنصب الامامة ، بل يترك الامامة والامام - ولو من الناحية الشكلية - كما كان الحال على عهده مع خلافة بغداد بالنسبة للدول التي تغلبت على النواحي - وخاصة البويهيين - فلا يجاهر الامام بالمشاقة والمعاندة ..

٢ - أن تجرى الاحكام والتصرفات على قاعدة الدين ومقتضى العدل والانصاف .

اما اذا تخلف هذان الشرطان ، أو أحدهما ، فلا شرعية لاحكامه وتصرفاته ، وعلى الامام أن يسعى لازالة سلطة المتغلب ، « وأن يستنصر من يقبض يده ويزيل تغلبه .. » (٢٩) .

ورأى الماوردي هذا ليس برأى جمهور المعتزلة ، لانه قد عاش في عصر غلبت عليه سلطة المستبدين ، حتى لقد عجز هو عن ان يعلن مذهبه في الاعتزال .. أما جمهور المعتزلة فانهم يختلفون مع هذا الرأي ، فهم يمنعون اجازة احكام المتغلب وتصرفاته في كل ما لا يجوز التصرف فيه الا للامام .. فليس له ، ولا لمن يستنيبهم ، أن يحاكم الناس ويقضى بينهم ، وليس له أن يحبس الناس

(٢٩) (الاحكام السلطانية) ص ١٩ ، ٢٠ .

حبس عقوبة ، ولا ان يقيم الحدود ، ولا ان يتدخل في الاموال تدخل الامام .. فاذا حدث وقام بشيء من ذلك فان ثمة مما يمكن تداركه واعاده اجراءه بان ما قام به فيه باطلا غير مجزىء ، اما اذا لم يمكن تداركه فانه يمضى ويكون مجزئا .. فاذا اخذ من اموال الناس بعضها وصرفها في المصارف التي حددتها ، فان ذلك بمثابة الاغتصاب ، واذا اخذ منهم رداء اموالهم لم تجز هذه الزكاة الا اذا ضمن دافعها ، بالتتبع والمراقبة ، وصولها الى مستحقيها ، وامضاؤها والحكم باجزائها في تلك الحال نابع من كون حالها كحال ما اذا كان صاحبها هو الذي اخرجها وصرفها في مصرفها ، دون المستبد المتغلب ..

اما اذا اقام حدا لا يمكن تداركه ، كان قطع عضوا مثلا ، او اعدم للقصاص ، فان الحد والقصاص يسقط باقامة المستبد له .. اما اذا كان الحد مما يمكن تداركه واستئنافه ، كالجلد مثلا ، فانهم اختلفوا فيه ، فمنهم من يقول : سقط الحد ، لان الاستيفاء من الظهر قيد حصل ، ومن حق الحدود ان تدار بالمشبهات ، ومنهم من جعل ذلك بمنزلة الضرب الذي يصيب عامة الناس مسن سلطة الاستبداد ، فوجوده - في مقام الحد والقصاص - كعدمه ، لا يجزىء ولا يسقط الحسد عن من وجب عليه ..

وفي الاحكام والترافع والمقاضاة ، منع جمهور المعتزلة من ان يستعين الناس بالبغاة ، ولم يجيزوا امضاء الاحكام والترافع اليهم الا اذا كانت الحالات لا تحتاج الى الاجتهاد كان يكون الحق معلوما ، ولا شبهة في عدالة البيعة ،

او كان هناك اقرار بموضوع النزاع .. فالاستعانة بهم جائزة في الحالات التي يستطيع فيها الانسان ان يتناول حقه بنفسه ، لانتفاء الحاجة الى الاجتهاد ، وفي الحالات التي هي موضع اتفاق .. وذلك على شرط ان لا يكون في هذه الحالات ما يجرى مجرى الحدود والعقوبة ، لان ما كان كذلك فغير جائز الاستعانة فيه بالمتغلب بأي حال من الاحوال (٣٠) .. بل لقد منع اكثر المعتزلة من الصلاة خلف الامام الجائر ، جمعة كانت الصلاة او غير جمعة ، واوجبوا على من صلى خلفه اعادة الصلاة (٣١) !! .. ذ الموقف منه هو وجوب خلعها وازالتها والثورة عليه ..

ولقد قالت الزيدية والخوارج بقول المعتزلة هذا ، فدعوا الى الخروج على المتغلبين وازالة سلطتهم ..

اما اهل السنة ، سواء اكانوا من اصحاب الحديث ، او الاشعرية ، او الماتريدية - ومعهم في هذا الموقف الشيعة الامامية - فانهم وان استنكروا الاستبداد والتغلب من حيث المبدأ ، الا أنهم رجحوا كفة الاعتبارات العملية الداعية الى امضاء الاحكام واقامة الحدود ، وتصريف الشؤون حتى تستمر حياة الناس وتستقيم على نحو ما من الاستقامة ، رجحوا كفة هذه الاعتبارات العملية ، وطوعهم الواقع الذي سادت فيه ظاهرة التغلب ، فأقروا المستبدين على السلطة ، وقالوا بشرعية تصرفاتهم ، واستنكروا الخروج عليهم بالثورة والسيف والقتال .. قالوا بذلك ، وان تفاوتت مواقف فرقهم واعلامهم بين

(٣٠) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ س ١٦٠ ، ١٦١ .

(٣١) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ س ١٣٩ .

التشدد والاعتدال والاستسلام لسلطان المستبدين ..
فأبو يعلى ، من أصحاب الحديث ، يقف نفس موقف
الماوردي ، فيجيز اقرار المستبد وامضاء أحكامه ، واعطاءها
الشرعية بشروط سبعة :

أحدها : ان يحفظ منصب الامامة ، فلا يغيرها ولا
يلغيها .

والثاني : ان يظهر الطاعة للامام ، دون العناد
والمباينة .

والثالث : ان يؤدي موقفه الى جمع كلمة المسلمين ،
لا تفرق كلمتهم .

والرابع : ان تظل عقود الولايات التي عقدها الامام
جائزة ، واحكام قضائه نافذة في هذه الولايات .

والخامس : ان يبرأ المستبد من اغتصاب المال ، او
اخذة بغير حقه ..

والسادس : ان يتم في بلاده استيفاء الحدود بحق ..
والسابع : ان يكون المستبد حافظا للدين ، يامر بحقوق
الله ، ويدعو الى طاعته من عصى !!

فاذا اكتملت للمستبد هذه الشروط اوجب ابو يعلى
على الامام ان يقلده الولاية ، فان لم تكتمل الشروط جاز
لل امام اظهار تقليده الولاية ، مداراة له واستدعاء لطاعته ،
وحسما لمخالفته ومعاندته .. واجتهد الامام في ان يستنيب
من ينهض بالاحكام والحدود (٣٢) .

(٣٢) (الاحكام السلطانية) لابي يعلى . ص ٢١ ، ٢٢ .

ونفس موقف الماوردي يقفه ابن خلدون كذلك ، بل
يستخدم معظم الفاظه ونفس صياغته .. (٣٣) ، مما
يزكي القول القائل بأستاذية الماوردي لابن خلدون .. (٣٤)

اما ابن حنبل فانه يدعو المسلمين الى مبايعة المستبد
المتغلب بامرؤ المؤمنين ، برا كان او فاجرا ، فالعدالة
ليست شرطا في الامامة عنده ، والخروج على ائمة الجور
منكر و « لا يحل » - « عنده » - لاحد يؤمن بالله ان يبيت
ولا يرى من غلبهم بالسيف اماما ، عادلا كان او فاجرا ،
فهو أمير المؤمنين ! » .. (٣٥) . واذا قام اكثر من
مستبد ، وتنازعوا ، وانقسم الناس ، فابن حنبل يدعو
ان تكون صلاة الجمعة - ومن ثم التأييد - « مع من
غاب » ! (٣٦) .

والغزالي ، من الاشعرية ، يرى خلع المستبد الذي لم
يستكمل شروط الامامة اذا امكن تمام ذلك دون قتال -
ولست ادري كيف يتصور امكان ذلك ، مع استبداده
بالقوة والسيف؟! والا فالرأي عنده هو : وجوب
طاعته ، والحكم بامامته .. فيقول : « والذي نراه ونقطع :
انه يجب خلعه ان قدر على ان يستبدل عنه من هو
موصوف بجميع الشروط من غير اثاره فتنه وتهيبج قتال
وان لم يكن ذلك الا بتحريك قتال وجبت طاعته وحكم
بامامته » ثم يجادل الذين يقولون بعدم شرعية نظام
المستبد وبطلان تصرفاته فيقول : اي القولين احسن ،

(٣٣) (المقدمة) ص ١٥٣ .

(٣٤) انظر مقدمة محقق كتاب (ادب الدنيا والدين) .

(٣٥) (كتاب الامامة) لابي يعلى . ص ٢١٢ .

(٣٦) (الاحكام السلطانية) لابي يعلى . ص ٦ .

قول من يقول : ان « القضاة معزولون ، والولايات باطلة ،
والإنكحة غير منعقدة ، وجميع تصرفات الولاية في أقطار
العالم غير نافذة ، وانما الخلق كلهم مقدمون على الحرام؟؟
أو أن يقول : الامامة منعقدة ، والتصرفات والولايات
نافذة بحكم الحال والاضطرار؟؟ .. » (٣٧) . وهو
يقف مع وجوب طاعته والحكم بامامته ، وكما يقول :
« فان السلطان الظالم الجاهل متى ساعدته الشوكة ،
وعسر خلعه ، وكان في الاستبدال به فتنة تائرة لا تطاق ،
وجب تركه ، ووجبت الطاعة له ، كما تجب طاعة
الامراء ، اذ ورد في الامر بطاعة الامراء ، والمنع من سل
اليد عن مساعدتهم ، أوامر وزواجر ! » .

وهو يكتفى من المستبد باقليم من الاقاليم بأن يخطب
للخليفة على المنبر ويضع اسمه على السكة ، ويفضـل
طاعته عن الثورة عليه اذ « كيف نفوت رأس المال في طلب
الربح ! » (٣٨) ، كما يقول .

ونفس الموقف يقفه ابن جماعة « ٦٣٩ - ٧٧٣ هـ -
١٢٤١ - ١٣٣٣ م » عندما يصور الامر كما لو كان غاية
تجب الطاعة فيها للاقوى من المستبدين حتى لو كان
جاهلا فاسقا ، فاذا أطاح به جاهل فاسق آخر كان هو
الامام المطاع . . يقول : انه « ان خلا الوقت عن امام ،
فتصدى لها من هو ليس من اهلها ، وقهر الناس بشوكته
وجنوده بغير بيعة أو استخلاف ، انعقدت بيعته ولزمت
طاعته ، لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم ، ولا
يقدر في ذلك كونه جاهلا أو فاسقا ، في الاصح . واذا

(٣٧) (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
(٣٨) (احياء علوم الدين) ص ٨٩٣ ، ٨٩٤ .

انعقدت الامامة بالشوكة والغلبة لواحد ، ثم قام آخر
فقهر الاول بشوكته وجنوده انعزل الاول وصار الثاني
اماما ! .. » (٣٩) . وهو بذلك يطوع الفكر للاوضاع
التي سادت في عصر المماليك الذي عاش فيه . . وهذا
الفكر هو الذي جعل بعض الفقهاء يقولون : « من يحكم
يطع ! » .. (٤٠) .

والتفتازاني يرى أن التغلب والاستبداد الذي ساد في
عصر الاتراك ، وان أخل بأمر الدين ، ومنع قيام الامامة
الكاملة ، الا أنه قد حقق بعض النظام في أمور الدنيا . (٤١)
كما مر بنا رأى الاشعري الذي طالب باقرار المستبدين
على سلطانهم ، وان كان قد طلب تسميتهم بالملوك بدلا من
الخلفاء ! .

ولقد اتفقت الشيعة الامامية مع اهل السنة في
موقفهم هذا ، فقالوا : « ان تصرف الفاصب لامر الامة اذا
كان عن قهر وغلبة ، وسوغت الحال للامة الامساك عن
النكير ، خوفا وتقية ، يجرى في الشرع مجرى تصرف
المحق في باب جواز أخذ الاموال التي بقيت على يده ،
ونكاح السبى ، وما شاكل ذلك ، وان كان هو بذلك
الفعل موزورا ومماقبا . . » (٤٢) . فهم يبررون
للخضوع بالتقية ، ويمنعون الثورة والخروج الا خلف
الامام الغائب المنتظر عندما يظهر ، وذلك ما جعلهم يتفقون
مع اهل السنة ، رغم الاختلافات القائمة بين الفريقين . .

(٣٩) (دراسات في حضارة الاسلام) ص ١٨٨ (والنص منقول عن
(تحرير الاحكام) ، بلا تصرف) .
(٤٠) (القانون والمجتمع) ص ٤٣٠ .
(٤١) (شرح العقائد النفسية) ص ٤٨٢ ، ٤٨٤ .
(٤٢) (تلخيص الشافى) ج ١ ق ٢ ص ١٥٨ .

لهم رداء الله الذي كساني ! (٤٣) » ، وعند ذلك تسوروا عليه داره وقتلوه ..

منذ ذلك التاريخ ، وتلك الواقعة ، نستطيع القول بأنه قد ظهرت في دولة الخلافة ، وفي الفكر الإسلامي نظريتان :

الأولى : ترى أن الإمام ، حتى بعد بيعته والعقد له ، لا يزال خاضعا لرقابة الأمة ، وحسابها ، ومن ثم فإن حقها في عزله والثورة عليه قائم لا تبديل فيه ولا تغيير ، ولقد كانت هذه هي نظرية الذين طالبوا باعتزال عثمان لأمر المؤمنين ..

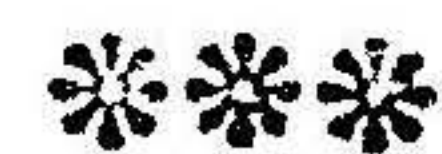
والثانية : ترى أن الخلافة قميص سربل الله به الإمام ، وأن الرعية التي اختارت لم يعد من حقها أن تعزل ، وهذه النظرية التي هي أقرب إلى القول « بالحق الإلهي » منها إلى القول « بالحق الطبيعي » هي التي قال بها عثمان ابن عفان ..

ولذلك فإننا نستطيع القول أن المعتزلة ، وكل الذين دافعوا عن حق الأمة الدائم في الرقابة على الإمام ، وفي خلعها إذا أحدث أو حدث له ما يوجب الخلع ، كانوا الامتداد الفكري والعملية لتلك النظرية والموقف الذي نشأ على عهد عثمان ، كما كان خصوم هذا الحق من حقوق الأمة الامتداد لفكر عثمان وموقفه من هذا الموضوع ..

ولقد قال المعتزلة بأن خلع الإمام حق من حقوق الأمة ، لأن فلسفة الاختيار الذي يتم من الأمة تقتضي أنه : كما

(٤٣) (الإمامة والسياسة) ج ١ ص ٣٣ ، ٣٧ .

ولقد تكون لهذه المبررات العملية التي ساقها أهمل السنة حظوظ من الوجاهة في بعض المواقف والملايسات . ولكن الأمر السلبي الذي أدى إليه هذا الموقف هو أنه : أعطى الشرعية لنظام الاستبداد بالسلطة ولحكم المستبدين حتى صار هو القاعدة ، وصار الخضوع له والطاعة لأهله هو الشريعة والقانون ، وأصبح الحديث عن الإمامة بشروطها وصفاته القائم بها لا يتجاوز نطاق المباحث الكلامية والفقهية في أرض الواقع والتطبيق ، كما أصبحت الثورة والخروج على أئمة الجور والاستبداد منكرا يوصف أصحابه بالخروج والمروق .. أي أن هذا الفكر المبرر لسلطة الاستبداد واستبداد المتسلطين قد جعل حكم الطغاة هو القاعدة ، ونظام الخلافة الإسلامية الشوروية هو الشذوذ والاستثناء ! ..



عندما اشتدت حملة الثائرين على عثمان بن عفان ، واتهموه بالضعف الذي بلغ حد ترك خاتمه لكاتبه مروان ابن الحكم ، كى يكتب إلى عامل مصر أن يقتل القوم الذين ثاروا ، بينما عثمان قد وعدهم خيرا ، وحملهم وعودا برفع المظالم التي منها يشكون ، ثم يختم مروان الكتاب بخاتم عثمان ، ويرسله على راحلته ومع غلامه .. عند ذلك طلب الثائرون من عثمان اعتزال الخلافة ، لأنه إن كان قد علم نبأ الكتاب فقد فسق ، وإن لم يكن يعلم فقد ضعف عن تولى ما فوض له المسلمون من المهام .. فرفض عثمان ، وقال قولته الشهيرة : « لن أنزع

أن لها أن تولى فإن لها أن تعزل وتغير .. فبينما قالت الشيعة : انه يولى - « بفتح اللام المشددة » - من قبل الله ، ومن ثم فلا يعزل .. قالت المعتزلة : « انه يولى - « بفتح اللام مشددة » - وينصب كالامير ، وان أهمل الصلاح والعلم ينصبونه اماما (٤٤) .. وأنه يستند الى جماعة المسلمين الذين لهم اقامته (٤٥) » .. فمصدر سلطته ، اذا ، هي الامة ..

كما أقروا حق الامة في الرقابة عليه ، بل وتأديبه والاخذ على يديه ، وذلك ردا على الشيعة الذين أنكروا حق الامة في ذلك ، وردا كذلك على من قال ، من أصحاب الحديث ، قولا يجعل الخضوع المطلق والاستسلام الدائم للامام هو الموقف الاسلام والسليم .. قال المعتزلة : ان « الامام يأخذ على يده العلماء والصالحون ، ينبهونه على غلظه ، ويردونه عن باطله ، ويذكرونه بما زل عنه ، وان زاغ عن طريق الحق استبدلوا به .. أما قول من قال : انه يأخذ على يد غيره ، ولا يؤخذ على يده ، ولا يعزل ، فغير مسلم .. » (٤٦) .

ولما منعت الشيعة أن تكون سلطة الامة أعلى من سلطة الامام ، في التأديب والعزل ، وقالوا : انه هو الذى يحاكم الناس ، فلا يصح اخضاعه لسلطة تحاكمه ، والا كان محتاجا لامام آخر يحاكمه ، وهكذا يحتاج الآخر الى ثالث .. الخ .. الخ .. قالت المعتزلة : ان حق الامة

- (٤٤) (المغنى) ج ٢٠ ق ١ ص ٩٢ ، ٩٣ .
 (٤٥) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٦ .
 (٤٦) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ٩٦ .

في عزل الامام يجب أن لا ينزع ، أما محاكمته فيجب أن يعهد بها الى الامام الجديد ، لان ذنب الامام اذا بلغ حد الفسق أو استوجب اقامة الحد عليه وجب عزله ، وكانت محاكمته الى الامام الجديد .. (٤٧) ، لانه « اذا كانت الامة تقيمه اماما ليقيم الحدود ، فما الذى يمنع اذا وقع منه ما يوجب الحد أن تقيم اماما سواه ، فيقيم عليه الحد ؟ تم كذلك أبدا يفعل فى الاوقات اذا عرض عليه هذا الفعل ، فلا يؤدي ذلك الى ائمة لا نهاية لهم » (٤٨) . كما زعمت الشيعة ..

بل لقد مثل المعتزلة حال الامام اذا وقع منه ما ينسأفى منصبه ومهامه وشروطه بحال الامام اذا مات ، فكما أن الموت يجعل منصب الامام شاغرا ، فكذلك الحدث المخل بمنصب الامة يجعل هذا المنصب شاغرا ، مما يستوجب اقامة امام جديد بعد عزل الامام السابق .. وذلك عندهم أمر مجمع عليه « لانه لا خلاف أنه متى ظهر من الامام ما يوجب خلعه ، ان الواجب على المسلمين اقامة امام سواه ، وان ذلك بمنزلة موته ! » (٤٩) .

هذا عن حق الامة في عزل الامام ، من حيث المبدأ .. اما عن الاسباب التى تجعل هذا الحق للامة ، أو ، بمعنى أدق ، التى تخرج هذا الحق من دائرة « القسوة » الى دائرة « الفعل » فهى وقوع حدث يستوجب الخلع ، اذ لا عزل الا بحدث ، ولا يمكن أن يكون العزل متروكا

- (٤٧) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٥٣ .
 (٤٨) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٣١٠ .
 (٤٩) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ٤١ .

للاهواء ، ولا للأفراد ، وإنما هو حق لأهل الاختيار ،
ينهض به ممثلوهم ، على نحو ما يحدث في الاختيار
والترشيح والبيعة والعقد .. هذا ما اتفق عليه كل
الذين اعترفوا للامة بهذا الحق .. فالباقلاني ، من
الاشعرية ، يسأل :

- « هل تملك الامة فسخ العقد على الامام من غير حدث
يوجب خلعه ، كما أنها تملك العقد له » ؟

- ويجيب : « لا .. » (٥٠) .

وأبو يعلى ، من أصحاب الحديث ، يقول : « والامامة
إذا انعقدت لم يكن لاحد فسخها من غير ان يكون هناك
حدث يوجب الفسخ .. » (٥١) ، كما يقول القاضي عبد
الجبار : ان الشرع قد أوجب في الامام « انه لا يخلع
الا عن فسق » وهو في ذلك يفارق منصب الامارة والامير
وغيره من المناصب ، التي يجوز فيها العزل دون فسق
أو حدث ، فلقد « ثبت بالشرع ، في الامامة ، ان الخلع
والازالة لا تجوز من غير حدث .. وان خلعه لا يجوز مع
السلامة ، لأجماعهم على ذلك » .. أما الدليل الشرعي
الذي يقدمه القاضي عبد الجبار ، فهو ما حدث على عهد
عثمان ، لانهم قد انقسموا يومئذ الى فريقين اثنين : الذين
رأوا انه قد أحدث أحداثا تستوجب الخلع طالبوا بخلعه ،
والذين أنكروا أحداثه لا أحداث تستوجب الخلع أنكروا طلب
خلعه ، ولم يكن هناك فريق ثالث .. يقول القاضي :
« .. لانهم اختلفوا في أيام عثمان على قولين ، لا ثالث
لهما : أما من يقول : انه أحدث ما يوجب خلعه . وأما من

(٥٠) (التمهيد) ص ١٧٩ .

(٥١) (كتاب الامامة) لابي يعلى . ص ٢١٢ .

يقول : لم يحدث حدثا ، فلا يجوز خلعه . فما خرج
من هذين القولين فهو باطل بالاتفاق .. » (٥٢) .

ولقد قلنا : ان خلع الامام يجب ان يتم بطريق منظم ،
كما يتم اختياره وترشيحه والعقد له بطريق منظم ، ورغم
ندرة الحديث عن الهيئات والتنظيمات الدستورية في الفكر
الاسلامي ، واختفائها من الواقع العملي للحياة السياسية
التي غلب عليها الاستبداد بالسلطة ، الا ان المعتزلة يشيرون
الى ضرورة ذلك التنظيم واختصاصه بخلع الامام ،
فيقولون ردا على الشيعة الذين ينكرون مبدأ وقوع الخطأ
من الامام ، ومن ثم ينكرون عزله : « .. فيجوز في الامام
ان يخطيء ، ويكون هناك من ينبهه ويقومه ، وهم الامة
والعلماء الذين يبينون له موضع الخطأ ويعدلون به الى
الصواب . ولسنا نعني بذلك اجتماع الامة ، وإنما نريد
فرقة ممن يقرب منه ، ويحضره من العلماء ، ومن يعرف
موضع الغلط والتنبيه عليه ، لان ذلك عندنا يقوم مقام
تنبيه الامة ، لانه لا بد من دليل ظاهر على موضع الخطأ
منه . لانه لا يخلو ما أخطأ فيه من ان يكون من بسبب
الاجتهاد ، فما هذا حاله لا ينسب فيه الى الغلط ، بل
يجوز ان يكون مصيبا ، وان كان مخالفا لغيره من المجتهدين
وان كان من باب الأدلة فلا بد من ان يكون الدليل ظاهرا .
فاذا نبه العلماء صار ذلك تقويما له ، واستدرك على
نفسه ، فان لم يفعل خرج عن كونه اماما ، ولزم اقامة
غيره .. » (٥٣) .

(٥٢) (المغني) ج ٢٠ ق ١ ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٥٣) المصدر السابق . ج ١٥ ص ٢٥١ .

فالمطلوب هنا هو : فرقة وجماعة وهيئة قائمة في العاصمة ، وقريبة من الامام ، ومن أعضائها : العلماء ، وأهل الخبرة والاختصاص في المواطن والفروع التي تحدث فيها أخطاء الامام ، أي « من يعرف موضع الغلط والتنبيه عليه » . . . ولهذه الهيئة أن تنظر ، فان كان الحدث عن اجتهاد ، فلا يجب أن يؤاخذ الامام ، والا فان لها أن تنبه وتحذر وتنذر ، فان استجاب استمر على امامته ، والا خرج عن كونه اماما ولزم اقامة غيره . . .

ولقد اتفق المعتزلة على أن الاحداث التي ينعزل لها الامام هي التي تبلغ درجة الفسق أو مايجرى مجرى الفسق ، واستندوا في ذلك الى اجماع الصحابة ، وقالوا : لقد ثبت باجماع الصحابة أن الامام يجب أن يخلع بحدث يجري مجرى الفسق ، لانه لا خلاف بين الصحابة في ذلك وانما اختلفوا في أمر عثمان : هل أحدث حدثا يوجب خلعه ؟ أم لم يحدث ؟ « (٥٤) .

وليس ضروريا أن يبلغ في الفسق حد الكفر ، كما اشتراط ذلك نفر من أصحاب الحديث ، لان مادون الكفر من الفسق يقدر في عدالته (٥٥) ، فالنهي عن المنكر مثلا ، واجب عليه ، فاذا ترك النهي عنه كان ذلك فسقا يوجب عزله . . . (٥٦) ، وكما يكون الفسق بالذنب الكبير يقتضيه بجوارحه كذلك اعتبر المعتزلة ان الاعتقاد الفاسد المجانب لمذهب أهل الحق يعد فسقا ينعزل له الامام . . . (٥٧) .

- (٥٤) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٢٠٣ .
(٥٥) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٠ .
(٥٦) (شرح نهج البلاغة) ج ٢ ص ٣٢٣ .
(٥٧) (المغنى) ج ٢٠ ق ١ ص ١٧٠ .

ولما كان عزل الامام يتم بواسطة ممثلى الامة ، فان هذا العزل يتم بظهور الفسق عليه ومنه ، لا بنفس الفسوق اذا كان خفيا مستترا ، لانه لا سبيل عندئذ الى طرح قضية عزله على الامة وممثليها (٥٨) . . . وفي حال ما اذا ظهر منه الفسق ، ثم تاب منه قبل أن تعزله الامة وتختار لها اماما جديدا ، فمن المعتزلة من يرى ضرورة امضاء عزله ، ومنهم من يعتبر توبته مبررا لاستمراره في الامة . . . (٥٩) .

ومثل الفسق ، في وجوب عزل الامام : النقص في بدنه ، الذي يؤثر في الصفات اللازمة لتمكنه وقدرته على أداء ما فوضت له الامة من المهام . وهذا النقص كما يكون في الحواس يكون في الاعضاء وفي التصرف . . . (٦٠) .

وكذلك يجب عزل الامام اذا خرج عن العدل الى الجور ، لانه « ان حكم بالحق استديمت امامته ، وان حكم بالجور انتقض أمره ، وتعين خلعه . . . » (٦١) ، لان المعتزلة يتفقون ، ومعهم غيرهم كثيرون ، على وجوب عزله ، بل والثورة عليه اذا لم يعتزل . . .

كذلك قال المعتزلة بخلع الامام اذا ضعف عن أمر الامة ، وقالوا انه حتى الصحابة الذين لم يقولوا بفسوق عثمان ، ومنهم على بن أبى طالب ، ولم يرتبوا القول بعزله على الفسق ، فانهم قالوا بضعفه « عن تدبير الخلافة ،

- (٥٨) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٠ .
(٥٩) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧١ .
(٦٠) (الاحكام السلطانية) للماوردي . ص ١٧ .
(٦١) (شرح نهج البلاغة) ج ٩ ص ٢٩٤ .

وان اهله غلبوا عليه ، واستبدوا بالامر دونه ، فاستعجزه المسلمون ، واستسقطوا رايه ، فصار حكمه حكم الامام اذا عمى ، او اسره العدو ، فانه ينخلع من الامامة « (٦٢) !
وفي استدلال المعتزلة على مشروعية عزل الامة لامامها اذا حدث منه شيء من ذلك استشهدوا ، وهم يردون على الشيعة ، باحدى خطب علي بن ابي طالب في اهل العراق عندما قال : « ... وليس يجب انكار امامة من عقدت له الامامة ، الا : ان يجور في حكم ، او يعطل حدا ، او يضعف عن القيام بها .. » (٦٣) .

فهو هنا يذكر من الاسباب الموجبة لعزل الامام عن الامامة : الجور ، وتعطيل الحدود ، والضعف عن النهوض بما فوضت له الامة من امورها .. وهو ما قالت به المعتزلة وانكرته الشيعة في قضية عزل الامام ..

وعلى حين اتفقت كلمة المعتزلة في هذه القضية فان اهل السنة ، من الاشعرية واصحاب الحديث قد اختلفوا فيها .. فالايحيى ، في « المواقف » والجرجاني في شرحها يقولان بخلعه وعزله من قبل الامة اذا حدث منه « ما يوجب اختلال احوال المسلمين وانتكاس امور الدين ، كما كان لهم نصيبه واقامته لانتظامها واعلائها .. » ، وفي حالة ما اذا كان خلعه لا يتيسر الا بفتنة - « ثورة » - وقتال اختار الناس ادنى الضررين ، فان كان ضرر القتال اخف من ضرر بقاءه اختاروا خلعه بالقتال ، والا تحملوه مخافة الضرر الأشد .. (٦٤) ، والبغدادي يقف مع حق الامة

(٦٢) المصدر السابق . ج ٩ ص ١٥٤ .

(٦٣) (تثبيت دلائل النبوة) ج ١ ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٦٤) (شرح المواقف) مجلد ٣ ص ٢٦٧ .

في عزله ، وكما ان الزينغ عن العدل يوجب عزل الولاية والعمال والقضاة ، فهو كمثلهم .. (٦٥) . وبذلك يقول الجويني أيضا .. (٦٦) ، وهو مذهب ابن حزم ، مسن الظاهرية ، الذي يقول : ان على الامام ان يحكم بالكتاب والسنة « فان زاغ عن شيء منهما منع من ذلك ، واقيم عليه الحد والحق ، فان لم يؤمن اذاه الا بخلعه خلع وولي غيره منهم .. » (٦٧) ، فهو يضيف الى الحالات التي يخلع فيها الامام ، غير الفسق .. الخ .. ما اذا خيف منسه الاذى ، ولم تأمن الامة اذاه الا بخلعه .. كما قال الشافعي بعزله للفسق والجرور ، لان الفاسق ليس من اهل الولاية ، فكيف ينظر لغيره اذا كان لا ينظر لنفسه؟! (٦٨) .

اما الذين انكروا خلعه ، فيشير الباقلاني الى مذهبهم بقوله : « وقال الجمهور من اهل الاثبات - « الصفاتية والمشبهة » - واصحاب الحديث : لا ينخلع بهذه الامور - « الفسق والظلم وتعطيل الحدود » - ولا يجب الخروج عليه ، بل يجب وعظه وتخوينه وترك طاعته في شيء مما يدعو اليه من معاصي الله .. » كما يقول : « وعند اصحابنا ان حدوث الفسق في الامام ، بعد العقد له ، لا يوجب خلعه ، وان كان مما لو حدث فيه عند ابتداء العقد لبطل العقد له ووجب العدول عنه .. » (٦٩) .

(٦٥) (اصول الدين) للبغدادي . ص ٢٧٨ .

(٦٦) (كتاب الارشاد) ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

(٦٧) (الفصل في الملل والاهواء والنحل) ج ٤ ص ١٠٢ .

(٦٨) (شرح العقائد النفسية) ص ٤٨٨ .

(٦٩) (التمهيد) ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

لا ينزل السلطان بالفسق ، واما الوجه المذكور في كتب
 الفقه لبعض اصحابنا انه ينزل - وحكى عن المعتزلة ايضا
 - فلفظ من قوله : « من افسد ماله فليفسده » . . .
 العزلة والتخريف والخروج عنه . . .
 ورافة الامراء وفساد ذلك الدين ، فمكون المفسد في
 عزله أكثر منها في بقائه . . . » . وينقل النووي عن القاضي
 عياض « ٤٧٦ - ٥٤٤ هـ ١٠٨٣ - ١١٤٩ م » قوله :
 « وقال جماهير أهل السنة ، من الفقهاء والمحدثين
 والمتكلمين : لا ينزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ، ولا
 يخلع ، ولا يجوز الخروج عليه بذلك ، بل يجب وعظه
 وتخويله ، للاحاديث الواردة في ذلك » . . .

ويحاول أصحاب هذا المذهب ، مذهب الاجماع على
 الخضوع والطاعة لائمة الجور الفسقة الظلمة ، يحاولون
 تفادي حجة من احتج بخروج الحسين وابن الزبير وأهل
 المدينة على بنى أمية ، وخروج « جماعة عظيمة من التابعين
 والصدر الاول على الحجاج مع ابن الاشعث » فيقولون :
 ان هذا الخروج على الحجاج لم يكن لمجرد الفسق ، بل
 لتغيير الشرع ومظاهرة الكفر . . . ولكنهم لم يقولوا : هل
 كان ذلك هو حال يزيد وعبد الملك بن مروان ، اللذين خرج
 عليهما الحسين وابن الزبير؟! . . . كما يسلكون للخروج من
 هذا الحرج سبيلا آخر عندما يزعمون أن الاجماع على
 عدم العزل والخروج ، قد تم بعد ذلك العصر الذي خرج
 فيه : الحسين ، وابن الزبير وابن الاشعث مع أهل الصدر
 الاول والتابعين !! (٧١) .

(٧١) (شرح النووي) على (صحيح مسلم) ج ٢ ص ٤٢٩ .

فالفسق الظاهر ، والظلم ، ونصب الاموال ، وتناول
 الناس بالخراب والاذى ، وتناول النفوس المحسنة ،
 وتضييع الحقوق ، وتعطيل الحدود ، لا يجب خلع هذا
 الامام الذي يمتى كل شيء ، عند شره . . . بل يتسبون
 بوعظه ، وبترك طاعته في « شيء » مما يدعو اليه من معاصي
 الله . . . اي انهم يبيحون طاعته في « شيء » من المعاصي ،
 وترك طاعته في « شيء » منها؟! . . .

ويذهب النسفي ، من الماتريدية ، هذا المذهب ، ومعه
 التفتازاني ، شارح عقائده ، ولكنهما يمعنان في الغرابة
 عندما يعلنانه بشيوع الجور والفسق في البلاد بعد الخلفاء
 الراشدين ، فيقولان : « . . . ولا ينزل الامام بالفسق اي
 بالخروج من طاعة الله تعالى ، والجور : اي الظلم على
 عباد الله تعالى ، لانه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من
 الائمة والامراء بعد الخلفاء الراشدين ، والسلف كانوا
 ينقادون لهم ، ويقىمون الجمع والاعياد باذنهم ، ولا يرون
 الخروج عليهم (٧٠) » . فيتجاهلان اجماع سلف الامة على
 وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومذهب اغلب
 هؤلاء السلف في وجوب الخروج والسيف لتحقيق هذه
 الغاية الشريفة .

ويذهب هذا المذهب نفر آخرون من أهل السنة ،
 ولكنهم يمعنون في نوع آخر من الأغرأب ، عندما يتجاهلون
 قول من قال منهم بعزل الامام بالفسق والجور ، أو
 يهونون من رأى هذا الفريق ، فيقول النووي « ٦٣١ -
 ٦٧٦ هـ ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م » : « واجمع أهل السنة انه

(٧٠) (شرح العقائد النسفية) ص ٤٨٨ .

والى مذهب هذا الفريق من الاشعرية والماتريدية ذهب اصحاب الحديث ، الذين انكروا عزل الامام بالجور او الفسق ، سواء اكان فسق جارحة ام فسق اعتقاد . . « لان فسقه لا يخرجُه عن الملة ، ولا يمنعه من النظر فيما نصب له ، فلا يجب خلعُه سواء اكان الفسق متعلقا بأفعال الجوارح ، وهو ارتكاب المحظورات . . كآخذ الاموال ، وضرب الابشار ، وتناول النفوس المحرمة ، وتضييع الحقوق ، وتمطيل الحدود ، وشرب الخمر ، ونحو ذلك . . او كان متعلقا بالاعتقاد ، وهو المتأول لشبهة تعرض يذهب فيها الى خلاف الحق . . » .

ومن عجب ان اصحاب هذا المذهب يوجبون عزل الامام اذا ضعف بصره (٧٢) ، ولا يوجبون عزله اذا جرحت عدالته ففسق وفجر ، وذهب في الناس مذهب الجور والظلم والاستبداد !؟ . .

وغنى عن التعليق ان هذا المذهب - كما يبدو صراحة من تعليقات التفتازانى بان الجور والفسق قد عم بعد عهد الخلفاء الراشدين - مستمد من الواقع الظالم والظلم الذى ساد فى فترات معينة ومواطن محددة فى التاريخ السياسى للعرب والمسلمين ، وليس مستمدا من روح الاسلام وتعاليمه . . فيظل المعتزلة ، ومن وافقهم ، فرسان الدفاع عن الفكر الاسلامى النقى فى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر عندما يوجبون عزل الامام بالفسق ، والجور ، والضعف عن القيام بأمر المسلمين . .

(٧٢) ابو يعلى (كتاب الامامة) ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ . و (الاحكام السلطانية) ص ٤ - ٦ .

اما عن استخدام القوة ، وخاصة القوة المسلحة كسبيل لعزل الامام الفاسق والجائر - وهى القضية التى كانوا يسمونها : « السيف » - فان الخلاف من حولها يماثل الخلاف على خلع هذا الامام وعزله . . والاشعرى يلخص مقالات الاسلاميين فى هذه القضية على هذا النحو :

١ - مقالة المعتزلة والزيدية والخوارج وكثير من المرجئة :

التى اوجبت استخدام السيف فى عزل الامام والثورة عليه ، عند حدوث الاحداث ، بشرط التمكن من الثورة التى تزيل البغي واهله ، وتقيم النظام الحق . . ولقد استدلوا على مقالتهم فى السيف بقول الله سبحانه : « وتعاونوا على البر والتقوى » (٧٣) ، وقوله : « فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء الى امر الله » (٧٤) . وقول الله لابراهيم عندما سأل عن مكان ذريته من ولاية الامر : « لا ينال عهدى الظالمين » (٧٥) . . (٧٦) . .

والمعتزلة يوجبون الخروج على ائمة الجور ، بل ويرون نصرة الخارجين عليهم « وان كانوا ضالين فى عقيدة اعتقدوها بشبهة دينية دخلت عليهم » لان الضال بشبهة اعدل واقرب الى الحق من الفاسق المتغلب بغير شبهة ، ولذلك فهم يرون نصرة الخوارج على معاوية ، لانهم كانوا ملتزمين بالدين بينما لم يظهر على معاوية مثل ذلك (٧٧) . . واشترط ابو بكر الاصم ان يكون الخروج

(٧٣) المائدة : ٧ .

(٧٤) الحجرات : ٩ .

(٧٥) البقرة : ١٢٤ .

(٧٦) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٧٧) (شرح نهج البلاغة) ج ٥ ص ٧٨ ، ٧٩ .

مع امام عادل قد عقد الثوار له البيعة كي يقسودهم في الخروج .. (٧٨) . والقاضي عبد الجبار يعبر عن رأى المعتزله هذا ، ويربطه بتراث المسلمين في الثورة على ائمة الجور ، فيقول :

« وما يحل لمسلم أن يخلى أئمة الضلالة وولاية الجور اذا وجد أعوانا ، وغلب في ظنه أنه يتمكن من منعهم من الجور ، كما فعل الحسن والحسين ، وكما فعل القراء حين اعانوا ابن الأشعث في الخروج على عبد الملك بن مروان ، وكما فعل أهل المدينة في وقعة الحرة ، وكما فعل أهل مكة مع ابن الزبير حين مات معاوية ، وكما فعل عمر بن عبد العزيز ، وكما فعل يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، فيما أنكروه من المنكر .. (٧٩) .

والزيدية بأجمعها قالت بقول المعتزلة هذا ، واشتروطوا في الثائرين أن يبلغ عددهم عدد أهل بدر ، ثلاثمائة وبضعة عشر ثائرا ، ولقد طبقوا مقالتهم هذه عمليا ، فبسطت فرقتهم بثورة زيد بن علي بالكوفة ، ثم ابنه يحيى بن زيد بخراسان (٨٠) ، واستمرت ثوراتهم حتى لقد جعلوا من الخروج واشهار السيف البديل عن العقد بالنسبة للامام ..

وذهبت الخوارج كلها ، كذلك ، هذا المذهب ، فقالوا بوجوب « ازالة ائمة الجور ومنعهم أن يكونوا ائمة ، بأى

(٧٨) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٧٩) (تشييت دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٧٤ ، ٢٧٥ .

(٨٠) المصدر السابق . ج ١ ص ١٥٠ . و (ثورة زيد بن علي) ص

١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٧٢ ، ١٩٧٣ .

شئ قدروا عليه ، بالسيف أو بغير السيف .. » (٨١) .

وعند الخوارج أن الخروج يجب اذا بلغ المنكرون على ائمة الجور أربعين رجلا ، وهذا هو حد « الشراة » ، وعليهم الخروج : « حتى يموتوا أو يظهر دين الله ويخمد الكفر والجور .. » ولا يحل لهم المقام الا اذا نقص عددهم عن ثلاثة رجال .. فان نقصوا عن الثلاثة قعدوا ، وكتموا عقيدتهم ، وكانوا على مسلك « الكتمان » ، إذ مسالك الدين عندهم أربعة : الظهور : وهو قيام دولتهم ونظامهم تحت قيادة امام الظهور .. والدفاع : وهو التصدي لهجوم الأعداء ، تحت قيادة امام الدفاع ، كما حدث يوم النهروان عندما قادهم عبد الله بن وهب الراسبي ضد جيش علي بن أبي طالب . والشراء - وذكرنا معناه - وأخيرا : الكتمان .. (٨٢) .

٢ - مقالة الشيعة ، من غير الزيدية :

وهم يرفضون استخدام السيف ، بل والخروج أصلا الا مع امامهم الغائب المنتظر عندما يظهر (٨٣) ..

٣ - مقالة أصحاب الحديث وأهل السنة :

الذين أنكروا الخروج بالسيف على ائمة الجور ، حتى لو قتل هؤلاء « الأئمة » الرجال واسترقوا الذرية وسبوا وقالوا بامامة الفاجر والفاسق !! (٨٤) .

هذه هي مقالات فرق الاسلام في السيف ، أى في

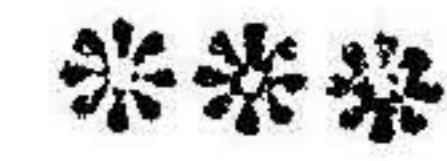
(٨١) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ٢٠٤ .

(٨٢) (مقدمة التوحيد وشرحها) ص ٥٠ - ٥٥ .

(٨٣) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٨٤) المصدر السابق . ج ١ ص ٣٤٨ . ج ٢ ص ١٤٠ .

الثورة والخروج المسلح على أئمة الجور والفسق
والفساد ..



وقضية اخرى قد ارتبطت في الفكر الاسلامي بقبول
فكرة الثورة أو رفضها ، وجودا وعدما .. تلك هي قضية
« المهدي المنتظر » ، الذي سيأتي كى يملا الارض عدلا
بعد ان ملئت جورا ..

ومعلوم ومشهور ان هذه الفكرة هي اقدم في التراث
الانساني من ظهور الاسلام وظهور الخلافة على الامامة بين
اهله .. فلقد عرفها الفرس .. بل وقامت على أساسها
عقيدة « المسيح والمخلص » في التراث الديني
للعبرانيين ..

والجانب الذي نريد ان نشير اليه هنا من فكرة
« المهدي والمهدية » هو ان الطابع المثالي الذي صورت
به قصة المهدي وظهوره ، والعدل المطلق الذي سيتحقق
على يديه ، قد كان رد فعل للظلم والجور الذي استشرى
في تلك المجتمعات ، فكانت « المهدية » حلم الانسان
المقهور في مجتمع سدت فيه سبل العدل والانصاف ..
ولما عجز هذا الانسان عن تحقيق حلمه في العدل على ارض
الواقع ، تعلق بهذا الحلم الذي سيحققه ذلك المنتظر
في يوم من الايام .. ولذلك انتشرت فكرة « المهدي
والمهدية » في صفوف الفرق التي رفضت الخروج على
أئمة الجور ، وعارضت استخدام الثورة والسلاح كسبيل
لتغيير المظالم التي يئن منها الناس .. لقد استبدلت هذه
الفرق الحلم المثالي بالثورة التي رفضتها ، على حين لم

تنتشر تلك الفكرة المثالية في صفوف الفرق التي مارست
محاولات التغيير وسعت سعيا عمليا لاستبدال المظالم
بقدر من العدل ييسر الحياة للانسان ..

فالخوارج ، والزيدية ، لم يعيروا التفاتا لهذه العقيدة ،
لان ائمتهم الذين شهروا سيوفهم وقاتلوا كانوا هم المهديين
الحقيقيين ، بينما انتظر الاخرون مخلصيهم ، ولا يزالون
حتى الآن ينتظرون ! . وكذلك لم يكن لهذه العقيدة
شأن يذكر في فكر المعتزلة وحركتهم .. اما الشيعة
الاثني عشرية ، وأولئك الذين حرّموا الخروج ورفضوا
السيف من أهل السنة ، فان قعودهم عن استخدام
سبيل الثورة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر جعلهم
يحولون طاقات السعي الى العدل عندهم من ميدان
الواقع والتطبيق الى ميدان الحلم والوهم والخيال
.. (٨٥)

بل لقد تمدت هذه الظاهرة نطاق الفرق الى مجال
القبائل العربية التي استبعدتها العصبية القرشية عن
ميدان السلطة وميزات الحكم ومفانمه .. فالقحطانيون
ينتظرون « القحطاني المنتظر » ، والمضربون ينتظرون
« التميمي » ، وكلب تنتظر « الكلبى » (٨٦) .. الخ ..
الخ .. لانهم جميعا قد استعددهم النسابون من القرشية
فاغلقوا امامهم الطريق الى الخلافة ، نظريا ، كما استعددهم
الامويون فاغلقوا طريق الحكم في وجوههم عمليا ..

(٨٥) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثني عشرية) ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ ،

(٨٦) (السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات) ص ١٢١ ، ١٢٢

فصعدوا احساسهم بالظلم والقهر والاحباط فى شكل هذه العقيدة المثالية التى شاعت فى صفوفهم فى ذلك الحين .

بل ان هناك فرقا بعينها تراوحت عقيدتها فى «المهدى» وتغيرت بتغير موقفها من الثورة وسل السيف ضد ائمة الجور . . فالكيسانية ، على عهد محمد بن الحنفية ، ثارت بقيادة المختار الثقفى ، وفى ذلك العهد كان ابن الحنفية ينكر فكرة المهدى . ويرفض تلقيبه بالمهدى ، بالمعنى المثالى الذى يتحدث عن المخلص المنتظر ، فلقد قال عندما سلم عليه البعض بقولهم : سلام عليك يا مهدى : « أجل أنا مهدى ، أهدى الى الرشيد والخير ، اسمى اسم نبي الله ، وكنيتى كنية نبي الله . فاذا سلم احدكم فليقل : سلام عليك يا محمد ، السلام عليك يا ابا القاسم (٨٧) » . فهو يطلب منهم أن لا سلموا عليه باسم المهدى ، ويفلق الباب امام هذه العقيدة كى لا تنتشر فى الكيسانية . .

وعندما فشلت ثورة المختار ، ومات ابن الحنفية ، وساد الاحباط واليأس فى الكيسانية ، كغيرها من فرق الشيعة التى اتخذت الامامة امامة دينية ، ورفضت الثورة والخروج ، عند ذلك سادت عقيدة « المهدى والمهدية » فى الكيسانية ، وقالوا : ان مهديهم هو محمد ابن الحنفية ، وانه حى لم يموت ، فى جبل رضوى ، سيعود ليملا الارض عدلا بعد ان ملئت جورا . . وقرأنا أبيات كثير التى تقول :

هو المهدى خبرناه كعصب
اخو الاحبار فى الحقب الخوالى

(٨٧) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٦٨ ، ٦٩ .

اتر الله عينى اذ دعانى
امين الله يلطف فى السؤال

وأثنى فى هرواى على خيرا

رسائل عن بنى وكيف حالى (٨٨)

اما الذين قبضوا على زمام السلطة واستأثروا بالخلافة فانهم سخروا من هذه العقيدة وأصحابها ، ورأوا ان المهدى هو من بيده السلطة وتحت أمرته الجيوش . . . وعن هذا الموقف يعبر على بن الجهم ، شاعر المتوكل العباسى ، عندما يقول :

ورافضة تقول : بشعب رضوى

امام . خاب ذلك من امام !

امام من له عشرون الفا

من الاتراك مشرعة السهام ! (٨٩)

هكذا تفاوتت الموقف من عقيدة « المهدى » بتفاوت الموقع من السلطة والموقف من هذه السلطة أيضا :

* فالذين استأثروا بها سخروا من هذه العقيدة وأصحابها ، ورأوا أن القوة فى الدولة والجيوش لا فى هذا الحلم المقيم .

* والذين اعتنقوا عقيدة الثورة والخروج على ائمة الجور رأوا فى ثوراتهم وقادتهم السبيل الوحيد والمعقول للخلاص ، فرفضوا ذلك الحلم أيضا . .

* أما الذين أصابهم الظلم والاضطهاد ، وفى ذات الوقت نكصوا عن طريق الثورة والخروج المسلح لتغيير

(٨٨) (مرج الذهب) ج ٢ ص ٦١ .

(٨٩) (الاغاني) ج ١٠ ص ٣٦٦٩ .

الفصل الثاني

حقيفة المعارضة لبني أمية

يخطيء البعض عندما يعتقد ان المعتزلة كانت فرقة دينية وفلسفية أكثر منها سياسية ، ولقد شاع هذا الخطأ حتى أصبح القارئ الذي يقرأ عن أصل « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » يظن ان ذلك امر يتعلق بالوعظية الحسنة والدفع بالتي هي أحسن في ميدان الاخلاق الفردية ، أو الاجتماعية على أكثر التقديرات تعميماً . . . وان أصل « المنزلة بين المنزلتين » هو جزء من جدل عقيم يجب ان يوضع حيث توضع آثار العصور القديمة ، وليس فيه ما يستحق الاستلham والاستيحاء . . . وان أصل « العدل » والقول بالاختيار ، وان كان هاما فيما يتعلق بالحرية ، الا انه قد اقتصر في البحث والتناول على حرية الفرد ازاء خالقه ، وسلطان الخالق على الناس ، دون ان تمتد ابعاد هذا البحث لتشمل المجتمع بما فيه من علاقات متعددة الميادين والمجالات . . .

وهذا الخطأ الشائع ليس وقفا على المثقفين قسراً المتخصصين في الدراسات والعلوم الاسلامية ، بل لقد اصاب بعض الدراسات الهامة التي ظهرت في هذا الميدان . . . فعندما نقرأ مثلاً : « ان المعتزلة ينبغي ان ينظر اليهم

واقعهم ، فانهم تعلقوا بهذا الوهم ، وعلقوا امالهم في الخلاص على « المهدي » وعقيدة « المهديّة » ، وقالوا . « ان طبيعة الوضع الفاسد في البشر ، البالغة الغاية في الفساد والظلم . . . تقتضي انتظار هذا المصلح « المهدي »

لانقاذ العالم مما هو فيه » . . . (٩٠) ، وذلك بدلا من ان يقولوا : ان طبيعة هذا الوضع الفاسد تقتضي الثورة عليه لتغييره واستبداله بوضع اقرب الى العدل والانصاف .

والامر الذي يؤكد ان النكوص عن طريق الثورة ، والخوف من مخاطرها هو الذي دفع هذا الفريق الى ذلك الموقف هو ما عللوا به فكرة غيبة « المهدي » ، واسبابها ، فهم يجيبون عن سؤال : « ما السبب المانع من ظهوره ؟ والمقتضى لغيبته ؟ » . بقولهم : « يجب ان يكون السبب في ذلك هو الخوف على النفس ، لان ما دون النفس من الآلام يتحملة الامام ، ولا يترك الظهور لاجله . . . » (٩١) .
فالفارق بين هذا الموقف الذي يخشى صاحبه على نفسه ، وبين موقف الخوارج في ثورتهم المتصاعدة ، والزبدية في خروجهم المتكرر ، و المعتزلة في الثورات التي سنتحدث عنها بعد قليل . . . هو الفارق بين الذين سلوا السيف كي يغيروا الواقع ، دون وجل من الموت أو رهبة من الحرب ، وبين الذين حولوا الامامة الى عقيدة روحية ، وعلقوا الامال في التغيير على عقيدة المهدي وظهوره عندما يأذن الله له بذلك الظهور ! . . .

(٩٠) (عقائد الامامية) ص ٧٨ .

(٩١) (تلخيص الشافعي) ج ١ ص ٩٠ ، ٩١ .

الدينية المحضة لم تكن سببا في نشأة فرقة من الفرق الأساسية في يوم من الايام ، فقضية « التشبيه والتنزيه » ، رغم اهميتها وحساسيتها ، لتعلقها بتصور الناس لذات الهيم ، لم تفرق المسلمين كما فرقتهم الامامة .. بل وجدنا في صفوف الشيعة « مجسمة » و « منزهة » ، جمعهم مذهب واحد في الامامة ، ولم يفرق بينهم التشبيه والتنزيه ، حتى كان هشام بن الحكم من رؤوس المجسمة ، وامامه جعفر الصادق من المنزهين .. ووجدنا في صفوف الخوارج اقلية تقول بالاختيار ، واقلية لا تقول به ، ولكن جمعهم مذهب واحد في الامامة والسياسة والخروج على ائمة الجور والفساد ..

فلقد كانت السياسة ، اذن ، والامامة بوجه اخص ، هي المحك الذي ولد شرارات الفرق والمذاهب في الاسلام ، ولقد ثبت من اشارتنا الى اصول المعتزلة الخمسة في القسم الاول من هذه الدراسة الطبيعية السياسية في هذه الاصول ، والعامل السياسي في نشأتها وتطورها ..

كما ان الابواب والفصول التي عرضنا فيها نظرية الامامة وفلسفة الحكم واصوله عند المعتزلة ، مقارنة بها عند الفرق الاخرى ، تثبت دور العامل السياسي في نشأة هذا الفكر ، وتجعل منه دورا أساسيا ، وليس ثانويا أو تابعا ، كما توحى الافكار الخاطئة التي شاعت في هذا الموضوع .

وكما قدمنا ، فلقد كان باستطاعتنا ان نحيل في نقض هذا الخطأ على ما قدمناه في هذا البحث .. وكان ذلك

اولا - على أنهم فرقة دينية فلسفية ، ثم سياسية بعد ذلك » وان مراجعة اصولهم الخمسة تجعلنا لا نجد منها « ما يمكن ان يعتبر مبدءا سياسيا الا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » ، ومع ذلك فان هذا الاصل ليس سياسيا تماما ، لانهم تناولوه وقالوا به باعتباره « جزءا من الايمان » ، كما ان « بحث مرتكب الكبيرة - « المنزلة بين المنزلتين » - لم يبدأ لذاته ، وانما كان فرعا عن البحث في حقيقة الايمان .. » .

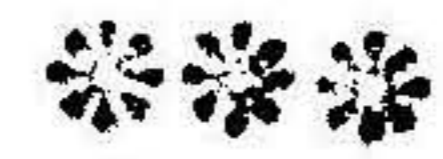
عندما نقرا ذلك نقول : ان هذا الخطأ الشائع قد اصاب مثل هذه الدراسة ، ولن يشفع لها ان تقول ، بعد تجريد اصول المعتزلة من الطابع السياسي ، والحكم بان هذه الفرقة « دينية » اولاً ، ثم سياسية بعد ذلك ، لن يشفع لهذا الخطأ القول بان « المعتزلة قد ابدوا آراءهم السياسية في أكثر المسائل التي كانت موضع بحث في هذا العصر ، واشتركوا ايضا في السياسة العملية ، فكان أثرهم اذن في ناحيتي السياسة النظرية والعملية اثرا خطيرا .. » (٩٢) .

ولقد كان باستطاعتنا ان نحيل في نقض هذا الخطأ على ما قدمناه في القسم الاول من هذه الدراسة عن المعتزلة ، ونشأتهم السياسية ، وان سهم في تبيد هذا الوهم ، ما ثبت في هذا البحث ، من ان نشأة كل الفرق الهامة في الاسلام انما كانت نشأة سياسية ، وان السياسة ، والامامة بالذات ، هم التي فرقت المسلمين فرقا ، ووحدت الجماعات والافراد في فرقة أو مذهب متحد ، وان المسائل

كافيا في تصحيح التصور لدور المعتزلة في الفكر السياسي الاسلامي . . ولكننا لو وقفنا عند هذا لكان كافيا في ابراز دور المعتزلة كمفكرين سياسيين ، لهم في السياسة وقضاياها الاساسية فلسفة ونمطا من انماط التفكير ، ولبعيت بعد ذلك ثغرة تتمثل في غياب الاجابة على هذا السؤال : هل كان المعتزلة - كساسة - مجرد فلاسفة سياسيين ؟ احترفوا صناعة الفكر السياسي عندما عرضوا لقضايا السياسة ؟ ام كانوا مشتغلين بالسياسة ، خرجوا بفكرهم من ميدان النظر الى حيز الواقع والتطبيق ؟؟

وعلى سبيل المثال . . فهم عندما قالوا بوجوب خلع الامام الجائر والثورة عليه . . هل قالوا ذلك ابراء للذمة فقط ، وكنوع من انواع « الترف الفكري » - في حقل الثورة - بتعبيرنا المعاصر ؟ ام انهم مارسوا العمل الثوري ، وكان لهم شرف محاولة وضع فلسفتهم السياسية موضع التطبيق والتحقيق ؟؟

ونحن نعتقد ان الاجابة على هذا السؤال ، وسد الثغرة التي تتمثل في بقاءه دون اجابة ، هو وحده الكفيل بتصحيح الخطأ الذي شاع فصنف المعتزلة في الفرق الدينية الفلسفية اولا ، والسياسية ثانيا ، ومن ثم فهو السبيل لتصحيح صورة المعتزلة ، واكتمال عناصرها في تصور الباحثين بهذا الميدان . . وهذه هي مهمة هذا القسم من اقسام هذا البحث . .



لقد نشأت المعتزلة في العهد الاموي ، وكان لا بد لها ان

تقيم عملية انتقال السلطة من دولة الخلافة الراشدة الى بني امية ، خصوصا وأن ذلك الانتقال قد غير في طبيعة السلطة وشكلها ، فطبعها بطابع الملكية الوراثية ، واستبدل مضمون الثوري بالجبرية والاستبداد . .

ووسط ذلك الصراع الذي احتدم حول هذه القضية ، بين الخوارج والشيعة والمرجئة ، أدلى المعتزلة بدلوهم في هذا الامر . .

كانت الخوارج قد حكمت بكفر بني امية - كفر شرك او كفر نعمة ، على خلاف في ذلك - لانهم مرتكبو كبيرة . بل كبائر . .

وكانت الشيعة قد حكمت بكفر كل الصحابة فيما عدا النفر القليل الذين مالت قلوبهم لتنصيب علي اماما ، وفيما عدا الشيعة التي تكونت من بعد . .

وكانت المرجئة قد لجأت الى وضع الاحاديث النبوية كى تبرر انتقال السلطة لمعاوية ، وتضع له في الاسلام مركزا فريدا يزيه ائمة الشيعة ، بمن فيهم علي بن ابي طالب . . فنسبوا الى ابن عمر انه قد روى عن الرسول عليه الصلاة والسلام قوله لمعاوية : « يا معاوية انت مني وانامك ، لتزاحمني على باب الجنة كهاتين . . وأشار بأصبعه الوسطى والتي تليها » ! وكانهم قد أرادوا بهذه الحديث الموضوع الرد على تفسير الشيعة - او وضعها - لحديث النبي الى علي بقوله : « انت مني بمنزلة هارون من موسى . . الخ » ، وحديث الغدير : « من كنت مولاه فعلى مولاه . . » !

ونسبوا الى ابي الدرداء رواية يقول فيها : دخل

الرسول على أم حبيبة وعندها معاوية - وهي زوج الرسول وأخت معاوية - فقال لها الرسول : « أو تحبينه يا أم حبيبة ؟ فقالت : أي والله يارسول الله ، قال : فأحبيه ، فأنى أحب معاوية ، وأحب من يحبه ، وجبريل وميكائيل يحبان معاوية ، والله عز وجل أشد حبا لمعاوية من جبريل وميكائيل » ! .. وهم يردون بذلك على الأحاديث المشابهة التي روتها الشيعة في مناقب علي ، والتي لا تختلف إلا في استبدال اسم معاوية بعلي ، تقريبا ؟! ..

ونسبوا إلى العرياض بن سارية أنه سمع الرسول يقول : « اللهم علم معاوية الكتاب ، ومكن له في البلاد ، وقه العذاب » .. فأشاروا إلى أن النبي دعا له بالخلافة والحكم ؟! ..

ونسبوا إلى عبد الله بن عمر قوله : كنت مع رسول الله فقال : « يطلع عليكم من هذا الباب رجل من أهل الجنة » فطلع معاوية . ثم قال من الغد مثل ذلك ، فطلع معاوية ، فقال رجل : يارسول الله هو هذا ؟ قال : نعم !

ومن الطريف في قصة وضع الأحاديث أنه قد جاء من نسب إلى عبد الله بن عمر ذاته قوله : « كنت مع رسول الله ، فقال : « يطلع عليكم من هذا الفج رجل من أمتي يبعث يوم القيامة علي غير ملتي - أو علي غير سنتي ... فطلع معاوية . فقال : هو هذا ! »

كما قد جاء من نسب إلى ابن مسعود قوله : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم معاوية على منبري هذا فاقتلوه ! » (٩٣) .

(٩٣) أنظر في كل هذه الأحاديث (كتاب الإمامة) لأبي يعلى . ص ٢٠٨ - ٢١٠ (فصل في إمامة معاوية) .

وسط هذا الصراع الفكري - الذي امتهنت بعض أطرافه قدسية الحديث وعقول الأمة ، والذي بلغ حد الحرب والثورة الخارجية المستمرة ، حاول المعتزلة ، بالعقل والمنطق ، أن يقدموا تقييما للدولة الأموية ، ويحددوا الموقف منها ، في ضوء أصولهم الفكرية التي كونت مذهب فرقتهم وتيارهم الفكري .. ولقد جاء تقييمهم لها في سياق تقييمهم لتطور قضية السلطة والخلافة منذ أن نشأت عقب وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام .. وهم قد قسموا ذلك التطور إلى « طبقات » ، أي أجيال ومراحل وفترات ..

فهنالك عصر النبوة وأبي بكر وعمر والسنوات الست الأولى من حكم عثمان .. وهو عصر التوحيد ، والالفة ، واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة ..

ثم عصر الأحداث التي أتتها عثمان ، والتي انتهت بقتله .. وتنصيب علي بن أبي طالب خليفة على المسلمين ..

ثم عصر علي ، الذي تميز بالفتن المتصلة والحروب المترادفة ، والذي استمر حتى استشهد على يد أشقى الخلق : ابن ملجم .. !

ثم عصر الدولة الأموية ، الذي بدأ رسميا عندما تنازل الحسن بن علي لمعاوية بن أبي سفيان عن الإمرة ، فيما سمي « بعام الجماعة » ، والجاحظ يوجز تقييم المعتزلة ، الذي اتفقوا عليه جميعا ، لهذا العصر فيقول : « فعندما استولى معاوية على الملك ، واستبد على بقية الشورى ، وعلى جماعة المسلمين من الأنصار والمهاجرين في العام الذي سموه عام الجماعة ، وما كان عام جماعة ، بل كان

من أحداث ، وتقييمهم للدولة الاموية . . وهو تقييم قد اتفقوا عليه ، لانه كان منبع أصل « المنزلة بين المنزلتين » الذي هو أحد أصولهم الخمسة . .

فالحياط يقول عن الحكم بفسق معاوية وبنى أمية والبراءة منهم : « هذا قول لا تبرأ المعتزلة منه ، ولا تعتذر من القول به ! » (٩٥) .

وابن أبي الحديد يقول : « لقد اتفقت المعتزلة على أن أمراء بنى أمية كانوا فجارا ، عدا عثمان وعمير بن عبد العزيز ، ويزيد بن الوليد . . » (٩٦) .

وأبو علي الجبائي ، يفسقهم ، ويعجب من فرقة « النوابت » ، أهل الحشو ، الذين ينكرون البراءة منهم . . (٩٧) . ويرى أن بيعة الحسن بن علي لمعاوية باطلة لانها « وقعت على حد الاكراه ، لظهور أهل الشام وقهرهم ، وخوف القتل لو وقع الامتناع عن البيعة . . » (٩٨) .

والقاضي عبد الجبار ينكر أن يكون « عام الجماعة » وما تم فيه من البيعة لمعاوية مسوغا لشرعية خلافته ، لانه مفتقد لشروط الامامة ، مرتكب لامور تستوجب فسقه ، اعمها اغتصاب السلطة بالقتل والقتال . . ولان الاجماع المزعوم لم يقع ، فكان هناك من ينكر عليه حتى في حضرته وكان هناك الحسن والحسين ومحمد بن علي بن الحنفية

(٩٥) (الانتصار) ص ٩٨ .

(٩٦) (شرح نهج البلاغة) ج ٢ ص ٣٠٩ .

(٩٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٧٨ .

(٩٨) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٦ .

عام فرقة وقهر وجبرية وغلبة ، والعام الذي تحولت فيه الامامة ملكا كسرويا ، والخلافة غسبا قيصريا ، ولم يعد ذلك اجمع : الضلال والفسق . . ! (٩٤) .

فدولة بنى أمية وحكامها وولاتها ، يحكم عليها المعتزلة - في الجملة - بالضللال والفسق ، لانها قامت على ذنب من الذنوب الكبائر ، وهو تحويل الخلافة الشورية الى ملك وراثي عضود ، ولانها مارست من المظالم والكبائر ما امتلأت به صحائف آثار كثيرة من كتب اهل الاعتزال . .

فمعاوية : استلحق زياد بن سمية ، فخالف قول الرسول عن أن الولد للفراش . . وقتل حجر بن عدي وصحبه . . وأعطى مصر لعمر بن العاص طعمة واقطاعا لقاء مكره واياه بعلي بن أبي طالب في صيفين وقبلها وبعدها . . وعطل الحدود بالشفاعة والقرابة . . واستبد بأموال الامة فتصرف فيها اعطاء ومنعا كما شاء . . وأورث الملك لابنه يزيد . . فأحدث بذلك : ومثله كثير معه - حسب قول الجاحظ - : « أول كفره كانت في الامة » ! وممن كل ذلك ؟ ممن يدعى امامتها ، والخلافة عليها ؟! . . » .

ويزيد بن معاوية : كان منه ما كان ، غزا مكة ورمى الكعبة وهدم بيت الله الحرام . . وقتل الحسين . . وعاث في الدولة فسادا طفحت به كتب التاريخ . . !

وكذلك صنعت الروائية ، خلا عمر بن عبد العزيز ، ويزيد بن الوليد « الناقص » . .

هذا هو تقييم المعتزلة لمعاوية ، واغتصابه سلطة الخلافة ، وتغييره مضمونها وشكلها ، وما أحدث في البلاد

(٩٤) (رسائل الجاحظ) ج ٢ ص ٧ - ١١ ، ١٤ - ١٦ ، ١٨٩ .

وابن عباس واخوته ، وغيرهم كثيرون يظهرون ذمه
والوقعة فيه ..

كما روى القاضي عن شيوخه ، وقال هو كذلك : ان
فسق معاوية ودولة بني امية لا خلاف فيه ، وانما
الخلاف هو في كفر معاوية ، اذ ان البعض يشكك في
اسلامه؟! (٩٩) .

والمعتزلة وان اختلفوا مع الخوارج ، الا انهم في تقييمهم
للفرق والمواقف السياسية فضلوا الخوارج - بما
لا يقارن - على الامويين ، فالخوارج كانوا زهادا خشنين
في الدين ، ملتزمين بناموسه ، ينهون عن المنكر ، ويوجبون
الخروج على ائمة الجور ، ويطلبون الحق ، ويحامون عن
عقيدة اعتقدوها ، وان اخطاوا فيها .. اما معاوية : فلم
يكن يطلب الحق ، ولا يحامي عن اعتقاد ، بل كان همه
توطيد الملك ، حتى سلك الى ذلك كل سبيل .. (١٠٠) .

وبينما كانت الخوارج تدعو الى المساواة على اساس
الدين والعقيدة ، وتزهد في عرض الدنيا ، عمل الامويون
على استرقاق جمهور كبير من المسلمين ، بالعصبيّة القبليّة
طورا ، وبالاستعباد المالي طورا آخر ، فكانوا يختمون
اعناق المسلمين ، من الموالى ، ويوسمونهم كما توسم
الخيال ، علامة لاستعبادهم ، وكانوا يبيعون الناس في
الدين ، ان هم عجزوا عن الوفاء به ، كما كان الامر في
الرق عند الرومان ! بل لقد باع الحجاج بعض خصوم
سلطته السياسيين كما يباع الرقيق .. وعندما حبا

(٩٩) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ١٣٢ ، ١٣٣ . و ج ٢٠ ق ٢
ص ٧٠ ، ٧١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٠ .
(١٠٠) (شرح نهج البلاغة) ج ٥ ص ٧٨ ، ٧٩ ، ١٢٩ .

مسلم بن عقبة ، والى المدينة ، لياخذ بيعة أهلها ليزيد بن
معاوية ، جعلهم يبايعون - في مسجد رسول الله - « على
ان كلا منهم عبد قن لامير المؤمنين يزيد بن معاوية ! » وام
يستثن من ذلك الا الحسين بن علي الذي بايعه على انه
اخوه وابن عمه ! (١٠١) .

وجدير بنا ان نتنبه الى ان هذا التقييم هو تقييم
سياسي ، لدولة سياسية ، نبع من اسباب سياسية ،
فنقطة انطلاق المعتزلة في ادانتهم للدولة الاموية هي
اغتصاب الامويين للسلطة ، وتحويل الخلافة من خلافة
شوروية الى ملك وراثي عضود ارتكبوا في ظله ما يرتكبه
الملوك وصنعوا ما يصنعه الجبارون ..

فلم يكن خلاف المعتزلة مع بني امية على توحيد الله او
نبوة رسوله ، اذ هم يقولون : « ان الملوك من بني امية
ما كانوا ملحدة ولا زنادقة ولا اعداء لرسول الله ، بل كانوا
على ملة الاسلام ، ويحبون رسول الله ودينه ، ويبرؤون
من اعدائه » .. ثم يحدد المعتزلة نقطة الخلاف ، فيقولون
عن هؤلاء الملوك : « ولكنهم شابوا ذلك بحب الدنيا ،
وايثار العاجلة ، وقتل من يأمرهم بالقسط من الناس ،
وغير ذلك من الكبائر والمناكير التي ارتكبوها .. »

وهم لا يبخسون معاوية حقه في العمل الذي نهض به
في الدولة ، قبل اغتصابه السلطة ، فيعترفون بأن «معاوية
قد استعمله رسول الله ، واستعمله غير واحد من
الخلفاء بعده على ثغور الروم ، فضبطها ، وفتح الفتوح ،
وغزا معه في تلك المغازي خلق كثير من المهاجرين

(١٠١) المصدر السابق . ج ١٥ ص ٢٤٢ .

وعامة من قال بالعدل والتوحيد يتفقون فيها مع المعتزلة كل الاتفاق ..

فهو يرى أن الذي « أفسد أمر هذه الأمة اثنان : عمرو ابن العاص ، يوم أشار على معاوية برفع المصاحف ، والمغيرة بن شعبة حين أشار على معاوية بالبيعة ليزيد ، ولولا ذلك لكانت شورى الى يوم القيامة » (١.٣) فيتفق مع المعتزلة ، أو يتفسق معه المعتزلة في ادانة اغتصاب السلطة ، وتغيير شكلها ومضمونها على يد الامويين .

وهو يدين معاوية عندما يقول : « اربع خصال كن في معاوية لو لم تكن فيه الا واحدة لكانت موبقة : انتزاعه على هذه الأمة بالسيف حتى اخذ الامر من غير مشورة ، وفيهم بقايا الصحابة وذور الفضيلة ، واستخلافه بعدد ابنه ، وادعائه زيادا ، وقتله حجرا واصحاب حجر . فيا ويلا له من حجر ، يا ويلا له من حجر واصحاب حجر !! » (١.٤) . . . فيشخص انتقال السلطة الى بنى أمية نفس التشخيص الذي يراه المعتزلة . . .

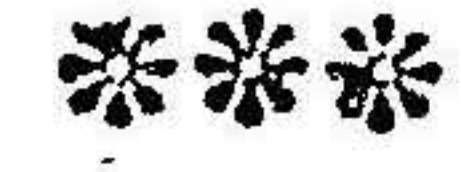
وهو يدين الفئة من الفقهاء الذين حسنت علاقتهم ببنى أمية ، فالتمسوا لها ما يبرر مظالمها وفسوقها ، بينما تمنعوا أنفسهم وأرادوا أن يشغلوا الناس بالبحث في توافه المسائل وصغائر الامور ، ويدين معهم بنى أمية سادتهم ، فعندما يأتيه وكيع بن أبي الاسود ليسأله : « يا أبا سعيد

(١٠٣) (النظريات السياسية الاسلامية) ص ٦٨ (والمرجع ينقل عن تاريخ الخلفاء) للسيوطي . ص ٧٩ .
(١٠٤) المرجع السابق . ص ٦٨ ، ٦٩ (والمرجع ينقل عن تاريخ ابن الاثير ج ٣ ص ٢٠٩) .

والانصار والبدرين ، وكانت فيه عفة عن اموالهم . وكان عمر كثير التصفح لاحوال العمال والاستبدال بهم ، فما وجد عليه ولا استبدل به . فلما مضى عثمان كان من أمر معاوية ما كان من الخلاف على أمير المؤمنين « على » . . . فأحبط عمله ، وضل ضلالا بعيدا . . . » (١.٢) .

فهو تقييم سياسي ، من منطلق سياسي ، يراهم ملوكا وولاة وأمراء ، فسقة ، فقدوا شرط العدالة ، ومن ثم فان الخروج عليهم ، والثورة ضدهم ، عند التمكن . واجب على المسلمين . . .

ذلك هو تقييم المعتزلة لدولة بنى أمية .



ولم تكن نشأة هذا التقييم تالية ولا مصاحبة لانشقاق المعتزلة عن أصحاب الحسن البصرى وعامة الذين شاركوهم القول بالعدل والتوحيد ، أى أن هذا التقييم ، الذى يرى عدم صلاح الامويين للحكم ، لم يكن خاصا بمن قال « بالمنزلة بين المنزلتين » ، لاننا نجد الحسن البصرى - وهو الذى يقول بنفاق مرتكب الكبيرة - يقف من الدولة الاموية موقف النقد والاثام والعداء ، وان اختلف مع بعض المعتزلة في الموقف من بعض الثورات التى شبت ضد الامويين ، والتى أيدوها وتحفظ الحسن بشأن تأييدها ونصرتها . . . أما العداء للسلطة الاموية ، والقول باغتصاب الامويين للسلطة ، وتحويلهم لها من خلافة الى ملك ، وادانة ظلمهم ، وفضح مظالمهم ، فالحسن

(١٠٢) (تثبيت دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٨١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ .

بعد بارد ، ورطب بعد يابس ، حتى اذا اخذته الكظلة ،
تجشأ من البشم (١١٠) ، ثم قال : يا جارية ، هاتى
حاطوما (١١١) يهضم الطعام ! يا أحيمق ! لا والله ، ان
تهضم الا دينك . أين جارك؟! أين يتيملك؟! أين مسكينك
أين ما أوصاك الله ، عز وجل ، به؟! .. « (١١٢) .
وعندما يتسلط الحجاج على العراق ، ويبدأ فيه سيرته
الشهيرة بجنابته الأشهر ، يأخذ الحسن في يده ودمه ،
ولا ينف عن ذلك أبدا ، فيقول فيه : « مازال النفاق
مفعوما حتى عمم الحجاج عمامة ، وقلد سيفا : .. بعد
انا اعيمش اخيمش ، له جميمة يرجلها ، وأخرج الينا
بنانا قصارا والله ماعرف فيها عنان في سبيل الله ، فعال .
بايعونى ، فبايعناه ، تم رقى هذه الامواد - « المنبر » -
ينظر الينا بالتصغير ، وينظر اليه بالتعظيم ، يامرنا
بالمعروف ويحجبه ، وينها عن المنكر ويرتكبه! .. «
ولما بنى الحجاج قصره المسمى « بالخضراء » بمدينة
« واسط » دعا الناس كي يطوفوا بالقصر ويدعوا له
بالبركة ، فخرج الحسن مع من خرج ، ولكنه اراد ان يسب
الحجاج على الملأ ، ثم خشي بطش جنده وانتقامه ، فغادر
المكان عائدا الى البصرة ، وهو يقول : « لقد نظرنا
يا اخبث الاخبيين ، وافسق الفاسقين ، فأما اهل السماء
فمقتوك ، وأما اهل الارض ففروك . ثم قال : ابى الله
تعالى للميثاق الذي اخذه على اهل العلم ليبيننه للناس
ولا يكتموننه .. « (١١٣) .

- (١١٠) التخمة .
- (١١١) أى حاطوما يهضم الطعام .
- (١١٢) (أمالي المرتضى) ق ١ ص ١٥٤ ، ١٥٥ .
- (١١٣) المصدر السابق . ص ١ ص ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ .

ما تقول في دم البراغيث يصيب الثوب ، ايساى فيه ؟! «
يجيب الحسن ، على مسمع من أصحابه فيقول : « يا عجبيا
ممن يلف في دماء المسلمين كأنه كلب ، ثم يسأل عن دم
البراغيث !! » وعند ذلك ينهض وكيع فيغادر مجلس
الحسن « يتخلج (١٠٥) في مشيته كتخلج المجنون » فيشيعه
الحسن ، مشيرا اليه ، بقوله : « ان لله في كل عضو منه
نعمة فيستعين بها على المعصية . اللهم لا تجعلنا ممن
يتقوى بنعمتك على معصيتك ! » (١٠٦) .

وهو يرسم صورة الملوك بنى أمية وعمالهم وولاتهم على
البلاد ، وما استأثروا به من الترف الى درجة التخمة ،
وما استازوا به من المجافة لخلق الاسلام ، فيقول ، بعد
ان تلا قول الله سبحانه : « انا عرضنا الامانة على
السموات والارض والجبال .. (١٠٧) الآية ، يقول : « ان
قوما غدوا في المطارف (١٠٨) العتاق ، والعمائم الرقاق ،
يطلبون الامارات ، ويضيعون الامانات ، يتعرضون للبلاء
وهم منه في عافية ، حتى اذا اخافوا من فرقهم من اهل
العفة ، وظلموا من تحتهم من اهل الذمة ، أهزلوا دينهم ،
واسمنوا براذينهم (١٠٩) ، ووسعوا دورهم ، وضسيقوا
قبورهم ، ألم ترهم قد جددوا الثياب ، وأخلقوا الدين؟!
يتكئ احدهم على شماله ، فيأكل من غير ماله ، طعامه
غصب ، وخدمه سخرة ، يدعو بخلو بعد حامض ، وبحار

- (١٠٥) يتحرك ويتمايل حركة المضطرب .
- (١٠٦) (الحيوان) ج ١ ص ٢٢٥ .
- (١٠٧) الاحزاب : ٧٢ .
- (١٠٨) هي الاثواب من الخز ، تزينها اعلام .
- (١٠٩) دواب الحمل .

من هذه السلطنة : « يا ابا سعيد ، آخذ عطائي ؟ أم ادعه حتى آخذه من حسناتهم يوم القيامة ؟ » يجيبه الحسن : « قم ، ويحك ! خذ عطائك ، فان القوم مفاليس من الحسنات يوم القيامة ! » (١١٥) .

وعندما كان البعض يحاول وقف حملة الانتقاد والهجوم على بنى أمية ، بدعوى أن ملك نوع من « الغيبة » التي نهى عنها الله في قوله سبحانه : « ائحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه ! » (١١٦) ، كان الحسن يرفض ذلك القول ، ويعلم أن المقام مختلف ، لأنه « ليس للفاسق المعلن غيبة ، ولا لاهل الأهواء والبدع غيبة ، ولا للسلطان الجائر غيبة ! » (١١٧) ، فيفتح للناس ، بفتواه هذه ، باب النقد والتجريح في بنى أمية والفسقة والابتدعة من الأمراء والولاة والعمال . .

كان هذا هو موقف الحسن البصرى من الدولة الاموية ، نقدها ، وادانها ، وأطلق في ملوكها وأمرائها ، ومظالمهم ، لسانه الذي كان من أمضى أسلحة عصره ، لما كان له من المكان الذي تفرد به وانفرد عن الاقران والانداد . .

ولقد أصاب الحسن من بنى أمية ما أصاب الذين عارضوا حكمهم واستبدادهم بالامر . . فحاربوه في رزقه ، ومنعوا عنه عطائه حتى أعاده اليه عمر بن عبد العزيز (١١٨) واضطرته مطاردتهم له وطلبهم اياه الى الاختفاء عن اهله ومنزله ، حتى لقد ماتت ابنته وهو متوار ، فلم يستطع

(١١٥) المصدر السابق . ق ١ ص ١٥٩ .

(١١٦) (أمال المرتضى) ق ١ ص ١٦٠ .

(١١٧) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١٤٨ .

(١١٨) الحجرات ق ١٢ .

وهو يرفض احتجاج ولاة بنى أمية بأن مايقتر فوئه من آثام انما هي بحق الطاعة التي لزمتمهم للخلفاء والبيعة التي لهم في أعناق الولاة . . فعندما قدم عمر بن هبيرة ، واليا على العراق ، من قبل يزيد بن عبد الملك استدعى الشعبى والحسن البصرى للقائه بمدينة « واسط » ، وقال لهما : « ان يزيد بن عبد الملك عبد اخذ الله ميثاقه ، وانتجبه لخلافته ، وقد اخذ بنواصينا ، واعطيناه عهدنا ومواثيقنا وصفقة ايدينا ، فوجب علينا السمع والطاعة ، وانه بعثنى الى عراقكم ، غير سائل اياه ، الا انه لا يزال يبعث الينا في القوم نقتلهم ، وفي الضياع نقبضها ، أو في الدور نهدمها ، فنولية من ذلك ما ولاه الله ! فما تريان ؟ » .

ويروى الرواة ان الشعبى اجاب جوابا فيه بعض اللين ، اما الحسن فانه قال له : « يا عمر ، انى انهاك عن الله ان تتعرض له ، فان الله مانعك من يزيد ، ولا يمنعك يزيد من الله ، انه يوشك أن ينزل اليك ملك من السماء ، فيستنزلك من سريرك ، ويخرجك من سعة قصرك الى ضيق قبرك ، ثم لا يوسعك عليك الا عملك . ان هذا السلطان انما جعل ناصرا لدين الله ، فلا تركبوا دين الله وعباد الله بسلطان الله ، تذلونهم به ، فانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق جل وعز ! » (١١٤) .

ولقد كان يرى ان ملوك بنى أمية وولاتهم قد اذهبوا آخرتهم بدنياهم ، وانهم مفلسون يوم القيامة من الحسنات والطيبات ، فعندما يسأله رجل قد تخرج من اخذ عطائه

(١١٤) المصدر السابق . ق ١ ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

ان يحضر الصلاة عليها ودفنها ، ويروى ذلك « ثابت البناني » فيقول : « ماتت ابنة للحسن ، وهو متوار ، فاتيته ، فقال : افعلوا كذا ، وافعلوا كذا . . واذا اخرجتموها فمروا محمد بن سيرين يصل عليها ! » (١١٩)

ولكن « معارضة » الحسن للدولة الاموية لم تصل الى حد « الثورة » عليها ، والدعوة « للخروج » بالسيف والقوة ضد ولايتها وامراتها . . وهنا موطن من مواطن خلافه مع نفر من المعتزلة ونفر آخر ممن قال بالعدل والتوحيد . . فهو قد وقف عند حد « المعارضة » و « النقد » و « الادانة » ، ورفض « الثورة » و « الخروج » و « السيف » ، بل ونهى الناس عن سلوك سبيلها في التغيير . . فهو لم يدع الى « الرضا » بحكم الامويين ، ولم يطلب « الاستكانة » لهم ، وانما طلب السعى للتغيير ، ولكن عن غير طريق « الثورة » والسيف والخروج والقتال . . فهو قد ولى القضاء في ظل الدولة الاموية ، ولكنه لم يأخذ على قضائه اجرا . . (١٢٠)

وفي الوقت الذي دعا فيه كثير من اهل العدل والتوحيد ، والمعتزلة كلهم ، الى الثورة والسيف لتغيير الدولة الاموية رفض الحسن ذلك . .

ولقد كانت مكانة الحسن ، التي لم تبلغها مكانة احد من معاصريه ، تجعل من موقفه المعادي للثورة والخروج عقبة كبيرة في طريق الذين اعلنوا الثورة ضد الامويين . .

ففي ثورة عبد الرحمن بن الاشعث « ٨٥ هـ ٧٠٤ م »

(١١٩) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٢٥٦ .

(١٢٠) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١١٦ ، ١٢٥ .

ضد الحجاج وعبد الملك بن مروان ، شارك نفر من اهل العدل والتوحيد ، بل وشارك فيها أخو الحسن : سعيد بن ابي الحسن ، كما شارك فيها الجعد بن درهم ، ولكن الحسن نهى الناس عن الخروج مع ابن الاشعث ، ولما طالت ايام الثورة دون ان تحقق نصرا حاسما ، ذهب نفر من تلاميذ الحسن - الذين ثاروا - اليه يدعونه لتأييدها ، وقالوا له : « يا ابا سعيد ، ماتقول في قتال هذا الطاغية - « الحجاج » - الذي سفك الدم الحرام ، وأخذ المال الحرام ، وترك الصلاة ، وفعل وفعل ؟ فقال الحسن : ارى ان لاتقاتلوه ، فانها ان تكن عقوبة من الله فما أنتم برادى عقوبة الله بأسيافكم ، وان يسكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين . . » فرفضوا قوله ، وخرجوا من عنده يسبونهم ويقولون : « نطيع هذا العليج ؟ ! » ومضوا الى القتال مع ابن الاشعث حتى استشهدوا جميعا !

ولقد طلب الثوار من ابن الاشعث ان يكره الحسن على الخروج معهم ، لان خروجه سيكسب الثورة تأييدا بغير حدود ، وسيجعل الجماهير تقاتل من حوله وتقتل بين يديه كما كان الحال من حول جمل عائشة يوم قتالها لعلي بن ابي طالب ! ، فقالوا لابن الاشعث : « ان سرك ان يقتلوا حولك كما قتلوا حول جمل عائشة فأخرج الحسن ، فأرسل اليه فأكرهه » على الخروج . . ولكنه غافلهم ، وقر منهم ، بان القى بنفسه في بعض الانهار « حتى نجا منهم ، وكاد بهلك يومئذ ؟ ! » .

والامر المؤكد ان الامويين قد استفادوا من موقف الحسن هذا من الثورات التي اشعلها ضدهم ابن الاشعث ويزيد

لرضاه؟؟ ربما ، كذلك .. فلقد خطب في الناس ينهاتهم عن الخروج في ثورة يزيد بن المهلب ضد يزيد بن عبد الملك سنة ١٠٢ هـ ، فقال : « أيها الناس ، الزموا رجالكم ، وكفوا أيديكم ، واتقوا الله مولاكم ، ولا يقتل بعضكم بعضا .. انه لم تكن فتنة الا كان أكثر أهلها الخطباء والشعراء والسفهاء وأهل التيه والخيلاء ، وليس يسلم منها الا المجهول الخفي والمعروف التقى .. » (١٢٣) .. وهل كان بذلك يعبر عن رأى « الارستقراطية الفكرية » في الثورة كعمل عنيف يستهوى العامة والجماهير أكثر مما يستهوى الصفوة المستنيرة ، حتى لو انكرت الظلم والاستبداد؟؟ ربما كان الامر كذلك ايضا ..

وربما كانت هذه الاسباب ، مجتمعة ، قد لعبت دورا أساسيا في تشكيل هذا الموقف الذى وقفه الحسن البصرى من الثورة كطريق للتغيير ..

ولكن ثوار عصره قد هاجموا موقفه هذا ، وقالوا : ان مصالحه الخاصة او اضيرت لهب ثائرا ، قال ذلك مروان ابن المهلب ، عندما خطب في الناس ، فتحدث عن الحسن دون ان يسميه ، فقال : « لقد بلغنى ان هذا الشيخ الضال المرائى يشبط الناس . والله لو ان جاره نزع من خص داره قصبه لظل يرعف انفه ! اينكر علينا ، وعلى اهل مصرنا ، ان نطلب خيرنا وان ننكر مظلمتنا؟! والله ليكفن او لانحين عليه مبردا خشنا ! . فقال الحسن : والله ما أكره ان يكرمنى الله بهوانه ! فقال ناس من

(١٢٣) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ١٥٢ .

ابن المهلب ، بالرغم من انه لم يكن يدعو الى تأييد دولتهم .. فلقد سأل سائل : « يا أبا سعيد ، ما تقول في الفتن ، مثل يزيد بن المهلب وابن الاشعث ؟ فقال : لا تكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء » فسأله واحد من اهل الشام - انصار بنى أمية - : « ولا مع أمير المؤمنين يا أبا سعيد؟! » فقال : « نعم .. ولا مع أمير المؤمنين! » .

ولكن ، مهما يكن الامر ، فلقد استفاد الامويون من تخذيل الحسن عن الثورة ، ودعوته للتغيير بواسطة « الصبر والسكينة والتضرع » .. وقوله لمن دعوا الى الخروج على الحجاج : « انه ، والله ، ما سلط الله الحجاج عليكم الا عقوبة ، فلا تعارضوا عقوبة الله بالسيف ، ولكن عليكم بالسكينة والتضرع ! .. فلو ان الناس اذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا ان يفرج عنهم ، ولكنهم يجزعون الى السيف ، فيوكلون اليه ، فسوالله ما جاءوا بيوم خير قط .. ان الله انما يغير بالتسوية لا بالسيف ! » ..

فهل كان صحيحا ان الحسن اتخذ هذا الموقف خوفا من الحجاج وحبسه ، كما قال له اخوه؟! « (١٢١) .. ربما .. أم هل كانت معرفته الغزيرة بتاريخ الحروب والفتن والثورات هى التى جعلته يخشاها ، فلقد كان ، كما يروون : « من رؤوس العلماء فى الفتن والدماء » (١٢٢) اى الثورات والحروب؟؟ ربما ايضا ..

أم هل كانت « نوعية » الثوار وقيادتهم غير جائرة

(١٢١) المصدر السابق : ج ٧ ق ١ ص ١١٨ - ١٢١ ، ١٢٥ .

(١٢٢) المصدر السابق : ج ٧ ق ١ ص ١٨ .

الجائر ، ككل اهل العدل والتوحيد ، وكل الخوارج ، ولكنه كان لا يجيز ذلك ، أو بالأصح لا يوجبه ، الا عند السلطان ، أى عندما يكون للثوار سلطان يمكنهم من خلعه وارساء نظام مستقر عادل بدلا من نظامه الجائر .. وهذا هو مبدأ المعتزلة وشرطهم للثورة والخروج لخلع الامام الجائر ، كما اشرنا اليه فى القسم الثانى من هذه الدراسة ..

فلم يقف الحسن اذا من الثورة موقف الرفض المبدئى والمطلق ، ولكنه رفض تلك الثورات التى شهدها عصره ، وقال فيها تلك الاقوال التى اشتبهت على كل الذين سجلوها ورووها .. فهو مع الثورة ، بشرط التمكن من التغيير ، وضدها اذا كانت امكانيات نجاحها وضمانات العدل فى البديل الذى تقدمه غير باعثة على الاطمئنان ..

ولكن موقف الحسن هذا لم يمنع نفرا من اصحابه ، اهل العدل والتوحيد ، وفيهم أخوه ، من الاشتراك فى ثورتى ابن الاشعث ويزيد بن المهلب ، ضد الامويين .. فمعبد الجهمى شارك فى ثورة ابن الاشعث (١٢٦) ، وكان يومها زعيم القائلين « بالقدر » فى البصرة ، وعندما هزمت الثورة حبسه الحجاج ، وحرّم عليه الطعام سوى خبز الشعير والملح والكراث؟! .. ثم قتله .. (١٢٧) ، والجعد ابن درهم شارك فى ثورة يزيد بن المهلب .. (١٢٨) ولم يكن الحسن البصرى فى موقفه هذا ، من الدولة الاموية ، معبرا عن موقف ذاتى ينفرد به وحده ، بل كان

(١٢٦) (تاريخ الجهمية والمعتزلة) ص ٥٥ .

(١٢٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٠ .

(١٢٨) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ١٥١ ، ١٥٢ (حوادث سنة ١٠٢ هـ)

اصحاب الحسن : او ارادك ، ثم شئت لمنعناك ! . فقال لهم : فقد خالفتمكم اذا الى مانهيتكم عنه ! آمركم الا يقتل بعضكم بعضا مع غيرى ، وادعوكم الى ان يقتل بعضكم بعضا دونى؟! « (١٢٤) .

فهو ضد القتال والسيوف حتى لو كان دفاعا عنه وعن نفسه ! .

ولكن .. مهما تكن الاحتمالات التى حاولنا ان نفسر بها موقف الحسن من الثورة ضد بنى امية فاننا نشعر انها غير كافية ، ونشعر ان فى موقفه المعادى لثورة ابن الاشعث ويزيد بن المهلب ما يتناقض مع عدائه للدولة الاموية وتقييمه لظالمها ، وهو التقييم الذى تحدثنا عنه ..

ولما كان امر اهل العدل والتوحيد - حتى ذلك التاريخ الذى قامت فيه هذه الثورات - كان امرا موحدا ولم يكن انشقاق المعتزلة قد حدث بعد ، فان موقف الحسن هذا يعنى انه كان موقف جمهور اهل العدل والتوحيد ، فبم نستطيع ان نفسره التفسير الذى يطعن اليه العقل؟

انا تقدم لذلك التفسير مفتاحا يتمثل فى تلك العبارة التى ذكرها « ابن سعد » فى طبقاته عندما يقول : « حدثنا شعبة ، قال : قلت لقتادة : ممن كان يأخذ الحسن : انه لا يجيز الخلع الا عند السلطان ؟ قال : عن زياد » .. (١٢٥) .

فهذه العبارة تعنى : ان الحسن كان يقول بخلع الامام

(١٢٤) المصدر السابق ج ٨ ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(١٢٥) (طبقات ابن سعد) ج ٧ ق ١ ص ١١٦ .

اهلية هاتين الثورتين للتغيير المطلوب ، فشارك فيهما
واستشهد في معاركهما . . فهو خلاف في التقدير
والحساب داخل معسكر فكرى واحد ، هو معسكر أهل
العدل والتوحيد . .



والامر الذى يؤكد ان معارضة المعتزلة للدولة الاموية
لم تكن تذكيها عوامل قبلية او عرقية ، وانها كانت
ناعبة من الخلاف الفكرى وتباين المواقف ازاء قضية
العدل فى الحكم بين الناس ، هو موقف المعتزلة من
خلافة عمر بن عبد العزيز « ٩٩ - ١٠٢ هـ - ٧١٧ -
٧٢٠ م » فهذا الخليفة لم يختره المعتزلة ، بل وصل الى
منصبه بنظام الوراثة الذى ادانه ويدينه المعتزلة ، ولكنه
سلك فى الناس سلوكا كان أشبه مايكون بالثورة على
اوضاع الامويين وميراثهم ، فلقد أعاد النظر فى حيازة
امراء بنى امية للثروة التى انتهبوها منذ ان استبدوا
بالخلافة ، فألقى اقطاعاتهم ، وصادر ثرواتهم ، وأعادها
جميعا الى بيت مال المسلمين ، وكما يقول صاحب
« الاغانى » : انه قد « بدأ بلحمته وأهل بيته ، فأخذ
ما كان فى أيديهم ، وسمى أعمالهم « المظالم » . . »
ولما فرغ امراؤهم وعامتهم ، واتمروا فى الذى حل بهم ،
بعثوا اليه عمته فاطمة بنت مروان تطلب اليه الرجوع
عما بدأ فيه ، فأفضى اليها بحديث حدد فيه نهجسه
فى الاموال ، عندما أنبأها أن هذه الثروة هى ثروة عامة
الامة ، وأنه لا يحل لاحد ان يحوزها دون أصحابها ،
الذين هم عامة المسلمين « فإله تعالى بعث محمدا رحمة ،
لم يبعثه عذابا ، ثم قبضه اليه ، وترك للناس نهرا

موقفه هو موقف تيار أهل العدل والتوحيد ، الفسكرى
والسياسى . اذ كانوا جميعا على عداء لهذه الدولة . .

فمحمد بن سيرين - وكان تاجر بز - كان لا يتعامل
فى تجارته ، بيعا أو شراء ، بالدراهم الحجاجية التى
ضربها الحجاج بن يوسف ! وذلك تعبيرا عن ادانته لامارة
الحجاج ، على نحو ما نسميه فى عصرنا « بالمقاطعة
الاقتصادية » ! (١٢٩) . وكان - كالحسن البصرى -
 وغيره من أهل العدل والتوحيد قد قطعت الدولة عنه
العطاء وضيقت عليه سبل الارتزاق (١٣٠) .

وعمر بن عبيد يقيم امراء الدولة الاموية وحكامها
فيراهم عصابة من اللصوص يسرقون حقوق الناس
علانية وجهرا ، فلقد مر يوما بجماعة يعكفون على شىء
ويتجمهرون من حوله ، فسأل : ما هذا ؟ فقالوا له : انه
سارق يقطعون يده ، فقال : لا اله الا الله ، سارق السر
يقطعه سارق العلانية (١٣١) !

وهكذا اتفق موقف أهل العدل والتوحيد ، فى تلك
المرحلة ، على النقد والادانة للدولة الاموية ، كما اتفقوا
على وجوب خلع امراء هذه الدولة وقلب مظالمهم عند
التمكن والسلطان . . ولكنهم اختلفوا : حول أهلية
ثورات ابن الاشعث وابن المهلب وحظهما من النجاح
وضمن العدل فى التغيير . . فحجب عنهما الحسن
وفريق تلك الاهلية ، ومن ثم رفض المشاركة فيهما ، وخذل
الناس عن الانخراط فيهما . . بينما ظن فريق من اصحابه

(١٢٩) (طبقات ابن سعد) ج ٧ ق ١ ص ١٤٧ .
(١٣٠) المصدر السابق ج ٥ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .
(١٣١) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ٥٦ .

الى رعيم ثورتهم على عهده : شوذب - بسطام اليشكري
 « ايه بلغنى انك خرجت غضبا لله ولنبيه ، ولست اولى
 بذلك منى ، فهلم اناظرك ، فان كان الحق بايدينا دخلت
 فيما دخل فيه الناس ، وان كان فى يدك نظرنا فى
 امرنا ! » .. فاستجاب بسطام ، ووضعت الحرب
 اوزارها ، ودخل ممثلون عن الخوارج الى دمشق يناظرون
 الخليفة ، وانتهت المناظرة الى ان طلبوا منه خلع يزيد
 ابن عبد الملك من ولاية العهد بعده ، فلما قال لهم : لقد
 ولاه غيرى ، قالوا له : ارأيت لو وليت مالا لغيرك ، ثم
 وكلته الى غير مأمون عليه ، اترك كنت اديت الامانة الى
 من ائتمك؟! فطلب منهم المهلة ليقرر قراره فى نظـام
 توارث الملك ، اى فى الاساس الذى يقوم عليه حكم
 الامويين ! (١٣٣) .

ثم التفت الى الاضطهاد الذى كان واقعا على العلويين
 والهاشميين ، فأوقفه ، ومنع السنة التى سنها معاوية
 بلعن على بن أبى طالب على المنابر فى المساجد ، حتى مدحه
 شاعر الشيعة كثير عزة بقصيدة مطلعها :

وليت فلم تشتم عليا ولم تخف

بريا ولم تتبع مقالة مجرم

وقلت فصدقت الذى قلت بالذى

فعلت ، فأضحى راضيا كل مسلم ! (١٣٤)

ثم التفت الى اهل العدل والتوحيد ، فبدأ معهم حوارا
 تولاه معه غيلان الدمشقي ، الذى قال له : « اعلم

(١٣٣) (تاريخ الطبرى) ج ٦ ص ٥٥٦ (طبعة المعارف - احداث سنة

١٠٠ هـ) .

(١٣٤) (الاغانى) ج ٩ ص ٣٣٧٨ .

شربهم فيه سواء ، ثم قام ابو بكر فترك النهر على حاله ،
 ثم ولى عمر فعمل على عمل صاحبه ، فلما ولى عثمان
 اشتق من ذلك النهر نهرا ، ثم ولى معاوية فشق منسه
 الانهار ، ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد وسروان
 وعبد الملك والوليد وسليمان ، حتى افضى الامر الى ، وقد
 يبس النهر الاعظم ، ولن يروى اصحاب النهر حتى يعود
 اليهم النهر الاعظم الى ماكان عليه !

فلما سمعت عمته مقالته قالت له : « قد اردت كلامك
 ومذاكرتك ، فأما اذا كانت هذه مقالتك فلست بذاكرة
 لك شيئا أبدا » . ورجعت الى قومها فانبأتهم النبأ ،
 وعابت عليهم تزويجهم آل عمر بن الخطاب ، ذلك الزواج
 الذى أثمر فى الشجرة الاموية من أعاد سيرة عمر بن
 الخطاب فى الاموال والعدل بين الناس (١٣٢) !

فهو خليفة اموى ، تولى الخلافة بالتوارث الملكى ،
 ولكنه يقيم تطور العدل والظلم فى الامة ، تاريخيا .
 كما يقيمه المعتزلة ، بل والخوارج ، مع اختلاف فى المنطلق
 والتفاصيل .. ولذلك وجدناه يعان فى الدولة ما يمكن
 ان نسميه بمبدأ « السلام العام » .. فهو قد أوقف
 الفتوح التى كانت قد فقدت صلتها بحرب الدعوة الى
 الاسلام وحماتها ، وتحولت الى غزو تجمع به المفسانم
 وتستنفذ به طاقات القبائل حتى لا تثور أو تتمرد ! ..
 وأوقف جباية الجزية ممن دخل فى الإسلام من شعوب
 البلاد التى فتحها المسلمون .. ثم التفت الى ثورة الخوارج
 المستمرة ، فطلب الى اصحابها ان يحل « سلام الهدنة »
 بينهم وبين الدولة ، ريثما يتحاورون ويتناظرون ، فكتب

(١٣٢) (الاغانى) ج ٩ ص ٣٣٧٥ ، ٣٣٧٦ .

بذلك ، فقبل بعضهم - مثل الحسن البصرى - ورفض بعضهم حتى يكون ذلك الامر عاما في كل اهل العدل والتوحيد لا خاصا بزعمائهم فقط ! اذ اجابه محمد بن سيرين بقوله : « ان فعل ذلك بأهل البصرة فعلت ، واما غير ذلك فلا ! » واجاب خارجة بن زيد : « ان لى نظراء . فان امير المؤمنين عمهم بهذا عمهم ، وان هو خصسنى به فانى اكره ذلك له ! » فاعتذر اليهم عمر بان « المال لا يسع ذلك ، ولو وسعه لفعلت ! » (١٤٠) .

هكذا ساد السلام في الدولة الاموية ، في عهد عمر ابن عبد العزيز ، الذى لم يطل به العمر ، وهكذا تولى وايد اهل العدل والتوحيد ، لأول مرة ، خليفة من بنى امية ، لم يصل الى منصبه بالاختيار والبيعة والعقد ، وانما وصل اليه بالميراث ، ولكنهم غضوا الطرف عن ذلك ، وقالوا : انه قد اصبح للخلافة اهلا بالعدل الذى اشاعه ، وقال عمرو بن عبيد يشخص ذلك « الوضع الدستورى » الفريد : لقد « أخذ عمر بن عبد العزيز الخلافة بغير حقها ، ولا باستحقاق لها ، ثم استحقها بالعدل حين أخذها ! » . (١٤١) . وعبر ابو على الجبائى عن تولى المعتزلة ، جيلا بعد جيل ، لعمر بن عبد العزيز ، وتشخيصهم لعلة ذلك التولى فقال : « ان عمر بن عبد العزيز كان اماما ، لا بالتفويض المتقدم ، لكن بالرئاسا المتجدد من اهل العدل » . (١٤٢) .

(١٤٠) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ . و ج ٧ ص ١٤٧ .
 (١٤١) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٥٢ .
 (١٤٢) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٠ .

يا عمر ، انك أدركت من الاسلام خلقا باليا ، ورسما عافيا . . وربما نجت الامة بالامام ، وربما هلكت بالامام ، فانظر اى الامامين انت ، فانه تعالى يقول : « وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا » (١٣٥) ، فهذا امام هدى ، ومن اتبعه . . واما الآخر فقال تعالى : « وجعلناهم ائمة يدعون الى النار » (١٣٦) . . « (١٣٧) . . وانتهى الحوار بان طلب عمر من غيلان ان يضم اهل العدل والتوحيد جهودهم لجهوده ، قائلا له : « اعنى على ما انا فيه ! » ، فقبل غيلان ، وطلب من عمر ان يعهد اليه ببيع الاموال والتحف والنفائس التى صادرها من امراء بنى امية - « المظالم » - فكان يدعو الناس اليها قائلا : « تعالوا الى متاع الخونة . . تعالوا الى متاع الظلمة . . تعالوا الى متاع من خلف الرسول فى ائمة بغير سنته وسيرته . . من يعذرني ممن يزعم ان هؤلاء كانوا ائمة هدى ، وهذا يأكل والناس يموتون من الجوع ؟! » (١٣٨) .

ولقد سأل غيلان يوما عمر بن عبد العزيز : « ان اهل الشام تزعم انك تقول فى المعاصى : انها بقضاء الله تعالى ؟! فقال : ويحك يا غيلان ! او لست ترانى اسمى مظالم بنى مروان ثمما ؟! » (١٣٩) .

واراد عمر ان يرد على زعماء اهل العدل والتوحيد اعطياتهم التى حبسها عنهم اسلافه ، فكتب الى رؤوسهم

(١٣٥) الانبياء : ٧٣ .
 (١٣٦) القصص : ٤١ .
 (١٣٧) ابن المرتضى (المنية والامل فى شرح كتاب الملل والنحل) اللوحة ٤٨ . مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .
 (١٣٨) المصدر السابق . اللوحة ٤٨ .
 (١٣٩) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٥ .

بفتح الدال وسكون الهاء وفتح اللام - قرب مصوع (١٤٥) ..
وهي جزيرة ببحر اليمن « ضيقة حرجة حارة »
يضرب بها المثل في البعد عن العمران ، حتى ليقول
الشاعر عن حبيته :

ولو أصبحت خلف الثريا لزرتها
بنفسى ولو كانت بدهلك دورها (١٤٦) !

ولقد زاد من عداة هشام لاهل العدل والتوحيد
اسهامهم النشط ، بل الاساسى ، فى الثورة التى قادها
ضده زيد بن على سنة ١٢١ هـ - التى سنتحدث عنها
فى الفصل القادم - ولقد استمر هذا النفى وذلك
الاضطهاد على عهد الوليد بن يزيد .. وعندما كلمه البعض
فى السماح لهم بالعودة الى اوطانهم ، رفض ، وأصر
على الالتزام بما فعله فيهم هشام بن عبد الملك ، بل
واعتبر هذا العمل « مما ترجى منه المغفرة لهشام ! » (١٤٧)

وفى عهدى هشام والوليد بن يزيد اخذ الناس
يستسرون بقول العدل والتوحيد ، فيسأل سائل ابا وائلة
اياس بن معاوية : « ما يمنعك ان تصف القول فى القدر ،
وقد ابصرته ؟ فيقول : قد ، والله ، ناظرت غيلان ،
وابصرت الحق والعدل ، ولكنى اكره ان اصلب كما
صلب ! » (١٤٨) ، ويشهد عمرو بن دينار ، بمكة ، رجلا

- (١٤٥) فلهوزن (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٢٤ .
ترجمة د . محمد عبد الهادى ابوريده . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .
(١٤٦) صفى الدين البغدادى (مراصد الاطلاع على اسماء الامكنة
والبقاع) تحقيق على البيجاوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
(١٤٧) (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٤١ ، ٢٤٢ .
(١٤٨) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٧ .

ويشير المؤرخون الى ان بنى مروان قد دسوا لعمر بن
عبد العزيز السم ، عندما ادركوا عزمه على تغيير نظام
وراثة العرش والملك ، فلم يلبث بعد طلبه مهلة من ممثلى
الخوارج « الاثلاثا حتى مات » .. (١٤٣) . وبمسوته
انقضى عهد « السلام العام » فى الدولة الاسلامية ، وعادت
الحروب الخارجية سيرتها الاولى ، بل اشد من سيرتها
الاولى ، وشهد اهل العدل والتوحيد - خاصة فى عهد
هشام بن عبد الملك « ٧١ - ١٢٥ هـ ٦٩٠ - ٧٤٣ م » -
اضطهادا لم يسبق لهم به عهد من قبل .. فلقد كان هشام
صغيرا عندما سمع غيلان يسب اسلافه وهو ينادى على
مظالمهم بدمشق زمن عمر بن عبد العزيز ، فقال يومها .
« هذا يعينى ويعيب اجدادى ، والله ان ظفرت به
لاقطعن يديه ورجليه » .. فلما ولى الحكم ، طلب
غيلان ، ففر من دمشق ، ثم وقع فى قبضتهم ، فأدخلوه
السجن مع صاحب له يدعى « صالح » .. وكانت بطانة
مروان وحاشيته حافلة بالعلماء من اصحاب الحديث ،
فأفتوه بقتل غيلان وصاحبه .. وبعد مناظرة بين غيلان
وبينهم قال هشام : « لا اقالنى الله ان لم اقتله » فأمر
به وبصاحبه فرفعا على الصليب عند « باب كيسان »
بدمشق ، ثم قطعت ايديهما ، ثم أرجلهما ، ثم السننهما ،
حتى فارقا الحياة ! .. (١٤٤) .

وعم الاضطهاد اهل العدل والتوحيد ، واتخذ لهم
هشام منفى ينفى فيهم من الارض اليه فى جزيرة « دهلك » -

- (١٤٣) (تاريخ الطبرى) ج ٦ ص ٥٥٦ (طبعة المعارف - احداث سنة
١٠٠٠ هـ) .
(١٤٤) (المنية والامل) للرحمة ٤٨ .

الفصل الثالث

حقيبة الثورة على بنى أمية

في بدايات العقد الثالث من القرن الثاني الهجري بدأت ثورات المعتزلة ضد حكم الامويين وبالتحديد في سنة ١٢٢ هـ . . وكانت معارضتهم قبل ذلك لم تتعد النقد والرفض والادانة . . أما حقيبة الثورة هذه فهي التي بدأت بثورة زيد بن علي ضد هشام بن عبد الملك سنة ١٢٢ هـ .

والقد كانت ثورة زيد بن علي - وهو رأس الشيعة الزيدية بعد ذلك - أولى ثورات المعتزلة ، كما كانت ثورة اعتزالية خالصة ، وذلك لانه لم تكن هناك في ذلك التاريخ فرقة زيدية ، بالمعنى الذي حدث ووجد بعد ذلك . . وانما كان هناك - من فرق المعارضة - خوارج ، وشيعة امامية يتزعمهم جعفر الصادق . اتحدوا الامامة امامة دينية ، ورفضوا طريق الثورة والخروج على بنى امية ، في انتظار أن يأذن الله بزوال ملكهم ، ولم يروا الثورة طريقا لزوال هذا الملك . . وكانت هناك المعتزلة يتزعمها في العراق واصل بن عطاء ، وفي الشام غيلان الدمشقي . .

وكان زيد بن علي احد فتيان آل البيت الذين اعتنقوا مذهب المعتزلة ، وتلمذ على يدى واصل بن عطاء

من اهل العدل والتوحيد تقوده الشرطة الى السجن .
فيسأل : « ما لهذا ؟ فيقول الناس له : يتكلم في القدر .
فيقول : اليس اُضاف الخير الى ربه ، والشر الى نفسه ؟!
قالوا : بلى . قال : فهو أولى بالحق منكم ، فيقولون له :
فما يمنعك أن تتكلم ؟! فيقول : أخشى أن يصنع بي ما صنع
بهذا ! » . . (١٤٩) ، وتظل هكذا حال اهل العدل
والتوحيد حتى تقوم ثورتهم التي يقتلون فيها الوليد بن
يزيد ، ويرفعون بها الى منصب الخلافة خليفة منهم هو
يزيد بن الوليد سنة ١٢٦ هـ .

(١٤٩) المصدر السابق . ص ٢٢٣ .

عندما ذهب الى المدينة يبشر بالاعتزال .. وكان لزيد اخ هو محمد الباقر ، وكان اخوه الباقر وجعفر الصادق - « ابن الباقر » - على خلاف معه بسبب دخوله في الاعتزال .. ولم تكن نقطة الخلاف الجوهرية بين زيد وبين جعفر هي قضية العدل والتوحيد ، فلقد كانوا فيها متفقين ، على وجه الاجمال ، وانما كان الخلاف حول قضية الثورة والخروج .. فالمعتزلة يوجبون الخروج المسلح والثورة على ائمة الجور ، بينما جعفر وانصاره ينكرون ذلك ، ويحذر جعفر انصار الثورة من آل البيت فيقول لهم : « ان بنى أمية يتطاولون على الناس حتى لو طاولتهم الجبال لطالوا عليها ! وهم يستشعرون بغض أهل البيت ، ولا يجوز أن يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله بـزوال ملكهم ! » (١٥٠) .

ولكن فتیان أهل البيت وشبابهم قد بدأ يتبلور فيهم تيار ثوري ، يرفض تحول الامامة على يد جعفر الصادق الى عقيدة روحية ، ويستنكف الخنوع لمظالم الامويين ، وفريق من هذا التيار انفصل عن الامامية ، فيما بعد ، وكون الحركة الاسماعيلية ، التي نهجت نهج المقاومة بالثورة (١٥١) ، والفريق الآخر انضم الى المعتزلة يقوده زيد بن علي زين العابدين ..

ومما يؤكد أن هذا الانشقاق في صفوف أهل البيت كانت قضية الموقف من الثورة والخروج هي سببه الاول والاساسي ، ذلك الاعتراض الذي اثاره محمد الباقر في

(١٥٠) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٥ .

(١٥١) (أصول الاسماعيلية) ص ١٠٦ ، ١١١ .

وجه أخيه زيد بن علي عندما قال له ان متابعته لمذهب واصل بن عطاء في الخروج والثورة ، وقوله بأن ذلك هو طريق الامامة ، ينفي عن أبيهم علي زين العابدين صفة الامامة ، وبعبارة الباقر لزيد : انه « على قضية مذهبك ، والدك ليس بامام ، فانه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج .. » (١٥٢) . ولقد كان هذا هو بالفعل مذهب واصل ، فلم يكن يرى في الامامة الروحية المهمة الحقيقية للامام ..

ولقد كان المعتزلة ، وفيهم هذا الفريق الثائر من أهل البيت ، بزعامة زيد بن علي ، يتهمون جعفر الصادق وانصار الامامة الروحية بالضعف والخوف من تبعات الثورة ، والركون الى حياة الدعة والهدوء ، والاشتغال بأمور الدنيا والكلف بها .. ولقد دارت مناظرة بين الفريقين شارك فيها واصل وزيد وجعفر الصادق ، ذلك عندما ذهب واصل الى المدينة ، ونزل بمنزل علي ابن ابراهيم بن أبي يحيى ، وعقد مجلسا حضره نفر من أهل البيت الذين انخرطوا في مذهب الاعتزال ، وفيهم: عبد الله بن الحسن - وهو والد محمد و ابراهيم ، اللذين سيقودان ثورتين من ثورات المعتزلة ضد بني العباس - وأخوة عبد الله بن الحسن ، وزيد بن علي ، ومحمد بن عجلان ، وأبو عباد اللهبى .. وغيرهم .. ولقد جاءهم جعفر الصادق مع فريق من انصاره . وفي المناظرة بينهما قال جعفر لو اصل مشيراً الى ذلك الانقسام الذي حدث في صفوف أهل البيت بدخول فريق من ابنائه الاعتزال : « .. انك ، يا واصل ، أتيت

(١٥٢) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٤ ، ٨٥ .

أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت .. ! « (١٥٧) .. أي
أئمة الشيعة الإمامية . ومن هنا يصبح القول بأن الزيدية
قد « سبقوا المعتزلة في الظهور ، سواء على مسرح
السياسة أو في ميدان المعتقدات » (١٥٨) هو قول بين
الشذوذ !

وكان الفريق القاعد من أهل البيت يعترض على زيد بن
علي بأن ثورته وطلبه البيعة بالإمامة له فيها اغتصاب
الإمامة من أخيه محمد الباقر وابنه جعفر بن محمد
الصادق ، فنفي ذلك الاتهام بأن الباقر لم يدع الإمامة
لنفسه ، ولم يدعها أبوهما علي بن الحسين ، زين العابدين
لان الإمامة لمن يحارب أئمة الجور لا للقاعدين عن الثورة
والقتال ، وفي ذلك يقول زيد : « هؤلاء يقولون : حسدت
أخي وابن أخي ، أحسد أبي حقا هو له ؟ لبئس الولد أنا
من ولد ! انى لكافر أن جحدته حقا هو له من الله ،
ما ادعاها علي بن الحسين ولا ادعاها أخي محمد بن علي
منذ أن أصبحت حتى فارقتي .. ! » (١٥٩) .

وكان بدء ثورة زيد بن علي بالكوفة ضد هشام بن عبد
الملك ليلة الأربعاء لسبع بقين من المحرم سنة ١٢٢ هـ ، وكان
البعض يجادلوه في سبب خروجه على الأمويين ، ويقولون
له : اذا كان أبوك وعمر قد استأثرا بالخلافة دون أهل
البيت ، ومع ذلك فأنت لا تبرأ منهما ، وتقولاهما ،

(١٥٧) (الملل والنحل) ج ١ ص ١٦٢ (طبعة القاهرة ، بتحقيق محمد
سند كيلاني ، سنة ١٩٦١ م) .
(١٥٨) (ثورة زيد بن علي) ص ١٨٢ ، ١٨٤ .
(١٥٩) المرجع السابق . ص ١٤٢ (والمرجع ينقل عن (الحور العين)
ص ١٨٨) .

بأمر تفرق به الكلمة ، وتطعن به على الأئمة ! « فرد
عليه واصل بكلام جاء فيه : « .. انك ، يا جعفر ، وانى
الهمة ، شغلك هم الدنيا ، فأصبحت بها كلفا ، وما
أتيناك الا بدين محمد .. فان تقبل الحق تسعد به ،
وان تصدف عنه تبوء بائسك .. ! » .. وشارك زيد
ابن علي في المناظرة فأغلظ القول لجعفر ، وقال له فيما
قال : « .. انه مامنك من اتباع واصل الا الحسد
لنا ! » (١٥٣) .

فهذا الفريق من أهل البيت ، هم اذن معتزلة ، ولم
تكن للزيدية فرقة ولا مذهب في ذلك التاريخ ، ومن ثم
فان ثورة زيد بن علي هي ثورة معتزلية لحما ودما ..
ولقد ظل أمر ماسمى بعد ذلك بالزيدية هكذا زمنا طويلا .
فزيد قد « اقتبس الاعتزال من واصل بن عطاء ، وصارت
أصحابه كلها معتزلة » .. (١٥٤) ، وابنه يحيى كان من
قبل ثورة أبيه ومن بعدها ، وقبل خروجه هو وحتى صلته
في خراسان على مذهب المعتزلة ، وقبل أن يصاب « فوض
الأمر بعده الى محمد و ابراهيم » ابني عبد الله بن الحسن
(١٥٥) ، وهم معتزلة كذلك .. بل لقد ظلت الزيدية ،
حتى بعد تبلورها كفرقة ، معتزلية فيما يتعلق بالاصول ،
وكما يقول الشهرستاني : فانهم « في الاصول يرون رأى
المعتزلة حذو القذة بالقذة (١٥٦) ، ويعظمون أئمة الاعتزال

(١٥٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٥ و (باب ذكر المعتزلة
- من كتاب المنية والامل ص ٢٠ ، ٢١) .
(١٥٤) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٣ .
(١٥٥) المصدر السابق . ج ٢ ص ٨٥ .
(١٥٦) القذة : ريشة السهم .

وتترحم عليهما ، فماذا فعلت بنو أمية أكثر من ذلك ؟!
فكان يجيب : « ان هؤلاء ليسوا كأولئك ، ان هؤلاء ظالمون
لى ولكم ولانفسهم ! » (١٦٠) .

وكان نص البيعة التي بايعه الناس عليها يقول : « انا
ندعوكم الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ،
وجهاد الظالمين ، والدفع عن المستضعفين ، واعطاء
المحرومين ، وقسم هذا الفء بين اهله بالسواء ، ورد
الظالمين ، واقفال المجرم (١٦١) ، ونصره اهل البيت على
من نصب لهم وجهل حقهم .. (١٦٢) .

وكان زيد يقول للناس : « انه لو لم اكن الا انا وابنى
لخرجت على هشام .. فليس الامام منا من ارخى عليه
ستره ، وانما الامام من شهر سيفه .. ! » (١٦٣) .

ولقد شاركت العامة في هذه الثورة الاعتزالية ، لانها
لم تخش العقوبات الاقتصادية التي هدد بها هشام بن
عبد الملك الثوار ، فلقد كتب هشام الى عامله على الكوفة
يوسف بن عمر يقول له : « .. فادع اليك اشراف اهل
المصر ، وأوعدهم العقوبة في الاشارة واستتصاف الاموال ،
فان من له عقد او عهد منهم سيبطيء عن زيد ، ولا يخف
معه الا الرعاع ، واهل السواد ، ومن تنهضه الحاجة ،
استلذاذا للفتنة .. فبادهم بالوعيد ، وأعضضهم

(١٦٠) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ٢٧٢ (أحداث سنة ١٢٢ هـ) .
(١٦١) يقال : جمر الامير الجند ، أى ابقاهم فى ثغر العدو ولم يرجعهم
الى اوطانهم .
(١٦٢) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ١٧٢ (طبعة المعارف - أحداث سنة
١٢١ هـ) .
(١٦٣) (ثورة زيد بن على) ص ١٠٤ ، ١٤١ .

بسوطك ، وجرى فيهم سيفك ، واخف الاشراف والايواسط
قبل السفلة ! » (١٦٤) .

ولقد اطلحت خلة هشام هذه مع الثوار ، فانصرف عن
زيد من بايعه من الاشراف ، الذين خافوا على اموالهم ان
يستصفىها هشام ، ثم ارادوا تبرير نكوصهم عن الثورة
ونكثهم بيعة زيد ، فقالوا : ان الامامة كانت فى على بن
الحسين ، ثم ابنه محمد الباقر ، ثم ابنه جعفر الصادق ،
ولذلك فنحن نرفض امامة زيد ، لانه لا حق له فيها ،
قالوا ذلك ليموهوا على الناس ، وهم انما رفضوه « لما
بلغهم ان سلطان الكوفة يطلب من بايع زيدا ، ويعاقبهم ،
فخافوا على انفسهم ، وخرجوا من بيعة زيد ، ورفضوه
مخافة من هذا السلطان » (١٦٥) . . . فسماهم زيد
« بالرافضة » ، وجرى هذه التسمية على الامامية ، فى
بعض الدوائر ، منذ ذلك التاريخ .. ولقد كان خذلان
الرافضة لثورة زيد بن على سببا فى فشلها بعد يومين من
القتال ضد جيش هشام ، مما جعل الزيدية ، يفرقها
وفروعها يرددون دائما قولهم : « ان الرافضة اضر امننا
وانكأ فينا من الحرورية - « الخوارج » - وبنى امية
الذين ولغوا فى دماننا ! » (١٦٦) .

ولقد قاتل زيد بن على بشجاعة الائمة وعزم الثوار ،
وكان يتمثل وهو مقبل على الموت بقول الشاعر :

اذل الحياة وعز الممات

وكلا اراه طعاما ويلا

(١٦٤) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ٢٢٦ (أحداث سنة ١٢١ هـ) .
(١٦٥) يحيى بن الحسين (رسائل العدل والتوحيد) ج ٢ ص ٨١ .
دراسة وتحقيق محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .
(١٦٦) (تثبيت دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٣٥ .

خليلى ، عنى بالمدينة بلغيا
بنى هاشم اهل النهى والتجارب
فحتى متى مروان يقتل منكم
خيراركم ، والدهر جم العجائب
وحتى متى ترضون بالخسف منهم
وكنتم اباة الخسف عند التجارب
لكل قتييل معشر يطلبونه
وليس لزيد بالعراقين طالب (١٧١) !

ثم انسحب يحيى بن زيد ببقايا الثوار الذين نجوا من
القتل ، الى خراسان ، فأقام بالجوزجان « منكر الظلم
وما عم الناس من الجور » . . . وفي أواخر سنة ١٢٥ هـ
أو أوائل سنة ١٢٦ هـ - على خلاف فى ذلك - أعلن
الثورة على الوليد بن يزيد ، وكان أمير خراسان نصر بن
سيار - وبعد معارك عديدة دخلها مع أنصاره من المعتزلة
والثائرين من أهل البيت ضد جيش الوليد الذى قاده
سلم بن أحوز المازنى ، قتل يحيى بن زيد ، « فمسل
الأمويون بجسده فعلهم بجسد أبيه ، إذ احتزوا رأسه
فبعثوا بها الى الوليد بن يزيد ، وصلبوا جسده
بالجوزجان ، فظل على صليبه حتى قامت ثورة أبى مسلم
الخراسانى ، فأنزل حثته وصلى عليها ووارى عظامه فى
قبره هناك . . . وكما يقول المسعودى : ان أهل خراسان
قد انفجر حزنهم على يحيى بن زيد ، وفى العام الذى دالت
فيه دولة بنى أمية لم يولد بخراسان مولود الا وسماه أبواه
سحيب ، أو بن زيد ؟! . . . (١٧٢) .

- (١٧١) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ١٣٩ .
(١٧٢) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٦٧ .

فان كان لابد من واحد
فسيروا الى الموت سيرا جميلا (١٦٧) !
ولما قتل ، دفنه أصحابه سرا ، ثم اكتشف الأمويون
مدفنه ، فنبشوا قبره ، وصلبوه ، واحتزوا رأسه
فبعثوا بها الى هشام بن عبد الملك ، حيث نصبت على باب
دمشق ، ثم طيف بها فى المدن الكبرى ، مثل المدينة
ومصر ، زجرا للثوار . . . ثم أحرقت جثته وألقى رمادها
فى نهر دجلة (١٦٨) !

ولقد ظلت المعتزلة تذكر زيدا كواحد من أئمتها « لانه
كان صالحا للامامة ، لما أوتيه من الصلاح والعلم والفضل ،
ولانه قد بايعه فريق من أهل العلم والفضل ، فيجب أن
يكون اماما » (١٦٩) . . .

بل لقد بكته الخوارج ، ورثوه ، وأسفوا على فشل
ثورته ، ونعوا على الرافضة خذلانهم له ، وقال شاعرهم
حبيب بن جدره الهلاى ، يرثيه ويصف فساد أهل
الكوفة به :

يا أبا حسين ، والامور الى مدى
اولاد درزة أسلموك وطباروا
يا أبا حسين ، لو شرارة عصابة
علقتك كان لوردتهم اصدار (١٧٠) !

أما ابنه يحيى فلقد قال ، يرثى أباه ، ويستنهض الناس
لثورة ثانية :

- (١٦٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ١٩١ .
(١٦٨) أنظر أحداث هذه الثورة مفصلة فى كتاب (ثورة زيد بن على)
(١٦٩) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٩ .
(١٧٠) (ثورة زيد بن على) ص ١٢٧ .

حليفة معتزليا امويا هو يزيد بن الوليد « ٨٦ - ١٢٦ هـ
٧٠٥ - ٧٤٤ هـ م » ..

كان اختلال حال الدولة الاموية قد قارب بها على دور
الانهيار ، وذلك عندما انتقل خليفتها الوليد بن يزيد « ٨٨
- ١٢٦ هـ ٧٠٧ - ٧٤٤ م » بالفسق والفجور والمجون ،
بل والزندقة من دور الاسرار الى دور الجهر والاعلان ،
فلقد كان - كما يقول ابن قتيبة - : « ماجنا سفيها ،
يشرب الخمر ، ويقطع دهره باللهو والغزل ، ويقول اشعار
المغنين ، ويعمل فيها الالحان ! » (١٧٤) .. كما كان
« اول من حمل المغنين من البلدان اليه ، وجالس الملهين ،
واظهر الشراب والملاهي والعزف ، وفي أيامه كان ابن
سريج المغني ، ومعبد ، والفريض ، وابن عائشة ، وابن
محرز ، وطويس ، ودحمان (١٧٥) . وغلبت عليه شهوة
الغناء ، في أيامه ، وعلى الخاص والعام ، واتخذ القيان ،
وكان متهتكا ماجنا خليعا .. » (١٧٦) .. وفي مصادر
التاريخ من اشعاره في المجون والفسق ما يابى ذوق عصرنا
وعرفه أن يثبته المرء في كتاب !

ولقد تعدى الوليد نطاق الفسق والمجون الى الزندقة
والجهر بفلتات لسان لا يرضاها المجتمع المسلم ، خاصة من
امير المؤمنين .. فالرواة يروون أنه قد عزم على أن يبني
اعلى الكعبة في البيت الحرام قبة يشرب فيها الخمر ،
ويشرف منها سكران منتشيا على الطائفين ببيت الله
العتيق ! .. ولما رأى في المصحف ، يوما ، آيات تتحدث

(١٧٤) (المعارف) ص ٢٦٦ .

(١٧٥) انظر أخبار هؤلاء المغنين في كتاب (الاغانى) .

(١٧٦) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

وبعد عام من فشل ثورة يحيى بن زيد ، خرج بالكوفة
عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ،
في محرم سنة ١٢٧ هـ .. وذلك في عهد مروان بن محمد ،
فحاربه عامل مروان عبد الله بن عمر ، فهزمه .. وفي هذه
الثورة كان المعتزلة والزيدية معا في القتال ضد الامويين ،
فالطبرى يذكر فيمن بايع عبد الله بن معاوية اسم «منصور -
ابن جمهور» ، وهو من قادة اهل العدل والتوحيد الذين
برزوا في الثورة ضد الوليد بن يزيد - التي سنتحدث عنها
بعد قليل - ويذكر أن خروج عبد الله بن معاوية كان مع
الزيدية (١٧٣) ، وكما قلنا فلقد كانت الزيدية اسما يطلق
على فريق اهل البيت الذين انشقوا عن امامة جعفر بن
محمد ، واختاروا طريق الثورة على طريق الامامة الدينية ،
والروحية ، وانضموا لذلك الى الاعتزال ..

وهكذا شهدت العراق وخراسان ثلاث ثورات قام بها
المعتزلة ضد الحكم الاموى فى المدة من سنة ١٢٢ حتى
سنة ١٢٧ هـ .. قاد الاولى : زيد بن علي « سنة ١٢٢ هـ »
والثانية : يحيى بن زيد « سنة ١٢٦ هـ » ، والثالثة :
عبد الله بن معاوية « سنة ١٢٧ هـ » .

اما فى الشام ، حيث مقر الخلافة الاموية ، فقد
حدثت فى سنة ١٢٦ هـ اكثر المحاولات الثورية الاعتزالية
توفيقا ونجاحا ضد الامويين ، وذلك عندما نجحت ثورتهم
ضد الوليد بن يزيد ، فقتلوه فيها ، ونصبوا بدلا منه

(١٧٣) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ (طبعة المعارف)

و ج ٩ ص ٤٨ - ٥٢ (الطبعة الاولى) (أحداث سنة ١٢٧ هـ) .

عن الحساب والجزاء والعقاب ، رمى المصحف بالسهام ،
وهو ينشد :

تذكرني الحساب ولست ادري
احقا ما تقول من الحساب
فقل لله يمنعي طعــامي
وقل لله يمنعي شرابي !

ومرة ثانية ، فتحه ، فوجد قول الله سبحانه :
« واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد » (١٧٧) ، فخرق
صحائفه بسهمه ، وأنشد :

أتوعد كل جبار عنيد
فها أنا ذاك جبار عنيد
فان لا قيت ربك يوم حشر
فقل : يارب خرقتني الوليد (١٧٨) !

وكان لابد لبلاط ملك هذا مبلغ ترفه ونزقه ومجونه ان
يتجه الى اموال الناس وثرواتهم بالمصادرة والسلب
والنهب والاستنزاف .. ولقد عرفت أوروبا في العصور
الوسطى من يبيع - بالحق الالهي - صكوك الغفران ،
وعرف الشرق في عصره الحديث من يبيع الرتب
والنياشين .. اما الوليد بن يزيد فكان يبيع الولايات
والعمالات في الدولة ، بما فيها من ثروة ومن فيها من
بشر وموظفين وامكانيات .. ! فلقد باع ، مثلا ، لنصر
ابن سيار ولايته على خراسان ، ثم بدأ له ان يبيعه مرة
ثانية لمن يدفع اكثر ، فباعها ، بما في ذلك واليها وعماله ،
الى يوسف بن عمر .. ! وتحدث المؤرخون عن « الهدايا »

(١٧٧) ابراهيم : ١٥ .

(١٧٨) (أمالي المرتضى) ق ١ ص ١٢٨ - ١٣٠ .

التي جاءت اليه من خراسان ، وكيف قسم الوالي على اهل
البلاد جمع مكونات « قافلة الهدايا » التي ستذهب الى
بلاط دمشق « فلم يدع بخراسان جارية ولا عبدا ولا
برذونا فارها الا اعده » لحمل « الهدايا » وضمت هذه
« الهدايا » : ألف مملوك ، مسلحين ، محمولين على
الخيال ، وخمسمائة وصيفة ، واباريق من ذهب وفضة ،
وتماثيل للظباء ورعوس السباع والايائل .. الخ .. الخ
.. ولما خرجت القافلة في طريقها الى دمشق ، استعلم
الوليد : هل في محتوياتها ما يبغى من أدوات اللهو
والطرب ؟ وخاصة « البرابط » و « الطنابير » ؟ ..
فاستدرك الوالي وضمنها مراد امير المؤمنين ! .. وقال
البعض يومئذ في ذلك شعرا :

ابشر أمين الله ابشـر بتباشـير
بابل يحمل المال عليها كالاباير
بغال تحمل الخمر حقائبها طنابير
ودل البربريات بصوت البم والـزير
وقرع الدف احيانا ونفخ بالمزامير

فهذا لك في الدنيا وفي الجنة تحبير (١٧٩) !

واذا كان هذا حال بلاط الخليفة ، فان عماله وولاته
لابد ان يكونوا على دين ملوكهم في السلب والنهب
والمصادرة والتبذير .. وكان للوليد طفلان ، لم يبلغا الحلم
بعد ، فأكره الناس على البيعة لهما بولاية العهد من بعده ،

(١٧٩) (تاريخ الطبري) ج ٨ ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

واحدًا بعد الآخر ، وبعث بذلك رسالة طويلة الى الامصار والنواحي في رجب سنة ١٢٥ هـ ، تعكس سطورها فلسفة الحكم في عصره ودولته ، اذ لا تتحدث الرسالة الا عن الطاعة الواجبة على الناس لحكامهم ، ولا تذكر من القرآن الا الآيات التي تدعو الى الطاعة والخضوع والتسليم ، لان « الله علم ان لا قيام لشيء ولا صلاح له الا بالطاعة .. فمن اخذ بحظه منها كان لله وليا ، ولا امره مطيعا ، ولرشده مصيبا .. ومن تركها اضاع نصيبه ، وعصى ربه ، وخسر دنياه وآخرتة .. وكان ممن غلبت عليه الشفقة التي تورد اهلها افظع المشارع ، وتقودهم الى شر المصارع .. فالطاعة رأس هذا الامر وذروته ، وسنامه وزمامه ، وملاكه وعصمته ، وقوامه بعد كلمة الاخلاص ! » ثم تمضى الرسالة لتتحدث عن العهد للطفلين : الحكم وعثمان ، باعتبارها « من تمام الاسلام .. وان أمير المؤمنين لم يكن منذ استخلفه الله بشيء من الامور اشد اهتماما وعناية منه بهذا العهد .. فبايعوا للحكم .. ولاخيه من بعده ، على السمع والطاعة .. فاعلموا ذلك وافهموه ! » .. (١٨٠) .

ولقد علم الناس ذلك ، وفهموه ، واطاعوه .. فبايعوا للحكم وعثمان ..

وبينما كان الوليد بن يزيد يعالج شيخوخة الدولة الاموية واضطراب امر خلافتها هذا الضرب من العلاج - اذا جازت تسميته علاجاً - كانت المعتزلة تنشط وتجمع امرها وتدبره ، وكانوا يرفعون شعارهم الداعي الى اعادة امر الخلافة شورى بين المسلمين .. وكان الامير الاموى

(١٨٠) المصدر السابق . ج ٨ ص ٢٩٥ - ٢٩٧ . وانظر (الاغانى) ج ٧ ص ٢٥١٠ ، ٢٥١١ .

يزيد بن الوليد بن عبد الملك - « الملقب بالناقص » - احد الذين دخلوا مذهب الاعتزال ، فعرض على الوليد بن يزيد ان ينزل على رغبة الداعين الى اعادة الامر شورى .. فرفض ، بل ورفض ان يطلق سراح القدرية - « المعتزلة » - المنفيين في جزيرة « دهلك » منذ عهد هشام بن عبد الملك .

وكانت صفات يزيد بن الوليد على الضد من صفات الوليد بن يزيد ، حتى لقد نسجت مصادر التاريخ حول صفاته وأخلاقه وسجاياه بعض الاساطير ، فابن قتيبة ، الذى قدمنا بعض وصفه للوليد - يقول عن يزيد : انه « كان محمود السيرة ، مرضيا .. ويقال : انه مذكور في الكتب المتقدمة بحسن السيرة والعدل ، وفي بعضها : يامبدد الكنوز ، ياسجادا بالاسحار ، كانت ولايتك رحمة ووفاتك فتنة ، أخذوك فصلبوك ! » (١٨١) . وكان اللقب الاثير لديه : « الشاكر لانعم الله » .. (١٨٢) ، حتى لقد ذهب عدله ، بعد ان اقترن بعدل عمر بن عبد العزيز ، مثلا من امثلة علماء النحو ، فقالوا : « الناقص والاشج أعدلا بنى مروان ! » (١٨٣) .

ولقد تم تدبير الثورة والبيعة ليزيد بن الوليد بالخلافة خارج دمشق ، في المدن والقرى والنواحي التى غلب عليها الاعتزال ، حول طريق التجارة الذهاب منها الى حلب -

(١٨١) (المعارف) ص ٣٦٧ .

(١٨٢) القلقشندي (مآثر الاناقة فى معالم الخلافة) ج ١ ص ١٥٩ .

تحقيق عبد الستار فراج . طبعة الكويت سنة ١٩٦٤ م .

(١٨٣) (رسائل الجاحظ) ج ١ ص ٨٣ (هامش) . (والاشج هو

عمر بن عبد العزيز) .

اعلام الثوار الزاحمين على دمشق تحمل العبارة التي بايع
الناس عليها يزيد بن الوليد ، وهي : « انا ندعوك الى
كتاب الله وسنة نبيه ، وان يصير الامر شورى ! » ..

وان معصد الجميع ومقر جميعهم حول يزيد بن الوليد
بمسجد دمشق .. وعند ذلك انتدب الخليفة الجديد
جماعه من فرسان القوم المبرزين فيهم ، فحاصرت قصر
الوليد بن يزيد ، وتسوروه عليه بعد ان رفضوا
توسلاته ، وقتلوه ، وحمل رأسه منصور بن جمهور -
احد فرسان القدرية وقادتها - الى الخليفة الجديد ،
فقالوا له : « ابشر يا أمير المؤمنين بقتل الفاسق الوليد ،
واسر من كان معه » ! ..

ولما استقر الامر ليزيد ، صعد المنبر ، وخطب في
الناس خطابا أعلن فيه نهج الحكم الجديد .. فقال فيما
قال :

« ايها الناس ، والله ماخرجت اشرا ولا بطرا ، ولا
حرصا على الدنيا ، ولا رغبة في الملك .. ولكني خرجت
غضبا لله ولدينه ، وداعيا الى كتاب الله وسنة نبيه ، لما
هدمت معالم الهدى ، واطفئ نور أهل التقى ، وظهر
« الجبار العنيد » ، المستحل لكل حرمة ، والراكب لكل
بدعة ، مع أنه ، والله ، ما كان يؤمن بيوم الحساب ،
وأنه لابن عمى في الحسب ، وكفى في النسب .. ايها
الناس ، ان لكم على الاضع حجرا ، ولا اجري نهرا ،
ولا اكتنز مالا ، ولا اعطيه زوجة ولا ولدا ، ولا انقل مالا
من بلد الى بلد ، حتى اسد فقر ذلك البلد وخصاصة
اهله ، بما يغنيهم . فان فضلت فضلة نقلته الى البلد
الذي يليه ممن هو احوج اليه . ولا اجمركم في ثغوركم

وهي التي تحدثنا عنها من قبل - . . وفي ليلة الخميس .
لثلاث ليال بقيت من جمادى الآخرة سنة ١٢٦ هـ تنكر
يزيد في ثياب بدوية ، وركب حمارا ، وصحب نفرا قليلا
من خاصته ، ودخل دمشق ، وكانت قد عقدت له بيعة
اغلب أهلها سرا ، وكان هناك بمسجد دمشق سلاح
كثير قد احضر من أرض الجزيرة ، فدخل الثوار الى
المسجد ، وأدوا مع الناس صلاة العشاء ، ثم أخذ الناس
ينصرفون ، والثوار يبطنون ، فلما استعجلهم حراس
المسجد كي يغلقوا أبوابه أخذوا يخرجون من باب ويعودون
للدخول من باب آخر ، حتى انفردوا بحراس المسجد ،
فقتلوهم ، واستولوا على مابه من سلاح .. !

وفي صبيحة يوم الخميس زحفت قوى الثوار تقودها
المعتزلة على أبواب دمشق ، فقتلوا من اعترضهم من
الحراس ، ودخلوها من جميع الابواب ، لانهم قد أتوا من
كل المدن والقرى المحيطة بها .. فدخل عبد الرحمن بن
مصاد ، من باب الجابية ، ومعه الف وخمسمائة بسلاحهم
.. ودخلت السكاسك من الباب الشرقي ، يقودهم يزيد
ابن عنيسة .. ودخل أهل داريا ، بقيادة يعقوب بن هانيء
العيسى ، من باب دمشق الصغير .. ودخل أهل دومة
وحريستا ، بقيادة عيسى بن شبيب التغلبي ، من باب توما
.. ودخل أهل دير المران وسطرا والارزة ، يقودهم حميد
ابن حبيب اللخمي ، من باب الفراديس .. ودخل أهل
جرش والحديثة ودير زكا ، يقودهم النضر بن عمير
الجرشي ، من الباب الشرقي .. ودخل بنوعذرة وسلامان
يقودهم ربيع بن هاشم الحارثي ، من باب توما . ودخلت
جهينة ومن والاهم ، يقودهم طلحة ابن سعيد .. وكانت

فأفتنكم وافتن أهاليكم .. ولا أغلق بابي دونكم ، فيأكل قويمكم ضعيفكم . ولا أحمل على أهل جزيتكم ما أجليهم به عن بلادهم ، وينقطع نسلهم . ولكن : لكم أعطياتكم في كل سنة ، وأرزاقكم في كل شهر ، حتى تستدر المعيشة بين المسلمين ، فيكون أقصاهم كأدناهم . فان أنا وفيت لكم بهذا فعليكم السمع والطاعة ، وحسن المؤازرة والمكافئة ، وان لم أوف لكم به ، فلكم ان تخلعونى ، إلا ان تستيبونى ، فان تبت قبلتم منى ، وان رأيتم أحدا أو عرفتموه بالفضل والصلاح ، يعطيكم من نفسه مثل ما أعطيتكم ، فأردتم ان تبايعوه ، فأنا أول من يبايعه ، ويدخل في طاعته .

أيها الناس ، لا طاعة لمخاوق في معصية الخالق . أقول قولى هذا وأستغفر الله لى ولكم « (١٨٤) !
ومما يلفت النظر في هذه الثورة ، وخطاب خليفتها عدة أمور :

أولها : انها أول ثورة تحدث في الشام ضد حكم بنى أمية ، الذى استند الى أهل الشام ، حتى لقبته دولتهم بدولة أهل الشام .. فلقد جاء دور الشام في الثورة ، بعد ان كانت قاصرة على العراق واطراف اخرى بعيدة عن العاصمة دمشق ..

ثانيا : ان القبائل اليمينية التى كانت ، تقليديا ، سند

(١٨٤) أنظر فى أحداث هذه الثورة : (الامامة والسياسة) ج ٢ ص ١٠٨ - ١١٢ . و (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ٦٠ ، ٦١ . و (المعارف) ص ٣٦٧ . و (تاريخ الدولة العربية) لفلهوزن ، ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ - ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ . و (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٢ ، ١١٣ .

الدولة الاموية قد اسهمت بقسط وافر في هذه الثورة ، مما سلب بنى أمية « السلاح القبلى » الذى استخدموه في ضرب القبائل المناوئة وأحداث التوازن فى البلاد لمصلحة دولتهم ..

ثالثها : انه لأول مرة منذ عهد الخلافة الراشدة يختار الناس خليفتهم بالبيعة والاختيار ، خارجين بذلك عن نظام الوراثة الذى أرساه فى الدولة معاوية بن أبى سفيان .

رابعا : ان المضمون الذى عبر عنه يزيد بن الوليد في خطابه اعاد الى منبر الخلافة تلك الأقوال والمعانى التى افتقدتها هذا المقام منذ عهد الخلافة الراشدة ، مما يذكر بكلمات أبى بكر الصديق .. فهو يقرر حق الامة فى خلع الإمام اذا لم يف بعهدده ومهامه - وهو مبدأ المعتزلة - ويذكر ان الاكثر فضلا وصلاحا هو الاولى .. الى جانب الحديث عن العدل الاجتماعى ، والمساواة بين الناس ، والعدل فى أهل الذمة « حتى يكون أقصاهم كأدناهم ، وحتى تستدر المعيشة بين المسلمين » ..

فهى ثورة ، تمثل عهدا جديدا ، له منهج جديد .. بل وغريب اذا قيس بمنهج بنى أمية فى حكم الناس ..

أما دور المعتزلة فى قيادة هذه الثورة ، فلقد تحدثت عنه وأشارت اليه كل المصادر التى عرضت لها ، تقريبا ، فهم يسلكون يزيد بن الوليد فى سلسلة الأئمة الذين يعترفون بامامتهم « لانه كان بصفة من يصلح للامامة ، وبايعه طبقة من أهل الفضل » (١٨٥) .. وهم برونه أفضل من عمر ابن عبد العزيز .. فعندما بايعه قيس بن هانئ العيسى قال له : « يا أمير المؤمنين ، اتق الله ، ودم على ما أنت

(١٨٥) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٠ .

عالم المعتزلة الدمشقي : أبي عبد الله - أو أبي أيوب ،
أو أبي مسلم - مكحول بن عبد الله الشامي « المتوفى سنة
١١٦ هـ » جعل خصومها - بعد موت يزيد وخلافة مروان
ابن محمد - يرحمون أهلها ، ودورهم ، ويرددون عبارة :
« هذا في كبد مكحول » (١٨٩) !! لانهم كانوا على مذهبه
في الاعتزال .

وأبو القاسم البلخي ، يذكر في أقدم تاريخ للطبقات
والفرق عند المعتزلة ، تحت عنوان : « خروج أهل
العدل » قوله : « وخرجت الفيلاية مع يزيد بن الوليد
ابن عبد الملك ، في سنة ست وعشرين ومائة . . » (١٩٠)
والخوارزمي يذكر في إحدى رسائله ، كيف أنه كان
لكل فرقة دولة ، فيقول : « ليس من فرق الإسلام
فرقة إلا وقد هبت لأهلها رويحة ، ودالت لهم دولة ، كما
اتفق لمختار بن عبيد الله للكيسانية ، ويزيد بن الوليد
للفيلاية ، وإبراهيم بن عبد الله للزيدية ، والمأمون لسائر
الشيعة ، والمعتصم والوائق للمعتزلة ، والمتوكل للنواصب
والحشوية . . » (١٩١) .

والمسعودي يقول عن هذه الثورة : « وكان خروج يزيد
ابن الوليد بدمشق مع شائعة من المعتزلة ، وغيرهم من
أهل داريا والمزة من غوطة دمشق ، على الوليد بن يزيد ،
لما ظهر من فسقه ، وشمل الناس من جوره . . . »
ويتحدث عن يزيد بن الوليد فيقول : ان « المعتزلة تفضل
في الديانة يزيد بن الوليد على عمر بن عبد العزيز . . وكان

(١٨٩) المصدر السابق . ص ٩٦ .

(١٩٠) المصدر السابق . ص ١١١ .

(١٩١) تاريخ الجهمية والمعتزلة (ص ٥٢ ، ٥٣ .

عليه ، فما قام مقامك أحد من أهل بيتك . وان قالوا :
عمر بن عبد العزيز ، فأنت أخذتها بحبل صالح ، وان عمر
أخذها بحبل سوء ! » (١٨٦) . . يشير بذلك الى أن يزيد
وليها بالاختيار ، أما عمر بن عبد العزيز فقد ورثها وراثته
الملك . .

وعندما سأل عيسى بن حاضر عمرو بن عبيد عن رأيه
في يزيد بن الوليد - الذي لقب بالناقص لنقصه أعطيات
بنى أمية - أضفى عليه عمرو بن عبيد صفات الإمام كما
تراه المعتزلة ، وكما حددها الحسن البصري ، فقال عنه :
« انه الكامل ! عمل بالعدل ، وبدأ بنفسه ، وقتل ابن عمه
في طاعة الله ، وصار نكالا على أهل بيته ، ونقص من
أعطياتهم ما زادته الجبابة ، وجعل في عهده شرطا ولم
يجعله جزما . والله لسكانه ينطق عن لسان أبي
سعيد » (١٨٧) !

ومن الذين شهدوا القتال في هذه الثورة قوم بلغوا في
الاعتزال المقام الذي جعلهم يذكرون في كتب الطبقات ، مثل
أبي وهب الكلاعي ، عبيد الله بن عبيد « المتوفى سنة
١٣٢ هـ » ، وأبي عبد الله هشام بن الغاز بن ربيعة
الجرشي « المتوفى سنة ١٥٦ هـ » . . فلقد ذكر الجاحظ
أنهم من أهل الشام الذين شهدوا « الواقعة مع يزيد بن
الوليد في جمهور الفيلاية » (١٨٨) .

وانتساب جمهور هذه الثورة ، من أهل الشام ، الى

(١٨٦) (تاريخ الطبري) ج ٩ ص ٢٧ .

(١٨٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٣ . (وأبو سعيد هو

الحسن البصري) .

(١٨٨) (المصدر السابق) ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

تطبيق نظريتهم في الإمامة والعدل بين الناس ، وأمنوا في عهد الثوار الذين خرجوا من قبل منكرين على أمته الجور والفساد . .

ولكن مروان بن محمد كان يتربص بهذه الثورة الدوائر منذ قيامها ، وكان يقبع في أرض الجزيرة يتحين الفرص ، ويراسل من بقى من أمراء بني أمية . . بل انه لم يكن قد بايع ليزيد الا بعد تلكؤ ، وبعد أن بعث اليه يزيد يقول له : « أما بعد ، فاني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، فاذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيتهما شئت . والسلام ! » (١٩٧) . . . وكان مروان قد كتب الي أخى الوليد بن يزيد ، بعد مقتله ، يقول : « . . انى مطرق الى ان أرى غيرا فأسطو بانتقام . . . ولم أشبه محمدا ولا مروان . . ان لم أشمر للقدرية أزارى وأضربهم بسيفى جارحا وطاعنا ! . وما اطراقى الا لما انتظر مما يأتينى عنك ، فلا تهن عن تأرك بأخيك ! . . » (١٩٨) .

ولم يطل الانتظار بمروان بن محمد ، اذ مات يزيد بن الوليد في ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٦ هـ « ٢٥ سبتمبر سنة ٧٤٤ م » ، بعد خلافة لم تزد عن مائة واثنين وثمانين يوما . . . (١٩٩) ، فوثب مروان على الخلافة ، وازال آثار يزيد بن الوليد ، بل نبش قبره وصلبه على باب الجابية ، وقتل كثيرا من المعتزلة وأنصار يزيد ، وفر من دمشق ابراهيم بن الوليد (٢٠٠) الذى كان يزيد قد

(١٩٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ١٩٧ .

(١٩٨) (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ٣٤ ، ٣٥ .

(١٩٩) (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٥٥ .

(٢٠٠) (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ٥٤ .

عهد اليه بعد طلب الناس ومشورتهم . . وعزل ولاية يزيد ، وبعث الى العراق النضر بن سعيد ، ليخلف عبد الله بن عمر بن عبد العزيز . . . وعند ذلك جمع منصور بن جمهور أنصاره من المعتزلة ، وقاتلوا جيش مروان ، بل وتحالفوا مع الخوارج على حربه . . وظل منصور هذا يقاتل مروان وبني أمية من موقع الى آخر ، ومن معركة الى أخرى ، ومن بعدهم أخذ يقاتل بنى العباس ، حتى لجأ الى الهند ، ولما هزم ، مضى الى الصحراء فمات عطشا رسط الرمال (٢٠١) سنة ١٣٤ هـ .

ولكن فشل ثورة يزيد بن الوليد فى الاستمرار ، وتولى مروان بن محمد الخلافة ، لم يزد الدولة الاموية الا اضطرابا وتدهورا ، فأخذت المعتزلة تستعد لتجمع أمر المسلمين ، أو أكثرهم على امام منها هو محمد بن عبد الله ابن الحسن « النفس الزكية » ، وذلك حتى تعود الخلافة « شورى بين المسلمين » ، ويلبها من تتوافر فيه شروطها . . واجتهدوا كى يضموا الى موقفهم هذا الشيعة الامامية ولكن جعفر الصادق ظل على رأيه فى رفض الخروج والشورى ، متمسكا بالامامة الروحية ، وانتظار أن يزيل الله ملك بنى أمية ويعطى الخلافة لآل بيت الرسول عليه الصلاة والسلام . .

ولقد عبر عمرو بن عبيد عن سعى المعتزلة هذا عندما خطب فى جمع من أنصار المعتزلة وأنصار الامامية فقال : « . . . انا قد نظرنا ، فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة ومعدن للخلافة ، وهو محمد بن عبد الله بن الحسن . . .

(٢٠١) المصدر السابق . ج ٩ ص ٦١ ، ٦٢ ، ١٥٠ ، ١٥١ .

الفصل الرابع

حقيقة الثورة على بني العباس

في المقال الذي كتبه المستشرق الاستاذ الدكتور نيبرج عن المعتزلة في « دائرة المعارف الاسلامية » عرض لعلاقتهم بالحركة العباسية في اواخر الدولة الاموية ، وذهب الى « انه خلال الفترة الاخيرة للدولة الاموية كان « واصل » واتباعه يعملون بنشاط في خدمة القضية العباسية ، وان مذهب « واصل » ومذهب المعتزلة الاوائل كان هو المذهب الكلامي الرسمي للحركة العباسية » (٢٠٣) .

ورغم الخطا الكبير والكلبي في هذا التقييم ، فانه هو الاعتقاد الشائع في كل الدراسات التي تشير الى هذه القضية حتى الآن . ونحن نقول : ان هذا التقييم خاطيء كلية ، لان المعتزلة لم يكونوا يعترفون بان هناك ما يسمى « بالحركة العباسية .. » ، ولم يكونوا يرون ان « للعباسيين » حقا يورث في الخلافة والامامة ، لانهم ضد الميراث والتوارث في هذا المنصب ، كما انهم لم يعترفوا في يوم من الايام بان هناك اماما عباسيا تتم له الدعوة كي يتخلف في الحكم بنبي مروان .. بل على العكس من ذلك ، فعندما ظهرت دعوة « العباسيين » ، ووثبوا الى الحكم

(٢٠٣) د . نيبرج (دائرة المعارف الاسلامية) مادة (المعتزلة) .

فاردنا ان نجتمع معه فنبايعه ، ثم نظهر امرنا معه ، وندعو الناس اليه ، فمن بايعه كنا معه وكان معنا ، ومن اعتزلنا كففنا عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغيه ونرده الى الحق وأهله ... » (٢٠٢) .

فكانوا بذلك يستعدون لثورة جديدة يضعون بواسطتها افكارهم في الامامة والسياسة موضع التطبيق والتحقيق .

(٢٠٢) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثني عشرية) ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ (والمرجع ينقل عن كتاب المظفرى (الامام الصادق) ج ١ ص ٢٣٢) .

اعتبر المعتزلة ذلك اغتصاباً للسلطة منهم ، إذ كانت العدة تعد والامور تهيأ ليقم نقل السلطة من الدولة الاموية الملكية الى خلافة شوروية يتولاها امام معتزلى ، دعا له المعتزلة ، وعقدوا له البيعة ، وبايعه فيمن بايع خلفاء العباسيين الاول : ابو العباس السفاح وابو جعفر المنصور وهذا الخليفة المعتزلى الذى تمت بيعته بمكة عندما اضطرب امر الدولة الاموية هو : محمد بن عبد الله بن الحسن - المعروف بالنفس الزكية - « ٩٣ - ١٤٥ هـ ٧١٢ - ٧٦٢ م » ..

فالمعتزلة كانوا يسعون لاعادة الامر والحكم الى الشورى بين المسلمين ، وكانوا يديرون احداث الصراع بحيث تفضى الى هذه الثمرة ، وكانوا قد اعدوا البيعة لامام منهم هم ، ومن ثم فانهم لم يكونوا عاملين فى خدمة القضية العباسية بحال من الاحوال .. وذلك هو الذى يفسر ثورتهم ، بل ثوراتهم ضد العباسيين الاول ، وما ظلوا يتعرضون له من السجن والاضطهاد حتى بدء عصر المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ ٨١٣ - ٨٣٣ م) ..

اما تفصيل هذه الحقيقة الهامة ، والوقائع التى تكون لبنات بنائها فانها تتجلى لنا من خلال هذه النقاط :

اولا : ان دعوى العباسيين فى الخلافة ترتكز الى ان محمد بن الحنفية « ٢١ - ٨٠ هـ ٦٤٢ - ٧٠٠ م » ، قد اوصى بالخلافة الى ابنه ابي هاشم « ٩٩ هـ ١٧٧ م » ، وان ابا هاشم اوصى بها الى على بن عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب « ٤٠ - ١١٨ هـ ٦٦٠ - ٧٣٦ م » وان عليا بن عبد الله بن العباس اوصى بها الى ابنه محمد بن على « ٦٢ - ١٢٥ هـ ٦٨١ - ٧٤٣ م » ، وان محمدا -

الذى يلقب بأبى الخلفاء - اوصى بها الى ابنه ابراهيم « ٨٢ - ١٣١ هـ ٧٠١ - ٧٤٩ م » ، الذى كان اول من لقب من هذه السلسلة بلقب الامام ، واشتهر به . وان ابراهيم الامام ، اوصى بها - عندما ساقته جنود مروان بن محمد للموت - الى اخيه ابي العباس عبد الله ابن محمد بن الحارثية « السفاح » « ١٠٤ - ١٣٦ هـ ٧٢٢ - ٧٥٤ م » ، وهو اول من ظهر وعقدت له البيعة ، ثم عهد بها الى اخيه ابي جعفر المنصور عبد الله بن محمد ابن على « ٩٥ - ١٥٨ هـ ٧١٤ - ٧٧٥ م » ، الذى عهد بها الى ابنه المهدي « ١٢٧ - ١٦٩ هـ ٧٤٤ - ٧٨٥ م » .. وهكذا دخل الامر فى بنى العباس .. (٢٠٤) .

تلك رواية العباسيين ، وفرقتهاهم « الراوندية » ، والسلسلة التى افضت بالامامة اليهم دون بنى على وغيرهم من الهاشميين .. ونحن نلاحظ ان هذا المنطق مرفوض بمقاييس المعتزلة الفكرية ، فليس هناك فى هذه السلسلة قبل السفاح ، من يعترف بالمعتزلة له بحق فى هذا الامر ، لان احدا من هؤلاء لم يحدث له اختيار وبيعة وعقد ، وهو الطريق الوحيد للامامة عند المعتزلة .. كما ان فكرة ان يوصى واحد الى ولده ، او اخيه ، او ان يوصى بها لاي من الناس ، هى فكرة مرفوضة من المعتزلة ، لانها هى فكرة الشيعة الامامية فى عقيدة « التفويض » التى هدمتها المعتزلة بمذهبها فى الاختيار والعقد والبيعة كطريق مفرد لتنصيب الامام .. ولا يمكننا ان نفترض هذه الوصية نوعا من ولاية العهد ، وعقد الامام بالامامة ان بعده ، وان نعلل عدم اشهار العهد واستكمالها بالبيعة بظروف

(٢٠٤) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٨٨ .

السرية التي سادت على عهد الاضطهاد الاموي ، لان اول هذه السلسلة العباسية ، وهو محمد بن الحنفية ، لم يكن اماما اختاره الناس وعقدوا له البيعة ، وهو عند المعتزلة ، مثله مثل ابنه ابي هاشم لا يعدو ان يكون علما من اعلام آل محمد ، الذين قالوا بالعدل والتوحيد ، وتعلمد عليهم المعتزلة ، واخذوا عنهم الاصول ، ونظروا اليهم نظرة الحب والتقدير والاجلال . . فلم يكونوا اداة في الحكم والسياسة حتى تكون لهم الوصية فيها والعهد بها الى من يتلقاها عنهم بعد المات . .

اذن ، فهذه « الشرعية » العباسية مرفوضة من المعتزلة بحكم الفكر الذي قام عليه مذهبهم في الامارة وامارة المؤمنين . .

ثانيا : ان المعتزلة لا ينكرون علاقة محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بابي هاشم ، فهم يقولون ان اباه ارسله الى ابي هاشم فتعلمد عليه ، واخذ عنه العلم « ومكث عنده الى ان قارق الدنيا » . . (٢٠٥) . . وكما كان محمد بن علي تلميذا لابي هاشم كذلك كان واصل ابن عطاء تلميذا لابي هاشم ، فرأس السلسلة العباسية هذا كان زميلا لواصل في التلمذة على ابي هاشم ، وينكر المعتزلة ان يكون هناك ما هو اكثر من التلمذة في العلم ، خصوصا وهم لا يعترفون « لامامهم » ابي هاشم بما هو اكثر من « الامامة » في العدل والتوحيد . . ولم يدعوا له امامة في الحكم والسياسة على ما هو معروف في هذا البحث .

(٢٠٥) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٣ .

ثالثا : ان مصادر التاريخ تؤكد على ان سنة ١٠٠ هـ . كانت السنة التي شهدت بدء الدعوة العباسية ، اذ فيها وجه محمد بن علي بن عبد الله بن العباس الرسل والدعاة . . (٢٠٦) . . وهذه السنة هي التالية لوفاة ابي هاشم سنة ٩٩ هـ « ٧١٧ م » . . ولكن وضع محمد ابن علي في هذه الحركة وذلك النشاط لا يمكن ان يكون وضع « الامام » ، بمقاييس المعتزلة ، لما قدمنا من اسباب ولسبب آخر هو ان الحاكم الاموي الذي كان يحسكم يومئذ كان اماما عند المعتزلة ، وبمقاييسها ، قالوا بامامته وتولوه ، وهو عمر بن عبد العزيز « ٦١ - ١٠١ هـ - ٦٨١ م . . » . . كما سبق ان قلنا . . فلو كان محمد بن علي اماما ، على رأى المعتزلة ، لكانوا قد اعترفوا بامامين ، احدهما علني - وهو عمر بن عبد العزيز - والاخر سري - وهو محمد بن علي - وهذا مناقض لمذهبهم في وحدة الامام .

رابعا : ان المعتزلة بايعت زيد بن علي سنة ١٢٢ هـ بالامامة ، وتولته ، واعترفت به اماما . ثم بايعت ابنه يحيى ابن زيد سنة ١٢٥ هـ وتولته واعترفت به اماما . . ثم بايعت يزيد بن الوليد سنة ١٢٦ هـ ، وتولته واعترفت به اماما . . ذلك نفر اعترافهم بامام عباسي ، بل وحتى وجود تلك السلسلة العباسية التي اختارها العباسيون واصطنعت الاهداف لهداية دعوى الوصية بالامامة ، لان هذه السلسلة العباسية ، لو اعترف بها المعتزلة وبامامة اصحابها لكانت هناك سلسلتان متوازتان للائمة ، سلسلة

(٢٠٦) تاريخ الطبري (ج ٦ ص ٥٦٢) طبعة المعارف - احداث سنة ١٠٠ هـ .

بنى العباس ، والاخرى التى انتظم فيها زيد بن على ،
وابنه يحيى ، ويزيد بن الوليد .. وذلك ، كما قلنا ، ضد
مذهب المعتزلة فى وحدة الامام ..

خامسا : ان الدعوة التى كانت تناهض الدولة الاموية ،
باسم الهاشميين ، كانت حتى انهيار الدولة الاموية سنة
١٣٢ هـ تتم باسم « آل محمد » ، لا باسم العلويين ، او
العباسيين ، ولقد كان رؤوس هذه الدعوة مستورين ، اما
قاداتها العلنيون فكان احدهما يسمى « وزير آل محمد »
وهو ابو سلمة حفص بن سليمان ، مولى السبيع ، والثانى
كان يدعى « امين آل محمد » ، وهو ابو مسلم الخراسانى
.. وكانت الدعوة تتم لحساب « الرضى من آل محمد »
.. ومن ثم فان الحديث عن ائمة علويين او ائمة عباسيين فى
تلك الفترة هو دعاوى اخترعت بعد ذلك لتبرير استئثار
العباسيين بالحكم ، ولتبرير معارضة العلويين لهذا
الاستئثار .. وان كان نفي وجود « ائمة » للطرفين او
لاحدهما لا يعنى نفي وجود مطامع وآمال ومساعى من
كلا الجانبين لجنى ثمار النجاح الذى يمكن ان تحققه
المعارضة للامويين والثورة عليهم .. ولا ينفى كذلك
وجود بلاد يغلب عليها حب بنى فاطمة واخرى سعى اليها
دعاة بنى العباس (٢٠٧) .

سادسا : ان المعتزلة عندما اضطرب امر الدولة الاموية
وبعد انقضاء عهد ثورتهم سنة ١٢٦ هـ بموت يزيد بن
الوليد ، سعوا الى تدبير امر الامامة كى تعود شورى بين
المسلمين ، واخذوا يجمعون الكلمة حول امام منهم ، وهو

(٢٠٧) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٩ ، ٥٠ (طبعة المعارف - احداث
سنة ١٠٩ هـ) و (شرح نهج البلاغة) ج ١٥ ص ٢٩٣ .

فى ذات الوقت من آل محمد ، وكان قد سبق واشترك فى
ثورة زيد بن على سنة ١٢٢ هـ . وقاتل فيها .. ثم خلفه
يحيى بن زيد فى قيادة الثورة بعد مقتله سنة ١٢٥ هـ ..
وهذا الامام هو محمد بن عبد الله بن الحسن ، الذى كان
هو واخوته وابوه وأعمامه معتزلة ، اخذوا الاعتزال عن
واصل بن عطاء بالمدينة مع زيد بن على ، وكونوا التيارات
الثورى فى آل البيت ، كما سبقت اشارتنا من قبل ..
ولقد سعت المعتزلة لاقتناع الشيعة الامامية ، التى كان
يتزعمها جعفر الصادق ، بالبيعة لمحمد بن عبد الله ، ودعوا
جعفرا وعددا من شيعته الى اجتماع تحدث فيه عمرو
ابن عبيد عن اضطراب امر اهل الشام ، وضرب الله
بعضهم ببعض ، وتشتت امرهم ، ثم قال : اننا قد
« نظرنا ، فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة ومعادن
للخلافة ، وهو محمد بن عبد الله بن الحسن ، فأردنا
ان نجتمع معه فنبايعه ، ثم نظهر امرنا معه ، وندعو الناس
اليه ، فمن بايعه كنا معه وكان معنا ، ومن اعتزلنا كففنا
عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بفيه ، ونردنه
الى الحق وأهله » .. ثم وجه حديثه لجعفر الصادق
فقال : « وقد احببنا ان نعرض عليك ، فانه لا غناء لنا
عن مثلك ، لفضلك ، وكثرة شيعتك .. » (٢٠٨) ..
ولكن جعفر الصادق أبى ، لانه كان يعارض الخروج والقتال
والثورة ، ويرى الصبر على بنى أمية « وان لا يخرج واحد
من اهل البيت حتى يأذن الله بزوال ملكهم » (٢٠٩) ،

(٢٠٨) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٣٦٦ ، ٣٦٧
(والمرجع ينقل عن : المظفرى فى كتابه (الامام الصادق) ج ١ ص ٢٢٢)
(٢٠٩) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٥ .

ولانه كان يعارض مبدا الشورى والبيعة ، ويقول بالوصية والنص .. ولم يكن محمد بن عبد الله بن الحسن مكتوبا في الكتاب الذي زعموا انه نزل من السماء بالائمة الاثني عشر؟! .. فعندما سأل عبد الملك بن اعين جعفر الصادق قائلا : « ان الزيدية والمعتزلة قد طافوا بمحمد بن عبد الله .. فهل له سلطان ؟ قال جعفر : والله ان عندي لكتابين فيهما تسمية كل نبي وكل ملك يملك الارض ، لا والله مامحمد بن عبد الله في واحد منهما (٢١٠) .

فالمعتزلة ، اذن ، قد رشحوا النفس الزكية اماما ، وسعوا الى جمع الكلمة عليه ، وعقد البيعة له ، وطلبوا ذلك حتى من التيار الشيعي الذي وقف عند حدود الامامة الدينية والروحانية ، طلبا لنفوذه وتأييده .. ولكن هذا التيار تحفظ ورفض البيعة للنفس الزكية ..

سابعا : ان هناك حقائق لا تقبل التشكيك على ان المعتزلة مضوا في امر البيعة للنفس الزكية ، وانهم عقدوا له البيعة ، وعقدها له كذلك - فيمن عقدها - الزيدية ، وكذلك العباسيون ، ومن ثم فان الحديث عن « ائمة » عباسيين كانت تتسلسل فيهم وعنهم الامامة في تلك الفترة هو امر مرفوض ، والمقولة الصادقة الوحيدة هي ان التدبير والاعداد كان قد تم ، بقيادة المعتزلة ، كي ينقض بانهايار الدولة الاموية نظام الملك ووراثة الحكم ، وتعود الخلافة شورى يبايع بها الناس من يختارون ، وان الامر قد استقر على تنصيب محمد بن عبد الله بن الحسن اماما على المسلمين ..

(٢١٠) (الكافي) ج ١ ص ٢٤٢ .

اما الحقائق التي تشهد بصدق هذه المقولة ، فمن اهمها :

١ - ان السفاح والمنصور ، اللذين وليا الامر في بداية الدولة العباسية كانا عضوين في تنظيم المعتزلة .. وبعبارة القاضي عبد الجبار : فان « السفاح والمنصور كانا على هذا المذهب » (٢١١) .. ويؤكد ذلك قول عمرو بن عبيد للمنصور ، بعد ان انشق العباسيون على المعتزلة ووثبوا على السلطة واستأثروا بها ، قوله للمنصور : « الست قد عرفت رأيي في السيف ايام كنت تختلف الينا؟! » (٢١٢) ... وكذلك صحبة المنصور لواصل بن عطاء ، وحديثه بحديث اهل العدل والتوحيد ، والاعراب عن شسوقه لانتصار المعتزلة .. فلقد رووا ان المنصور ذهب الى واصل ابن عطاء ، فحدثه انه قد سمع ابياتا لسليمان بن يزيد العدوي - وكان معتزليا يلشغ لثغة واصل في الراء - (٢١٣) وانه يود سماعها منه ، فذهبا الى منزل سليمان بن يزيد فانشدهما ابياته :

حتى متى لا نرى عدلا نسر به
ولا نرى لدعاة الحق اعوانا
مستمسكين بحق قائلين به
اذا تلبسون اهل الجور الواننا
يا للرجال لئداء لا دواء له
وقائد هر اعمى قواد عميانا !

(٢١١) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٢ .

(٢١٢) المصدر السابق . ص ٢٣٣ .

(٢١٣) (الحيوان) ج ٦ ص ١٩١ .

الحقيقة - بعد مقتل محمد بن عبد الله بقليل ، ويؤكد له أن خلافته غير شرعية ، وأن الامام هو محمد بن عبد الله ، وان له في عنق المنصور بيعة عقدها له مع المعتزلة بمكة . . . فالتبري يروي عن محمد بن عروة بن هشام بن عروة قوله : « اني لعند ابي جعفر ، اذ اتى فقيل له : هذا عثمان بن خالد قد دخل به . فلما رآه أبو جعفر قال : اين المال الذي عندك ؟ قال : دفعته لامير المؤمنين ، رحمه الله ! قال : ومن امير المؤمنين ؟! قال : محمد بن عبد الله . قال : ابايعته ؟! قال : نعم ، كما بايعته ! » .

وفي رواية محمد بن عثمان بن خالد - الذي اعتقل مع والده ، وشهد هذا الحوار - يذكر أن المنصور اقبل على ابيه عثمان بن خالد فقال له : « هيه يا عثمان ! أنت الخارج على امير المؤمنين ، والمعين عليه ؟! فقال عثمان ابن خالد : بايعت انا وانت رجلا بمكة ، فوفيت بيعتي ، وغدرت بيعتك ! قال : فأمر به فضربت عنقه » (٢١٧) !

ه - والى هذه البيعة استند مالك بن انس في فتواه بأحقية محمد بن عبد الله في الخلافة ، شرعا ، « بمقتضى العهد الذي كان بينه وبين العباسيين » (٢١٨) ، ودعوته الناس الى الثورة معه ضد ابي جعفر وبراء ذمتهم من البيعة لبني العباس لان يمين هذه البيعة كان يمين اكراه ! .

فالببيعة اذن قدمت للنفس الزكية ، لا لبني العباس . . . ثامنا : لكن . . . اذا كان الامر كذلك . . . فكيف وثب

(٢١٧) المصدر السابق . ج ٧ ص ٦٠٧ ، ١٠٨ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .
(٢١٨) (السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات) ص ١٩٣ .
و (نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٢٨٢ .

فقال أبو جعفر : وددت اني رأيت يوم عدل ثم مت « (٢١٤) !

فوجود السفاح والمنصور عضوين في تنظيم المعتزلة يستتبع ، استنتاجا ، ان يشتركا في البيعة للامام الذي عقدت له المعتزلة .

ب - ان امر بيعة العباسيين ، ضمن المعتزلة لمحمد ابن عبد الله لا تقف عند « الاستنتاج » ، ذلك ان الطبري يذكر ان محمد بن عبد الله كان يذكر دائما « ان ابا جعفر « المنصور » ممن بايع له ، ليلة تشاور بنو هاشم فيمن يعقدون له الخلافة ، حين اضطرب امر بنى مروان ، مع سائر المعتزلة الذين كانوا معهم هناك » . . . وان ذلك كان من اسباب زيادة همه باختفاء محمد بن عبد الله ، لان له في عنق المنصور بيعة تجعله صاحب الحق الشرعي دون المنصور ! . . . (٢١٥) .

فمحمد بن عبد الله يؤكد اشتراك العباسيين ، والمنصور بالذات ، في البيعة له ، مع المعتزلة وغيرهم . . .

ج - وغير قول محمد بن عبد الله ، يروي الطبري عن احد رواياته ، وهو صالح صاحب المصلى ، قوله : « . . . فكان شده هرب محمد من ابي جعفر : ان ابا جعفر كان عقد له بمكة في اناس من المعتزلة . . . » (٢١٦) .

د - وعثمان بن خالد ، تلميذ واصل ، واحد اعلام المعتزلة ، وكبار التجار فيها ، يواجه المنصور بهذه

(٢١٤) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
(٢١٥) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٥١٧ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٤ هـ) .
(٢١٦) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٢٤ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٤ هـ) .

العباسيون على السلطة ، فزاحوا النفس الزكية ، وأنشقوا على المعتزلة ، واستاثروا بالخلافة ، وساروا فيها على سيرة بنى أمية في وراثتها ملكا عضودا بعد أن ارادتها المعتزلة خلافة شوروية كما كان حالها على عهد الخلفاء الراشدين ؟؟ ..

حتى تتضح لنا الحقائق التي تجيب على هذا السؤال ، لابد أن نتنبه الى أن الحركة التي كانت تسلك سبيل الثورة لتغيير السلطة وقلب الدولة الاموية ، كانت قاعدتها العريضة ، وكذلك قيادتها تشهد وجود تيارين : احدهما : تيار شعوبى ، ينطلق في عداته للدولة الاموية - الى جانب رفضه لمظالمها - من منطلق العداة لعصبيتها العربية التي بلغت حد التعصب ، ولقد تصاعد به هذا الموقف من العداة للعصبية العربية الى العداة للعرب كجنس ، وكذلك العداة للاسلام كدين عربى ، بواسطة اصحاب العقائد المانوية والمجوسية الذين اظهروا الاسلام واخذوا يكيدون له في الخفاء .. وكانت فارس ، وخاصة خراسان ، موطن هذا التيار الشعوبى فى حركة الثورة والتغيير ، كما كان قائده هو ابو مسلم الخراسانى « ١٣٧ هـ ٧٥٤ م » « أمين آل محمد » .

ولقد كانت الموارد السياسية لهذا التيار تجعله يميل الى مبدأ توارث الحكم ، لانه ابن للحضارة الفارسية ، عاش فى ظل فلسفة الملك الكسروى .. واذا كان الاسلام لم يمح من فكر الصحابى سلمان الفارسى آثار هذا الميراث ، فانطلق منه الى ما رأى من جعلها فى بيت محمد ، يتولاها على بن ابي طالب ، الذى هو من معدنه .. اذا كان ذلك امر الصحابى سلمان - كما سبقت اشارتنا - فان

سلطان هذا الميراث الملكى على العامة وقائدهم ابي مسلم الخراسانى غير غريب ..

وثانيهما : تيار يرفض الشعوبية ، ويرى فى العسروية حضارة تجمع كل الدين اصبحوا يستغلون بها ، بصرف النظر عن اصولهم العرفية ومواريتهم الحضارية .. وسان المعتزلة فى هذا التيار ، بل على راسه ، كما ان فكرهم فى الشورى ومذهبهم فى الامامة بالاختيار يجعلهم ضد الميراث الفارسى فى توارث الملك والسلطان ..

ولما كان ابو مسلم الخراسانى ، « امين آل محمد » ، ممثلا للتيار الشعوبى فى حركة التغيير ، فاننا نستطيع ان نفهم خلافة ، بل وتدبيره اغتيال ابي سلمة حفص بن سليمان الهمداني خلال « المقتول سنة ١٣٢ هـ سنة ٧٥٠ م » ، « وزير آل محمد » ، والذي كان عربيا ينتسب الى همدان ، وهم عرب قحطانيون .. (٢١٩) ، ومن ثم - وهو الاهم - ان نفهم لم كان ابو سلمة يرى ان يصير الامر الى الامام الذى بايعته المعتزلة ، محمد بن عبد الله ابن الحسن ، بكل مايمثله ذلك من رفض للشعوبية ونصرة للشورى ، بينما اختار ابو مسلم الخراسانى ان تكون الامرة لابي العباس السفاح ، بكل مامثله ذلك من ازدهار الفكر الشعوبى وتغيير اشخاص الاسرة الاموية بالعباسية مع بقاء نظام الوراثة فى الحكم ، واستبدال العصبية العربية الاموية بسيطرة الفرس على بلاط العباسيين ومقدرات الدولة فى سنواتها الاولى ..

فنحن ، اذن ، امام تيارين مختلفين فى اطار حركة

(٢١٩) ابن الاثير الجزرى ، عز الدين (اللباب فى تهذيب الانساب) ج ٣ ص ٣٩١ . طبعة دار صادر . بيروت .

التغيير ، أحدهما شعوبى ملكى ، والآخر قومى شوروى .
 أما كيف التقى التيار الشعبى الخراسانى بالعناصر
 العباسية فى حركة الهاشميين ، فإننا نعتقد أن العباسيين
 كانت لهم آمال فى الاستئثار بالسلطة ، وأن حظهم من
 الشرعية التى تكتسب بالقرب من الرسول لم يكن كحظ
 العلويين أبناء فاطمة عليها السلام ، وأنهم كانوا يبحثون
 لهم عن أنصار يرتكزون عليهم فى الوثوب الى السلطة ،
 خصوصا بعد أن تمت البيعة لعلوى هو محمد بن عبدالله
 ابن الحسن ، فكان التيار الشعبى الملكى هو المتناقض فكريا
 وقوميا مع التيار الذى بايع للنفس الزكية ، فاتجه
 العباسيون الى هذا التيار . . وفى الرسالة التى كتبها
 محمد بن على بن عبد الله بن العباس - الذى استهل
 دعوة العباسيين - الى دعائه ونقبائه دليل على هذا الذى
 نقول : فهو قد استعرض المدن والاقاليم فلم يجد موطناً
 للدعوة العباسية يمكن أن تقبل فيه وتكتسب الانصار
 سوى خراسان . . فالكوفة : شيعة على وولده والبصرة :
 تدين بجميع الفرق ، ولا يعينون احدا . . والجزيرة :
 غلبت عليها الخوارج . . والشام : يدينون بطاعة الامويين
 . . ومكة والمدينة : اغلب أهلها على الولاء لذكرى ابي بكر
 وعمر ثم خلس الى قوله لدعائه : « . . ولكن ، عليكم
 بخراسان » (٢٢٠) !

وفى اهل خراسان هؤلاء ، خاصة تيار ابي مسلم
 الخراسانى ، كان الفكر الشعبى الطاقة المحركة فى ثورتهم
 ضد بنى أمية ، فقحطبة بن شبيب ، احد قواد ابي مسلم

(٢٢٠) (شرح نهج البلاغة) ج ١٥ ص ٢٩٢ .

يخطب فى جنده سنة ١٣٠ هـ ، فيقول : « يا أهـل
 خراسان ، هذه البلاد كانت لأبائكم الاولين ، وكنسانوا
 ينصرون على عدوهم لعدلهم وحسن تدبيرهم ، حتى بدلوا
 وظلموا ، فسخط الله عليهم ، فانتزع سلطانهم ، وسلط
 عليهم اذل امة كانت فى الارض عندهم ، فغلبوهم على
 بلادهم ، واستنكحوا نساءهم ، واسترقوا اولادهم ، فكانوا
 بذلك يحكمون بالعدل ويوفون بالعهد وينصرون المظلوم ،
 ثم بدلوا وغيروا وجاروا فى الحكم ، واخافوا اهل البر
 والتقوى من عترة رسول الله ، فسلطكم عليهم لينتقم منهم
 بكم ، ليكونوا اشد عقوبة ، لانكم طلبتموهم بالثار » (٢٢١) !
 فهذا الفكر الشعبى الملكى يقدم هنا فلسفة غريبة
 لاسباب الفتح والصراعات التى أدت اليها الفتوحات . .
 فالفتح العربى واذلال العرب للفرس ، كان عدلا ، لانه
 عقاب للفرس على جورهم وظلمهم ! وانتصار الشعبوية
 الفارسية على العرب واذلالهم هو عدل ، لانه انتقام من
 جور بنى أمية ، وحرمان آل الرسول من حقهم فى الملك . .
 وسيكون الانتقام الشعبى اشد لانه ، الى جانب اسبابه
 تلك ، فهو انتقام من فتح العرب واذلالهم للفارسيين ؟ ! . .

هذا هو منطق حركة ابي مسلم الخراسانى ، التى وضع
 العباسيون آمالهم فيها ، كى يجدوا لقدمهم مكانا فى الصراع
 على السلطة والسلطان . . ولذلك نراهم يلتقون مع هذا
 التطرف الشعبى فى العداء للعرب ، فيكتب ابراهيم بن
 محمد بن على بن عبد الله بن العباس ، الذى كان اول من
 تلقب بالامام ، يكتب الى ابي مسلم الخراسانى سنة

(٢٢١) (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ١٠٦ .

١٣٢ هـ يوصيه باستئصال المنصر العربي من خراسان ،
ويقول له : « ان استطعت الا تدع بخراسان احدا يتكلم
بالعربية الا وقتلته فافعل ! وايماء علام بلغ خمسة اشبار ،
تتهمه ، فاقتله ! وعليك بمضر ، فانهم العدو الهـريب
الدار ، فأبد خضراءهم ، ولا تدع على الارض منهمـ
ديارا ؟! » (٢٢٢) .

ولما وقعت هذه الرسالة في يد مروان بن محمد ، وساق
ابراهيم الامام الى الموت بسببها ، اوصى ابراهيم - كما
قيل - بالامر الى اخيه ابي العباس السفاح (٢٢٣) ، رغم
ان السفاح كانت في عنقه يومئذ بيعة لمحمد بن عبد الله
ابن الحسن . .

هكذا وجد التيار الشعبي ، الذي قاده بخراسان :
ابو مسلم الخراساني ، وجد لنفسه قيادة من آل محمد ،
في صورة الفريق العباسي الهاشمي . . وبدأت مهمة
استبدال الدولة الاموية بالعباسية تلح على التنفيذ ،
وبدأت محاولة التجاوز عن البيعة التي عقدت للنفس
الزكية يسعى بها ابو مسلم وانصاره لازاحة التيار القومي
الشوروي من الطريق . .

فبعد القبض على ابراهيم الامام في « الحميمة » ، رحل
ابو العباس السفاح مع أهل بيته الى الكوفة ، سرا ونزل
على « وزير آل محمد » ابو سلمة حفص بن سليمان
الهمداني الخلال . . وعلم ابو سلمة بموت ابراهيم الامام

(٢٢٢) المصدر السابق . ج ٩ ص ١٢٣ . و (شرح نهج البلاغة) ج
٣ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
(٢٢٣) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٤٢٣ (طبعة المعارف - احداث
سنة ١٣٢ هـ) .

على يد مروان بن محمد ، فعزم على جعل الامر في آل علي
أي في محمد بن عبد الله بن الحسن ، بدلا من بني العباس
وكما يقول الطبري : فلقد أراد ابو سلمة « تحويل الامر
الى آل ابي طالب . . وبدا له - « من البداء بمعنى اعادة
النظر والعودة والتراجع » - في الدعاء الى ولد العباس ،
واضمر الدعاء لغيرهم . . » فأنزل السفاح وآله ، سرا ،
بدار الوليد بن سعد ، مولى بني هاشم ، « وكتم أمرهم
نحو من أربعين ليلة عن جميع القواد والشيعه . . » . .
ولكن انصار ابي مسلم في الكوفة علموا خبر وجود السفاح
وما اضمره ابو سلمة ، فسعوا الى منزل الوليد بن سعد ،
ودخلوا على بني العباس ، وسلموا على السفاح بالخلافة
وامارة المؤمنين . . ولما فشا الامر ، وأدرك ابو سلمة ان
تدبيره قد انتقض ، دخل هو الآخر على السفاح وسلم
عليه بالخلافة ، فأعلنه انصار ابي مسلم بأنهم قد كشفوا
تدبيره ، وأن بيعته للسفاح انما هي تسليم بالامر الواقع ،
وقال له احدهم - ابو حميد - : « على رغم انك يماص
بظر أمه » (٢٢٤) !

وأدرك السفاح والمنصور أن هناك خلافا على جعل الامر
فيهم ، ولكن خشيتهم كانت من أن يكون ابو مسلم قد
تحول عنهم كما هي حال ابي سلمة ، وقال رجل منهم :
« ما يدريكم ، لعل ما صنع ابو سلمة كان عن رأي ابي
مسلم ! » فخافوا جميعا ، ولم يجب احد ، وقال السفاح
ان كان الامر كذلك فنحن معرضون للبلاء . . ثم عزم على
ان يبعث المنصور الى ابي مسلم ، فركب قاصدا « مرو »

(٢٢٤) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ . (طبعة المعارف
- احداث سنة ١٣٢ هـ) .

ولما كان جواب النفس الزكية قد ابطأ ، واخذ السفاح يرسل الرسل الى القبائل اليمانية من أصحاب ابن هبيرة ، بعدهم ويمنيهم ، فلقد قبل ابن هبيرة البيعة لبني العباس (٢٢٦) ، فانتقلت بقايا القوة والشرعية الخامسة بالدولة الاموية في العراق الى صف العباسيين ، وانطلقوا بعد ذلك يطاردون مروان بن محمد ، فأجهزوا على بقايا دولته بالشام ، واحرقوا به في مصر فقتلوه . . وتم لهم الامر الذي اغتصبوه !



هكذا نشأت الدولة العباسية ، كانتصار للتيار الشعبوي الملكي في حركة التغيير التي شبت ضد الامويين ، وهو الانتصار الذي تحقق ضد التيار القومي الشورى الذي كان يعبر عنه المعتزلة ومن معهم من الذين بايعوا لمحمد بن عبد الله بن الحسن كامام تعود به الخلافة شورى بين المسلمين كما بدأت على عهد الخلفاء الراشدين . ومن هنا . . وبذلك وحده نستطيع ان نفسر موقف المعتزلة من الدولة العباسية ، منذ قيامها وحتى عصر المأمون . . ذلك الموقف الذي تمثل في رفض هذه الدولة ، وحجب الشرعية عن خلافتها وخلفائها ، ثم تراوح بعد ذلك بين الرفض والمقاطعة وبين الثورة والخروج بالسيف لانتزاع السلطة منها . .

اما الرفض والمقاطعة فلقد ساد حتى مات عمرو بن عبيد سنة ١٤٤ هـ . . واما الثورة والخروج فلقد حدث في سنة

(٢٢٦) المصدر السابق . ج ٧ ص ٤٥٤ . (طبعة المعارف - احداث سنة ١٣٢ هـ) .

فاستقبله ابو مسلم ، وبعد ثلاثة ايام قضاها في ضيافة ابي مسلم ، سألته : « ما اقدمك ؟ » فأخبره بفعول ابي سلمة ، فقال ابو مسلم : « فعلها ابو سلمة ؟! اكفيكموه ! » ثم طلب من مرار بن انس الضبي أن ينطلق الى الكوفة ، وقال له : « اقتل ابا سلمة حيث لقيته » ، فكمن مرار لابن سلمة وهو خارج من سمره لدى ابي العباس السفاح فقتله « وقالوا : قتله الخوارج ! » (٢٢٥) ، فطابت نفس بني العباس واطمأنت لتأييد ابي مسلم وانصاره لهم ضد المعتزلة ومحمد بن عبد الله بن الحسن . .

وكان امر « مروان بن محمد » لا يزال قائما ، فلم يكن قد فر ولا قتل بعد ، وجيوشه كانت لا تزال تحارب الثائرين . . وكان مركز مقاومة بني أمية للثورة في العراق متمثلا في الجيش الذي يقوده ابن هبيرة ، والذي كان يواجه في « واسط » حصارا من جيش الثائرين الذي يقوده الحسن بن قحطبة ، ولما طال الحصار ، وملت القبائل المحاربة مع ابن هبيرة حربها لحساب مروان بن محمد ، فكر ابن هبيرة في أن يبائع هو وجيشه لمحمد بن عبد الله بن الحسن ، وكما يقول الطبرى : « فلقد هم ابن هبيرة أن يدعو الى محمد بن عبد الله بن حسن ، فكتب اليه ، فأبطأ جوابه » . . وفي تلك الاثناء عاد المنصور من رحلته الى « مرو » ، فوجهه السفاح الى « واسط » « وجرت السفراء بن المنصور وابن هبيرة » ، وعرض عليه الامان ، وان يكتب بذلك كتابا يمضيه الخليفة السفاح . .

(٢٢٥) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، (طبعة المعارف - احداث سنة ١٣٢ هـ) .

١٤٥ هـ بثورة المدينة التي قادها محمد بن عبد الله بن الحسن ، صاحب البيعة الشرعية . . ثم ثورة البصرة التي قادها أخوه إبراهيم بن عبد الله بن الحسن ، ضد أبي جعفر المنصور . .

المعارضة والمقاطعة :

لم تطل مدة حكم أبي العباس السفاح أكثر من أربع سنوات ، كانت فترة أجهاز على بقايا الأمويين أساسا ، وتوطيد لأركان الحكم العباسي بالعسف والإرهاب ، حتى لقد كان محمد بن عبد الله بن الحسن دائم التمثيل يقول الشاعر :

ما لیت جور بنی مروان دام لنا
يا لیت عدل بنی العباس ما كانا !

وفي عهد السفاح قضي حشده على مقاومة منصور بن جمهور الذي ظل يقاوم في العراق وفارس والهند منذ حكم مروان بن محمد سنة ١٢٧ هـ حتى هزيمته أمام جيش السفاح سنة ١٣٤ هـ . .

أما حكم المنصور فلقد دام أكثر من عشر بن عاما ، وهو الذي شهد ألوان المقاومة الاعتزالية لبني العباس ، من المعارضة والرفض والمقاطعة إلى الثورة والخروج بالسلاح . . .

ولقد عاش عمرو بن عبيد في حكم المنصور نحوًا من ثمان سنوات - وكان موقفه ، وموقف المعتزلة تحت قيادته هو موقف المعارضة والمقاطعة للمنصور وحكمه ودولته . . وذلك بعد أن كان المنصور تلميذه « أيام كان يختلف إلى

المعتزلة » كأحد أعضاء تنظيمها ، بل لقد كان عمرو بن عبيد أثيرا جدا لدى المنصور ، فكانت نفقة عمرو يجمعها له المنصور ، ثم تغير الوضع بعد اغتصابهم السلطة من الإمام المعتزلي محمد بن عبد الله بن الحسن . . وبعبارة القاضي عبد الجبار ، فإن المنصور « كان إذا دخل البصرة ينزل على عمرو بن عبيد ، ويجمع له نفقته ، ويحسن إليه ، فعند الخلافة شكر له ذلك » (٢٢٧) !؟

ولقد بذل المنصور محاولات كثيرة وكبيرة لجذب المعتزلة إلى خدمة الدولة العباسية وتأييدها ، وزاد من أجله لزعيمة عمرو بن عبيد ، وحاول تقريبه منه والحفاظ على علاقاته السابقة به ، ولكنه فشل في ذلك تماما . . . فعندما طلب من عمرو أن يأمر المعتزلة بالتعاون مع الدولة رفض بحجة أنها دولة ظالمة . . قال المنصور :

- « يا أبا عثمان ، اتنى بأصحابك استعن بهم .
- قال عمرو : أظهر الحق يتبعك أهله - « والحق هنا معناه واسع يشمل إعطاء الإمامة لصاحبها الشرعي ! » -
ومر عمالك بالعدل والإنصاف .

- فقال المنصور : اني لاكتب لهم بالطوامير (٢٢٨) ، فأمرهم بالعدل ، بكتاب الله وسنة رسوله ، فإذا لم يعملوا فما عسانا نفعل !؟

- قال عمرو : نمثل أذن الفأرة يجرىك عن الطومار ، وانك لتكتب في حوائجك فينفذونها ، وتكتب اليهم في طاعة الله فلا ينفذون . انك لو لم ترض من عمالك إلا بالعدل لتقرب به اليك من لانية له فيه . ان الملوك بمنزلة السوق

(٢٢٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٤ .

(٢٢٨) صحائف الورق .

إذا حلف أبوك أحسنه عمك ، لان أباك أقوى على الكفارات من عمك؟!

— قال المنصور : بلغني ان محمد بن عبد الله بن الحسن كتب اليك كتابا !

— فقال عمرو : قد جاءني كتاب يشبه ان يكون كتابه .

— قال المنصور : أحبته ؟

— فقال عمرو : الست قد عرفت رأيي في السيف أيام

كنت تختلف الينا ؟

— قال المنصور : افتحط ؟

— فقال عمرو : ان كذبتك تقية لاحلفن لك تقية؟!

— قال المنصور : انت والله الصادق البار! .. فهل

لك من حاجة ؟

— فقال عمرو : نعم ، لا تبعث الى حتى اجيئك !

— قال المنصور : اذا لا تلقني أبدا !

— فقال عمرو : هي حاجتي !

فاستودعه الله ، ونهض ، فاتبعه المنصور ببصره ،

وقال :

كلكم يمشي رويدا كلكم يطلب صبيد

غير عمرو بن عبيد ! « (٢٢٩)

وكان عمرو بن عبيد لا يتسامح مع احد من المعتزلة ان

هو عمل في خدمة العباسيين ، وعندما ولي ولاية الأهواز

أحد أصحابه — وهم شيب بن شبة — قاطعه عمرو ،

فلما زاره يوما رفض ان يكلمه .. وروى الرواة ان شيب

(٢٢٩) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٢ - ٢٣٥ و (مروج

الذهب) ج ٢ ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ و (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ٢٠٩ ،

مجلد ٢ ص ٣٣٧ و (أمالي المرتضى) ق ١ ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

وانما يجلب الى السوق ما ينفق فيها .. ان حاشيتك اتخذوك سلما لشهواتهم ، فانت كالأخذ بالقرنين ، وغيرك يجلب ! ان هؤلاء لن يغنوا عنك من الله شيئا ..

— فقال المنصور : — وقد نزع خاتمه — هذا خاتم

خذه ، وول من شئت ، واثت بأصحابك اولهم !

— قال عمرو : ان أصحابي لا يأتونك وهؤلاء الشياطين

على بابك ، فان هم أطاعوهم اغضبوا الله ، وان عصوهم

اغروك وألبوك عليهم — « والشياطين الذين عناهم عمرو

هم الخراسانية جند ابي مسلم واتباعه » .. ادعنا بعدلك

تسخ انفسنا بعونك . ببابك ألف مظلمة أردد منها شيئا

نعلم أنك صادق !

— فقال المنصور : وقد رغب عمرو في الانصراف —

امرنا لك بعشرة آلاف .

— قال عمرو : لا حاجة لي فيها .

— فقال المنصور : والله لتأخذنها .

— قال عمرو : والله لا آخذها .

— فقال المهدي : — وكان حاضرا — يحلف أمير المؤمنين ،

وتحلف انت؟!

— فقال عمرو : من هذا الفتى ؟

قال المنصور : هذا محمد ابني ، وهو المهدي ، وهو

ولي عهدي .

— فقال عمرو : أما والله لقد البسته لباسا ماهو من

لباس الأبرار ، ولقد سميته باسم ما استحقه عملا ،

ولقد مهدت له أمرا أتم ما يكون به ، اشغل ما يكون

عنه ! — ثم التفت الى المهدي وقال — : نعم يا ابن أخي ،

فقال ايوب : وكيف ، ولو دعوت اجابك ثلاثون ألفاً! فقال عمرو . والله ما اعرف موضع ثلاثة اذا قالوا وفوا ، ولو عرفتهم لكنت رابعهم « (٢٣٢) !

ويقال ان عمرو بن عبيد كان يشترط لتمام التمكن من الخروج ان يجتمع له ثلثمائة وبضعة عشر رجلا من نوعه هو ، وهم عدة الدين فالتوا مع الرسول في عزوه بدر فهرموا اضعافهم من المشركين . . ويقال لذلك ان اسراره هذا النوع من الرجال - المماثل له - قد ادخل الطمينة على ابي جعفر المنصور ، حتى قال ردا على من اباه : « ان عمرو بن عبيد خارج عليك . . فقال : هو لا يرى ان يخرج على الا اذا وجد ثلثمائة وبضعة عشر رجلا مثل نفسه . وذلك لا يكون » (٢٣٣) !

ولقد كان ذلك هو ما حدث بالفعل . . فلما مات عمرو ابن عبيد سنة ١٤٤ هـ ، بدأت ثورة المعتزلة ضد العباسيين سنة ١٤٥ هـ .

ثورة المدينة :

قاد هذه الثورة محمد بن عبد الله بن الحسن ، وهو الامام الذي عقدت له المعتزلة والزيدية وغيرهما الامامة عندما اضطرب امر الامويين زمن مروان بن محمد ، والذي بايعه العباسيون قبل ان يتكثروا بيعتهم له ويفتصبوا السلطة منه ومن المعتزلة وجماعة المسلمين . .

(٢٣٢) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٥٢٢ (طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٤ هـ) .
(٢٣٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٢ . و (باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والامل) ص ٢٤ .

عطس في حضرة عمرو ، فلم يقل له : يرحمك الله ، فجعل شبيب يرفع صوته بعبارة : الحمد لله ، ثم يكررها ، فقال له عمرو : « لو أعدتها حتى تخرج نفسك ماسمعت مني : رحمتك الله » (٢٣٠) .

وكان فريق من فتيان المعتزلة ورجالها يحبذون مناخزة العباسيين بالقتال والخروج عليهم بالسيف ، ولكن مذهب عمرو في التمكن ، واستكمال شروط الخروج ، وربما تجارب الفشل أيام زيد بن علي سنة ١٢٢ هـ ويحيى بن زيد سنة ١٢٥ هـ ويزيد بن الوليد سنة ١٢٧ هـ كلها كانت تزيد من اصراره على الوقوف في تلك المرحلة عند المعارضة والمقاطعة للعباسيين ، ولقد انتقد ابو عمرو الزعفراني موقف عمرو بن عبيد هذا ، بل هاجمه قائلا له :

— « انى اخالك جيانا !

— فقال عمرو : ولم ؟!

— قال الزعفراني : لانك مطاع ، ولا تنجز هذا الطاغية !

— فقال عمرو : ويحك ! هل الجند اشد من جندهم ؟ ورجالي اشد من رجالهم ؟! اما رأيت صنيعهم بفلان ، وخذلانهم لفلان ؟! . . والله لو ددت ان سيفين اختلفا في بطنى حتى يبلغا منحري ، كلما انتهيا الى ذلك أعيدا ، وان الناس أقيموا على كتاب الله وسنة نبيه » (٢٣١) !

وقال ايوب الفزاري يوما لعمرو بن عبيد : « ما تقول في رجل رضى بالصبر على ذهاب دينه ؟! فقال : انا ذاك !

(٢٣٠) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٦ .
(٢٣١) المصدر السابق . ص ٢٣٦ .

وكان النفس الزكية ، وأخوه إبراهيم قد اختفيا عن أعين بني العباس منذ سنة ١٢٢ هـ . . . وكان السفاح يلح في طلبهما ، ويكتب الى أبيهما عبد الله بن الحسن يقول له عنهما ما قاله الشاعر :

أريد حياتاه ويريد قتلى

عذيرك من خليلك من مراد (٢٣٤) !

ولكن طلب المنصور لهما كان أشد من طلب السفاح . . . وكان نفر من بني هاشم يخفون الأمر على المنصور بقولهم : ان اختفاء محمد راجع الى معرفته بأنك قد بايعته من قبل بالخلافة ، فهو « يعلم أنك قد عرفته يطلب هذا الشأن قبل اليوم ، فهو يخافك على نفسه ، ولا يريد لك خلافا » . . . ولكن نفرا آخر حذر المنصور ، وأنبأه ان النفس الزكية يستعد للخروج ، وقال له : « والله ما آمن وثوبه عليك ، وانه لا ينام ! فرأيتك فيه ! » . . . ولقد اطلع المنصور عبد الله بن الحسن على كتاب بعثه النفس الزكية الى هشام بن عمرو التغلبي يدعو فيه الى نفسه ، فحاول عبد الله بن الحسن ، عبثا ، ان يهدىء من مخاوف المنصور . . . (٢٣٥) .

وكان المنصور يعلم ما للنفس الزكية من سمعة حسنة بين المسلمين ، وما له في اعناق الكثيرين من بيعسة تمت بالشورى والاختبار ، كما كان يعلم مذهب المعتزلة في الاستعداد للتمكن من النجاح في الثورة والوثوب . . . ولقد استقر في نفوس الناس ، حتى عامتهم ان خروج النفس الزكية أمر محتم حتى قيل : انهم « كانوا يجدون خروجه

(٢٣٤) (الافغانى) ج ٢٤ ص ٨٣١١ .

(٢٣٥) المصدر السابق . ج ٢٤ ص ٨٣١٢ ، ٨٣١٣ .

على ابي جعفر فى الرواية « (٢٣٦) والمآثورات ؟! . . . ولذلك قرر المنصور ان يحارب هذه الثورة المنتظرة بخطة ذات سبع ثلاث :

اولاها : ان يدس فى صفوفها العيون كى يختبر المواقف والاشخاص . . . فلقد ارسل يوما رسولا الى عمرو بن عبيد ، بكتاب على لسان النفس الزكية ، فقرا عمرو الكتاب ، ثم وضعه ، ولما طلب الرسول الجواب قال له : ليس له جواب ، قل لصاحبك : دعنا نجلس فى هذا الظل ونشرب من هذا الماء البارد حتى تأتينا آجالنا فى عافية ! ولم تجز عليه حيلة المنصور ودسيسته (٢٣٧) .

ولكن حيلة مثل هذه جازت على عبد الله بن الحسن . والد النفس الزكية ، فلقد بعث اليه المنصور عقبه بن سلم بن نافع بن الازدر الهنائى ، بكتاب على لسان المعتزلة القاطنين ببعض قرى نواحي خراسان ، والى عقبته وهو متنكر - على عبد الله بن الحسن ان يكتب له جوابا الى الانصار الذين أرسلوه . . . فقال له عبد الله بن الحسن : « اما الكتاب فانى لا اكتب الى احد ، ولكن أنت كتابى اليهم ، فأقرئهم السلام ، وأخبرهم ان ابنى خارج لوقت كذا . . . وكذا . . . » فأسرع عقبه الى المنصور ، وأخبره الخبر . . . (٢٣٨) .

وثانيتها : ان يضيق عليهم الخناق ويرهقهم من امرهم عسرا . . . فجند العيون والجواسيس من رقيق الاعراب ،

(٢٣٦) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥٥١ (طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٤ هـ) .

(٢٣٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ٢٠٩ .

(٢٣٨) (الافغانى) ج ٢٤ ص ٨٣١٤ .

وجعل لاحدهم البعير والآخر البعيرين ، وانطلقوا في مظان
 النفس الزكية وأخيه ، في صورته عابري السبيل والضالين
 رواردي المياه ، يظهرون فجاء ويفرون سريعاً ، ويتجسسون
 .. (٢٣٦) حتى اضطر النفس الزكية الا يقيم بمسوطن
 الا بقدر مسير البريد من موطنه هذا الى العراق (٢٤٠) ..
 ولقد اضطرته المطاردة والتضييق الي أن يذرع أقطار
 الارض من المدينة الى مكة الى الكوفة الى البصرة الى عدن
 الى السند ، راكبا البحر حيناً وسالكا الصحاري وشعاب
 الجبال احياناً ، حتى لقد سقط منه ابنه الصغير من فوق
 قمة جبل بالحجاز في احدى المطاردات ، فمات ! .. وحتى
 اضطر الى التنكر بالعمل في رفع الماء من بعض آبار المدينة
 « يناول اصحابه الماء ، وقد انغمس فيه الى رأسه » ..
 وحتى اضطر اخوه ابراهيم الى الاختفاء من المنصور في
 الكوفة عندما هجمها بعثا عنه ، فلما ضاقت عليه الارض
 فلم يجد ملجأ اضطر الى التنكر والجلوس على مائدة طعام
 المنصور ! .. (٢٤١) .

وثالثها : العمل على التعجيل بثورتهم وخروجهم قبل
 أن يكتمل لهم التمكّن والاستعداد . ولتحقيق ذلك كان
 يطمعهم ويفريهم بالكتب المزورة على السنن قواده وانصاره
 الى النفس الزكية « يدعونه الى الظهور ، ويخبرونه أنهم
 معه ، فكان محمد - « يصدق ذلك » - ويقول : لو التقينا

(٢٣٩) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٥١٩ (طبعة المعارف - احداث
 سنة ١٤٤ هـ) .
 (٢٤٠) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٣٤ (طبعة المعارف - احداث
 سنة ١٤٤ هـ) .
 (٢٤١) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ (طبعة المعارف - احداث
 سنة ١٤٥ هـ) .

مال الى القواد كلهم « (٢٤٢) ! وايضاً باعتقاله اباهم عبد
 الله بن الحسن ، واعمامهم : حسن بن الحسن ، وداود بن
 الحسن ، وابراهيم بن الحسن ، ومحمد بن عبد الله بن
 عمر بن عثمان بن عفان - وهو اخوهم لامهم : فاطمة بنت
 الحسين - وعدداً كبيراً من آل علي ، شدهم المنصور في
 الوثاق ، ومعهم نحو من اربعمائة من القبائل الموالية لهم
 بالمدينة مثل جهينة ومزينة وغيرها ، ساقهم الى السجن
 بالهاشمية في العراق ، حيث سجنوا في ظلام دامس ودائم
 حتى كانوا لا يعرفون مواقيت الصلاة « الا بأحزاب كان
 يقرؤها علي بن الحسن » ! .. ثم بدأ يقتلهم واحداً ،
 بعد واحد ، بالتدريج ..

وعندما قتلوا محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان
 اخذوا رأسه فطافوا بها في المدن ، وكانوا يحلفون للناس
 انها رأس محمد بن عبد الله ، موهمين اياهم أنه النفس
 الزكية ، حتى يتحلل الناس من بيعتهم له ، ويقلعون عن
 تعلقهم به وانتظارهم لخروجه وثورته على المنصور ! ..

ولقد اثمرت هذه الخطة ، ذات الشعب الثلاث ،
 التعجيل بخروج محمد بن عبد الله بن الحسن قبل اتمام
 الاستعداد ، حتى قال البعض عن ذلك : « ان محمداً
 اخرج فخرج قبل وقته الذي فارق عليه اخاه ابراهيم »
 وان الحاح المنصور وعامله على المدينة رياح بن عثمان
 ابن حيان المري « اخرج محمداً حتى عزم على
 الظهور » (٢٤٣) !

(٢٤٢) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٦ (طبعة المعارف - احداث
 سنة ١٤٥ هـ) .
 (٢٤٣) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ (طبعة المعارف - احداث
 سنة ١٤٥ هـ) .

العلويون ، وولد جعفر وعقيل ابني أبي طالب ، وولد عمر
ابن الخطاب ، وولد الزبير بن العوام ، وسائر قريش ،
وأولاد الانصار .. (٢٤٥) ، وشرع يرسل الولاة من قبله
الى المدن والاقاليم ، ويرسل الرسل والدعاة الى الانحاء ،
فولى على مكة الحسن بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ،
وعلى اليمن : القاسم ابن اسحاق ، وعلى الشام : موسى
ابن عبد الله .. وولى أمر السلاح : عبد العزيز بن
الداراودي .. (٢٤٦) ، وكان قد بعث باخوته وأولاده الى
البلاد دعاة لبيعته ومبشرين بظهوره وامامته ، فبعث الى
مصر ، على بن محمد ، والى خراسان : عبد الله بن محمد ،
والى اليمن : الحسن بن محمد ، والى الجزيرة : موسى بن
عبد الله ، والى الرى : يحيى بن عبد الله ، والى المغرب :
ادريس بن عبد الله .. كما أن البصرة كان بها أخوه
ابراهيم بن عبد الله بن الحسن .. (٢٤٧) .

ولقد وصل خبر ظهور النفس الزكية الى المنصور وهو
بمكان على نهر دجلة يدعى « الخلد » ، فاستشار أصحابه ،
فبشروه بفشل ثورة محمد بن عبد الله ، لان المدينة لاتملك
مقومات الصمود والصبر على الحصار ، فهى بلد لا مال
فيها ولا رجال ، ولا سلاح ولا كراع ، أهلها « ليسوا بأهل
حرب ، بحسبهم ان يقيموا شأن انفسهم ! » ، وطلبوا منه
أن يوجه جيشه ويجمع جموعه لما سيحدث بالبصرة ،
مركز الاعتزال وشيعة العلويين .. فشرع المنصور فى ذلك

(٢٤٥) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٣ .

(٢٤٦) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥٦١ (طبعة المعارف - أحداث

سنة ١٤٥ هـ .

(٢٤٧) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٤ .

هكذا اجبرت خطة المنصور النفس الزكية على اجهاض
الاستعداد للخروج .. فأعلن ثورته بالمدينة فى أول رجب
سنة ١٤٥ هـ - ويقال لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة -
ولقد اهتزت المدينة لظهوره فيها - وكانوا ينادون عليه :
المهدى ! المهدي ! - واضطرب الأمر حتى أسرع الناس
لشراء الطعام ، فباع البعض حلى نسائه ! .. وهجم محمد
ابن عبد الله بأنصاره على السجن فأفرج عن فيه ، ووضع
الوالى وأصحابه مكانهم - واستولى على بيت المال ...
وخطب فى الناس خطبة أدان فيها اغتصاب العباسيين
للحكم والخلافة ، وأعلن « ان أحق الناس بالقيام بهذا
الدين أبناء المهاجرين الاولين والانصار المواسين » .. وكان
شعاره وشعار ثورته اللون الابيض ، فبيض وبيض الناس ،
على حين كان السواد شعار العباسيين .. وأعلن فى الناس
ان البيعة قد تمت له ، وانها عامة وشاملة ، وقال : « والله
ماجئت وفى الارض مصر يعبد الله فيه الا وقد أخذ لى فيه
البيعة .. » .. وجعل فى ولاية المدينة : عثمان بن محمد
ابن خالد بن الزبير ، وعلى قضائها : عبد العزيز بن المطلب
ابن عبد الله المخزومى ، وعلى شرطتها : أبا القلمس عثمان
ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعلى ديوان
العطاء : عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المنصور
ابن مخزومة .. وأفتى بالخروج معه وتأييده مالك بن أنس
ولما سأله الناس : ان فى أعناقنا بيعة لآبى جعفر ؟ قال :
« انما بايعتم كارهين ، وليس على كل مكره يمين ! »
فأسرع الناس الى بيعة النفس الزكية .. (٢٤٤) ، وبأيعه

(٢٤٤) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ - ٥٦٠ (طبعة

المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

وماله « .. ولكن نفرا من أهل المدينة استعاذوا بالله من الخروج منها ، فهي مدينة الرسول ، وروى أحدهم عن الرسول حديثا يقول فيه : « رأيتني في درع حصينة ، فأولتها : المدينة » .. وطلبوا منه أن يبقى في مدينة الرسول ، فهي الدرع الحصينة !

ولم يكن أنصار النفس الزكية يشكون من قلة ، فالي جانب أهل المدينة ، عامة ، كانت معه كل القبائل التي تحيط بها ، ومن بينها : جهينة ، ومزينة ، وسليم ، وبنو بكر ، وأسلم ، وغفار .. ولكن المدينة لم تكن صالححة للصمود في الحصار ، خاصة بعد أن قطعت عنها امدادات مصر والشام ..

ولقد بدأ جيش المنصور حصاره لها في اليوم الثاني عشر من رمضان سنة ١٤٥ هـ ، فسد منافذها بالخيل والرجال والسلاح الا منفذا واحدا في ناحية مسجد أبي الجراح كى يفر منه من يرغب في الهرب من جيش محمد ابن عبد الله أو أهل المدينة .. ولما اشتد الحصار خطب النفس الزكية في أنصاره ، وقال : « أيها الناس ، ان هذا الرجل - « عيسى بن موسى » - قد قرب منكم في عدد وعدة ، وقد حلتكم من بيعتي ، فمن أحب المقام فليقم ومن أحب الانصراف فلينصرف ! فتسللوا حتى بقى في شذمة ليست بالكثيرة » بعد أن كانوا نحوا من مائة ألف ! ودار القتال شديدا بين الفريقين ، وأبلى أصحاب محمد ابن عبد الله بلاء حسنا ، وكان على راياتهم شعار النبي يوم حنين : « أحد ، أحد ! » ولكنهم هزموا في يوم الاثنين ، الرابع عشر من رمضان سنة ١٤٥ هـ ، وقتل النفس الزكية ، وقطعت رأسه فأرسلت الى المنصور ،

لساعته .. كما شرع في حصار المدينة اقتصاديا ، فمنع الطعام والحبوب التي تأتي المدينة من الشام عن طريق حصارها عند وادي القري (٢٤٨) ، وطلب الى والى مصر ان يسد خليج أمير المؤمنين الذي حفره عمرو بن العاص عام الرمادة سنة ٣٣ هـ كى تصل عن طريقه الحبوب والغذاء من مصر الى بحر القلزم ، أمر بسده حتى لاياتى الى المدينة مدد من أنصار النفس الزكية بمصر (٢٤٩) .. ثم كتب الى كل امراء البلاد أن يرسلوا اليه الاجناد ، بحيث يتوالى وصولها كل يوم ، وكانت الكوفة مركز التجمع والاستعداد لخروج البصرة وثورتها المنتظرة ..

أما المدينة فلقد أرسل اليها جيشا من جند خراسان ، يقوده عيسى بن موسى بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس ، ومعه محمد بن أبي العباس السفاح .. وجهاز هذا الجيش تجهيزا عاليا ، وأغدق عليه المال والمسيرة والسلاح والخيل والبغال ..

ولقد أدرك النفس الزكية حرج مركزه في المدينة ، وضعف امكانياتها في الصمود والقتال ، فاستشار أنصاره ، فحبذ البعض الخروج عنها الى مصر ، وقالوا له : « لست تعلم أنها أقل بلاد الله فرسانا وطعاما وسلاحا ، وأضعفها رجالا ؟ فقال : بلى ، فقالوا : تعلم أنك تقااتل أشد بلاد الله رجالا وأكثرها مالا وسلاحا ؟ فقال : بلى ، فقالوا : الراى أن تسير بمن معك حتى تأتي مصر ، فوالله لا يردك واد ، فتقاتل الرجل بمثل سلاحه وكراعه ورجاله

(٢٤٨) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥٧٨ (طبعة المعارف - احداث

سنة ١٤٥ هـ)

(٢٤٩) القلفشندى (صبح الاعشى) ج ٣ ص ٢٩٨ .

حيث طيف بها في الآفاق .. أما أصحابه الذين صمدوا معه في القتال فقتلوا ، ثم صلبوا صفين على جانبي الطريق مابين « ثنية الوداع » حتى دار عمر بن عبد العزيز . ووقف أمام كل صليب حارس يحول دون الجثة ودون أهلها حتى لا يواروها التراب ، ودام ذلك ثلاثة أيام ، حتى تأذى الناس من الرائحة ، فأمر عيسى بن موسى بالجثث فألقيت من فوق جبل سلع لتسقط في « المفرح » مقبرة اليهود (٢٥٠) !

وهكذا أخفقت هذه الثورة التي قادها النفس الزكية كي يعيد بها الخلافة شورى ، وأجهضت عندما فقدت شرط التمكّن الذي كان عمرو بن عبيد شديد الحرص على التمسك به والتأكيد عليه .

ثورة البصرة :

لم تكن ثورة البصرة التي قادها ابراهيم بن عبد الله بن الحسن ، أخو النفس الزكية ، مستقلة عن ثورة المدينة التي تحدثنا عنها ، بل كانت جزءا منها وتابعة لها .. فلقد كان محمد و ابراهيم معا ، يدبران ويختفیان ، كما كانا عضوين في تنظيم المعتزلة ومن أئمة هذا التنظيم .. ولقد كان الاجل المضروب بينهما لاعلان الثورة في الحجاز والعراق في آن واحد لم يحن بعد عندما نجحت خطة المنصور في اجبار النفس الزكية على التعجيل بظهوره واعلان ثورته بالمدينة ، ولذلك يروى البعض أن نبا ظهور

(٢٥٠) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٥٧٧ - ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩٧ ، ٦٠١ ، ٦٠٣ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ)

النفس الزكية عندما جاء الى ابراهيم بالبصرة ، مع امره له بالظهور واعلان الثورة هو ايضا ، اصاب ابراهيم الرعب والغم والوجوم .. ولكن أصحابه سهلوا عليه الامر .. (٢٥١) ، وكان ابراهيم مختفيا قبل ذلك في البصرة ، يتردد بينها وبين الكوفة ، ويأخذ البيعة لآخيه النفس الزكية بامرّة المؤمنين .. وكان والي البصرة من قبل ابي جعفر المنصور - سفيان بن معاوية - يميل الى غض الطرف عن نشاطه الثوري ضد الدولة ، بل لقد قيل انه بايعه سرا ، وضلل اثنين من قادة المنصور كانا قد حضرا يرقبان الامر ويتجسسان أخبار ابراهيم ، وفي الليلة التي ظهر فيها ابراهيم - اول ليلة من رمضان سنة ١٤٥ هـ - دعاها سفيان عنده ، فاحتبسهما حتى يسهل لابراهيم الخروج ، فخرج ابراهيم بأنصاره ، واقتحم السجن فأخرج من فيه من المعارضين ، وكانت عسدة جند جيش ابراهيم الذين يأخذون العطاء من ديوانه يوم خرج أربعة آلاف ، فيهم كوكبة من فرسان المعتزلة وأبرز المقاتلين الذين قاتل بعضهم في ثورة يزيد بن الوليد وما بعدها من الوقائع وأيام اللقاء ..

ولقد استقر الامر لابراهيم في البصرة والاهواز وفارس وأكثر سواد العراق ، ولما بلغه خبر مقتل النفس الزكية ، حول أنصاره البيعة بالامامة له ، وازدادت عزيمتهم وتصميمهم على قتال المنصور ، لان من يقتل النفس الزكية لا بد أن يكون جديرا بالعداء مستوجبا للقتال ، وبعبارة الطبري : فان ابراهيم لما اتاه نعي أخيه .. « أخبر الناس

(٢٥١) المصدر السابق . ج ٧ ص ٦٢٨ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ)

.. فازدادوا في قتال أبي جعفر بصيرة ! « وعند ذلك خرج ابراهيم بجيشه « في المعتزلة وغيرهم من الزيدية ، يريد محاربة المنصور » (٢٥٢) ، وكان ذلك بعد العيد ..

والتقى ابراهيم بجيشه مع جيش المنصور في « باخمرى » من أرض « الطف » على مسافة ستة عشر فرسخا من الكوفة (٣٥٣) ، وكان على جيش المنصور عيسى بن موسى ، الذي قاتل النفس الزكية بالمدينة في رمضان .. وكساد النصر أن يكون من نصيب ابراهيم وجيشه ، بل لقد بدأ أصحاب عيسى بن موسى في الفرار .. وكان الحر شديدا ، فتضايق ابراهيم من « قبائه الزرد » ، ففك أزراره ، فنزل الزرد الى ما تحت ثدييه ، وحسر عن لبتة (٢٥٤) ، فاته نشابة عائرة - « أي نبل لا يدرى من رمى به » - فأصابته في لبتة ، فعانق فرسه ، وتقهقر ، فاستدار أصحاب عيسى بن موسى ، وشغل أصحاب ابراهيم بأمره ، فدارت الدائرة عليهم ، « فقتل ابراهيم وقتلوا عن آخرهم وقتلت المعتزلة بين يديه صبورا وكان فيهم بشير الرحال - من أئمة المعتزلة - يقاتل بين يدي ابراهيم ، وعليه مدرعة صوف ، متقلدا سيفا حمائله تسعة ، تشبها بعمار ابن ياسر ! .. وكان بشير زاهدا ، سمي بالرحال لأنه كانت له رحلة للحج كل عام ، وهو القائل يعبر عن بفضه للمنصور : ان في قلبى حرارة لا يسكنها الا برد العندل

(٢٥٢) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ١٥٤ .
(٢٥٣) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٥ .
(٢٥٤) اللب : موضع القلادة من الصدر .

او حر السيف ! (٢٥٥) .. « . ولقد أسكنها حر السيف عندما قاتل ثم قتل مع وجوه أصحابه في يوم الاثنين لخمس ليال بقين من ذى القعدة سنة ١٤٥ هـ ، أي بعد ظهور ابراهيم في البصرة بثلاثة أشهر الا خمسة أيام ..

والدور الذي نهض به قادة المعتزلة في ثورة البصرة يتحدث عنه قتال رجالاتهم في معارك هذه الثورة ، وخاصة يومها الاخير ، كما يتحدث عنه دورهم في الجهاز الادارى والعسكرى الذى أقامته هذه الثورة منذ اعلانها ، فكانت قيادة الشرطة في المعتزلة ، تولاها ابراهيم بن نائلة العشمى ، وكان خليفة ابراهيم بن عبد الله بن الحسن . وكان على القضاء عباد بن منصور .. أما مقدمة الجيش فكان عليها المضاء بن القاسم الثعلبى .. وكان صاحب راية القتال عبد الله بن خالد بن عبيد الله الجدلى .. وكان الوالى على فارس : عمرو بن شداد .. كما كان هناك كثيرون من الفرسان ، ورماة الحدق (٢٥٦) ، الذين تحدث عنهم البلخى والحافظ والقاضى عبد الحار .. ولما انهزمت الثورة فر عدد من الذين نحا من القتال الى بلاد المغرب - وفيهم بعض اولاد بشير الرحال - فلحقوا بمعتزلتها ، وأسهموا في نشر الاعتزال هناك (٢٥٧) .

(٢٥٥) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ١٥٤ . و (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٣ .
(٢٥٦) الحدق - تضبط بفتح الحاء والذال - والحدقة : سواد العين الاعظم . والمراد : مهرة الرماة .
(٢٥٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٢ - ٢١٥ . و (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٦٢٢ - ٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٢٣ ، ٦٢٨ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ . (طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٥ هـ) . و (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل) ص ٢٤ .

الفصل الخامس

حزبية المعارضة والتأييد

كانت ثورة المعتزلة سنة ١٤٥ هـ هي آخر ثورات المعتزلة المسلحة ، ونهاية نشاطهم المسلح ضد العباسيين ، وبعدها تميز نشاطهم من نشاط الزيدية ، وبدأت الزيدية تواصل مسيرة الخروج والمقاومة المسلحة ، منفردة بقيادة ذلك النمط من انماط التغيير للسلطة ، ومحتفظة في ذات الوقت بعلاقات فكرية تربطها بالمعتزلة ، ومتمتعة ، في نشاطها هذا ، بتأييد قطاع من المعتزلة ، هم مدرسة البغداديين على وجه التحديد ..

ففي خلافة المأمون خرج وثار الامام الزيدى محمد بن ابراهيم بن طباطبا « المتوفى سنة ١٩٩ هـ سنة ٨١٤ م » .. وبعد موته بايعت الزيدية لمحمد بن محمد بن زيد بن علي .. كما ظهرت في بلاد الطالقان بخراسان دعوة زيدية قادها محمد بن القاسم بن عمر بن علي بن الحسين سنة ٢١٩ هـ ، وبايعته الزيدية اماما مهديا ... وفي سنة ٢٥٠ هـ ظهر في الكوفة يحيى بن عمر بن الحسين بن عبد الله بن اسماعيل بن جعفر بن ابي طالب ، وقاد الزيدية في ثورته وثورته ضد العباسيين .. وفي نفس التاريخ قامت دولة زيدية ، كثرمة لثورة زيدية ، في

هكذا قامت ثورة المعتزلة ضد المنصور سنة ١٤٥ هـ ، فاستمرت ما بين المدينة والبصرة خمسة أشهر قبل أن تهزم أمام تفوق جند الخراسانيين . وهكذا اضساف المعتزلة الى قائمة الائمة الذين استحقوا الامامة بالاختيار والبيعة ، والعقد : محمد بن عبد الله بن الحسن ، واخاه ابراهيم ، لانهم - كما يقول القاضي عبد الجبار - : « ثبت في جملتهم من يصح بيعته اقامة الامام ، خصوصا ابراهيم فان عامة اصحابه كان من المعتزلة » (٢٥٨) .

طبرستان « ٢٥٠ - ٣١٦ هـ » .. وفي سنة ٢٨٨ هـ
تأسست في صنعاء ، باليمن أشهر دول الزيدية وأهمها ،
عندما بويع بالامامة يحيى بن الحسين سنة ٢٨٨ هـ ..
(٢٥٩) ، وهي الدولة التي ظلت قائمة حتى اسقطتها ثورة
اليمن سنة ١٩٦٢ م .

كان هذا هو الاستمرار الزيدى في المقاومة المسلحة
والخروج .. اما المعتزلة فانهم سلكوا للمقاومة سبلا اخرى
لم يكن من بينها الخروج المسلح ، ربما لفقد شرط التمكين
وتخلف ضمان النجاح ، وربما لعبرة الفشل فيما تقدم لهم
من ثورات ، وربما لتزايد النشاط الفكرى والعقلى الذى
استدعاه قيام التحديات الفكرية التى ظهرت من الشعبوية
وفرق المانوية والمجوس ، وكذلك الغنوصية والنساطرة
ثم النصراني واليهود .. وما تطلبه ذلك من الاهتمام
بالفلسفة ، وفلسفة اليونان خاصة ، وادوات الجدل
العقلى ، ومنطق أرسطو بالذات ، مما طبع المعتزلة بالطابع
الفلسفى الغالب ، وكثر فى صفوفها الفلاسفة والحكماء ،
وباعد بينها وبين جماهير العامة ، فابتعد بها عن امتلاك
وقود الثورة ، وأثقل خطاها على درب الثورة بقيود
الحكمة والرزانة التى هى شأن الفلاسفة وطابع أصحاب
النظر العقلى وديدن الحكماء .

• اما السبل التى سلكتها المعتزلة فى معارضة الدولة
العباسية ، فلقد كانت كثيرة ومتنوعة ..

* فهم قد تصدوا للفكر الشعبوى الذى أسفر عن
وجهه ، وكذلك الذى استتر بمذاهب الفرس وفكرها
الدينى القديم ، وما أدخله أصحاب هذا الفكر فى المجتمع

(٢٥٩) (ثورة زيد بن على) ص ١٥٦ - ١٦٢ .

العباسى من زندقة ونحال والحداد وسجون . استخدموها
كأسلحة لتسفيه احلام العرب وهدم عقائد الاسلام .. ومن
يقرا الجزء الخامس من « المبنى » نقاض القضاة عبد الجبار
ابن احمد يعلم جهد المعتزلة فى محاربة الفرق التى
ظهرت فى ذلك العصر كى تجتث العروبة والاسلام من
الاساس ..

* وهم قد ظلوا على موقف النقد والمعارضة للعباسيين
مما جر عليهم الاضطهاد والسجن والتعذيب ، ولقد استمر
ذلك حتى عهد المأمون « ١٩٨ - ٢١٨ هـ - ٨١٢ - ٨٣٣ م »
فدخل السجن فى عهد الرشيد أبرز قادة المعتزلة ومفكريهم
سجنهم بالجملة ، وأصدر أوامره بمنع فكرهم والجدل
فى نظرياتهم ، وتحريم علم الكلام ، الذى كانوا هم فرسانه
وأول من أنشأه فى الثقافة الاسلامية ، حتى اضطر - كما
سبق أن ذكرنا فى القسم الاول من هذه الدراسة - الى
الإفراج عن نفر منهم كى يناظروا « السمنية » فى بلاط
ملك السند عندما تحدى فكر الاسلام ، وأرسل بذلك
الى الرشيد .. ومن الذين سجنوا فى ذلك العهد بشر بن
المعتمر ، وثمامة بن أشرس .. وغيرهما كثيرون ..

* على أن أهم مظهر يجسد معارضة المعتزلة للعباسيين
فى ذلك العصر كان تأسيس مدرسة المعتزلة البغداديين
.. تلك المدرسة التى كان تأسيسها فى النصف الثانى من
القرن الثانى الهجرى ، أى عقب فشل ثورة سنة ١٤٥ هـ
والتي كان مؤسسها بشر بن المعتمر « المتوفى سنة ٢١٠ هـ
٨٢٥ م » .

وكل الذين أرخوا للمقالات ، وكذلك الذين أشاروا فى
دراساتهم الى المعتزلة ومدارسها وتياراتها ، يتحدثون عن

ثورات العلويين ، زيدية وغير زيدية ، . ومارسوا ضدهم ما مارسه الامويون ضد الهاشميين . . فكان تفضيل مدرسة البغداديين المعتزلية لعلى بن ابي طالب موقفا سياسيا تعاطفت فيه وبه هذه المدرسة مع العلويين المضطهدين ، واتخذت به موقفا مناونا ومعارضاً لسلوك العباسيين هذا ، بعد ان عجزت عن المناوأة والمعارضة بالثورة والسيف والخروج . . فهو اذا موقف سياسى ، وليس مجرد جدل عقيم حول قضية عقيمة عفى عليها الدهر وتجاوزها الزمان ! . .

أما مدرسة المعتزلة البصريين فانها هى التى استمر اعلامها يرون فى التفضيل ، وترتيب الصحابة فيه ، نفس مذهب أسلافهم الذين عاشوا قبل تأسيس بغداد ، أى قبل العصر العباسى ، وسميت « بالبصريين » ، لان البصرة كانت فى ذلك التاريخ السابق موطن قيادة المعتزلة الذين قرروا هذا المذهب فى التفضيل . .

فهذا التمايز والخلاف الذى حدث بين المعتزلة ، كان المظهر المجسد للموقف السياسى الذى اتخذوه من الدولة العباسية ، عندما كان رفضهم للحكم العباسى يعبر عنه تأسيس مدرسة البغداديين الرافضة لقهر بنى العباس لثورات العلويين ونشاطهم السياسى ، وهو الرفض الذى استمر فى التعبير عن الموقف العام للمعتزلة ، حتى جاءت اواخر سنوات حكم الرشيد ، فبدأ فى المعتزلة تيار يهادن العباسيين ، ثم يمنحهم قدراً متزايداً ونامياً من التأييد ، فتبلور هذا التيار فى مدرسة المعتزلة البصريين . .

واذا كانت نشأة مدرسة المعتزلة البغداديين قد ارتبطت بالسياسة ، كما أشرنا ، فان الحال كان كذلك

وجود مدرستين فى صفوف المعتزلة ، . على العهد العباسى ، مدرسة البصريين ومدرسة البغداديين . . دون ان يدبر واحد منهم الأسباب التى اوجدت تلك الخلافات العنصرية ، مما استتبع قيام مدرستين فى اطار الاعتزال . . وقبل ان نقدم تفسيرنا لهذه الظاهرة ، نود ان ننبه الى ان هذه التسميات - البصريين والبغداديين - لا تعنى ان هذا التمايز والاختلاف قد حكمته أسباب جغرافية ، فسن بين من عاش ببغداد من أئمة المعتزلة من كان فى تيسار المعتزلة البصريين ، ومن بين المعتزلة البغداديين من لم يكن مستقره فى بغداد . . فهما مدرستان تتمايزان فكريا ، لا جغرافيا . . اما سر تسمية احدهما بالمعتزلة البصريين ، والثانية بالبغداديين فراجع الى القضية التى من اجلها تم هذا التمايز والاختلاف فى اطار الاعتزال . .

فلقد مر فى الحديث عن الفضل ، والافضل ، والمفضول - بالقسم الثانى من هذه الدراسة - . . ان قدامى المعتزلة ، أى أولئك الذين سبقوا عصر تأسيس بغداد « ١٤٥ هـ ٧٦٢ م » على يد المنصور العباسى ، كانوا يفضلون : ابا بكر ، فعمر ، فعليا ، فعثمان . . وان مدرسة المعتزلة البغداديين ، أى الذين ظهوروا فى العصر العباسى ، بعد تأسيس بغداد ، قد اجتمعوا على تفضيل على بن ابي طالب على سائر الصحابة . . فتفضيل على كان هو القضية التى اوجدت ماسمى بمدرسة المعتزلة البغداديين ، وهى قضية اثارها هذا النفر من أئمة المعتزلة فى العصر العباسى ، اى عندما اغتصب العباسيون السلطة ، وضربوا وقهروا الثورة المعتزلية التى كان العلويون يحاربون فيها مع المعتزلة ، ثم استمروا فى قهر

أيضا في نشأة مدرسة المعتزلة البصريين . . فلقد أشرنا من قبل الى ان اغتصاب العباسيين للسلطة والدولة والثورة من المعتزلة كان ثمرة لغلبة تيار العنصر الشعبي الخراساني ، الذي قاده أبو مسلم الخراساني ، على التيار القومي العقلاني الذي كان يمثله المعتزلة ومن والاهم ، ولم يؤد قتل المنصور لأبي مسلم « ١٣٧ هـ ٧٥٤ م » الى تخليص الدولة من نفوذ ذلك التيار ، وانما الذي حدث هو استبدال قبضة أبي مسلم العسكرية الفظة في تعاملها مع الخلفاء الذين صنعهم ، بقبضة البرامكة الناعمة المترفة التي تملك الوزارة والنفوذ ، وتحتضن التيارات العسكرية الشعبية ، وترعى أصحاب العقائد القديمة والنحل التي يناصرها المعتزلة العدا . . ولذلك فاننا نريد ان نلفت النظر الى ذلك العام ١٨٨ هـ - سنة ٨٠٣ م الذي تخلص فيه الرشيد من نفوذ هذه الاسرة وحكمها بما سمي « بنكبة البرامكة » ، وأن نؤرخ به لعهد جديد بدأ فيه العباسيون مرحلة حاولوا فيها الافلات من قبضة التيار الشعبي الخراساني الذي صنع خلافتهم ، وأن يقيموا نوعا من التوازن بين عناصر الامة والاصول الحضارية لإجناس رعاياها ، وذلك طلبا لاسترداد السلطة والنفوذ الذي استأثرت به الاسرة البرمكية ، وتقربا الى العناصر المعارضة والثائرة ، واستهدافا لبلورة الشخصية الموحدة للامة الواحدة ، مستفيدين من حالة الرخاء والامن التي سادت عصر الرشيد ، والتي جعلت الدولة لا تحتاج كثيرا ، كما كان الحال في الماضي ، للقبضة الخشنة للجنود الخراسانيين .

ونحن نريد أن نربط بين التخلص من نفوذ البرامكة .

وبين افراج الرشيد ، بشكل جماعي ، عن أئمة المعتزلة المسجونين ، فليس ماتقدمه كتب المقالات والفرق من سبب لذلك بالمقنع وحده ، فهي تقول : انه أفرج عنهم لينظروا رجلا من السمنية في بلاط ملك السند (٢٦٠) ! وتلك ، لعمرى ، مهمة لا تحتاج للافراج عن حزب سياسي وفرقة مذهبية بكاملها ، وتخفيف ما فرض عليها وعلى فكرها ونشاطها من قيود . . اذ أن ذلك الهدف المتواضع يكفي فيه الافراج عن مناظر أو اثنين ، مثلا ، اما اطلاق سراح المعتزلة ، أعداء الشعوبية ، والذين قاتلوا ضد سيطرة الجند الخراساني على الدولة العربية الاسلامية ، فاننا نراه ثمرة من ثمرات الجهد الذي بذله الرشيد لتخليص الدولة من تلك السيطرة التي كانت للشعوبية عليها بنكبته للبرامكة سنة ١٨٨ هـ .

ويؤكد مذهبنا هذا أن الرواية تذكر أن الرشيد قد اعتقل بشر بن المعتز لأنه قيل له : ان بشرا « رافضي » ، أي علوي شيعي ، فلما قال بشر في سجنه شعرا بوضوح مذهبه ، وجاء في هذا الشعر قوله عن مذهب المعتزلة :

لسنا من الراضية الفلاة

ولا من المرجئة الجفاة

لا مفرطين ، بل نرى « الصديقا »

مقدما والمرضى « الفاروقا »

فبرا من عمرو ومن معاوية

ونقل هذا القول الى الرشيد « أفرج عنه » (٢٦١) ! . فهو افراج سياسي ، لاسباب فكرية وسياسية ، وهو

(٢٦٠) (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل) ص ٢١ .

(٢٦١) المصدر السابق . ص ٣٠ .

تعبير عن تحول جزئي في موقف الدولة من المعتزلة ، جاء
ثمرة لضرب النفوذ الشعبي الذي كان البرامكة يمثلونه
حقيقة ويرعونها عمليا في أوساط الفكر والادب ودواوين
الحكم ببغداد ومختلف الاقاليم ..

ونحن نقول : ان هذا التحول في موقف الدولة العباسية
كان جزئيا ، ولم يكن كلياً ، لاننا نقيسه بمقاييس المعتزلة
الفكرية والسياسية ، فهم قد ظلوا على موقفهم من أن نظام
الحكم العباسي ملكي وراثي ، وليس بالخلافة السوروية ،
وعلى موقفهم من معارضة قهر العباسيين للعلويين
واستبعادهم لهم من مراكز الحكم ودوائر النفوذ والتأثير
.. ولذلك فان اطلاق الرشيد لسراح المعتزلة لم ينسبه
معارضة المعتزلة للحكم العباسي ، اذ استمرت المعارضة ،
بل والرفض ، قائمين في صفوف المعتزلة البغداديين ، على
حين بدأ تيار المهادنة والتأييد لبنى العباس ، في صفوف
المعتزلة ، ينمو ويتبلور في شكل مدرسة المعتزلة
البصريين ، وخاصة في عهد : المأمون « ١٩٨ - ٢١٨ هـ -
٨١٣ - ٨٣٣ م » والمعتصم « ٢١٨ - ٢٢٨ هـ - ٨٣٣ -
٨٤٢ م » والواثق « ٢٢٨ - ٢٣٣ هـ - ٨٤٢ - ٨٤٧ م » وهم
الخلفاء الذين تعاطفوا مع الفكر الاعتزالي ، وبلغ نفوذ
المعتزلة على عهدهم قمة ما بلغه من ازدهار ..

واذا شئنا امثلة نضربها لمعارضة المعتزلة البغداديين ،
بل ورفضهم لسلطة الدولة العباسية ، ومقاطعتهم أجهزة
دولتها ووظائف دواوينها وادانتهم لنمط الحياة فيها ..
فان هناك الكثير من هذه الامثلة .. فمنها ، على سبيل
المثال :

١ - موقف ابي موسى عيسى بن صبيح المرادار « المتوفى

سنة ٢٢٦ هـ سنة ٨٤٠ م » على عهد المعتصم - ولقد كان
المرادار زاهدا عابدا ، حتى لقب براهب المعتزلة - وكان
موقفه من العباسيين ، بمن فيهم المعتصم ، الذي كان
معتزليا ، هو موقف الرفض والادانة ، بل لقد افتى بكفر
من يخدم الدولة وسلطانها ، وحكم انه لا يرث ولا يورث !
على حين أن غيره من البغداديين المعتزلة كان يقول ، فقط
بفسق « من لا يس السلطان » حتى من المعتزلة البصريين !
والبغدادى يحكى هذا الراى عن المرادار ، ويعجب كيف لم
يقتله العباسيون ، فيقول : « والعجب من سلطان زمانه ،
كيف ترك قتله ، مع تكفيره اياه وتكفير من خالطه؟! » (٢٦٢)

٢ - موقف ابي محمد جعفر بن مبشر الثقفي « المتوفى
سنة ٢٣٤ هـ سنة ٨٤٨ م » ، على عهد الواثق - الذي
كان معتزليا أيضا - فلقد رفض ابن مبشر أن يتعاون مع
الدولة ، أو أن يلى القضاء فيها ، واستنكر قبول هداياها
بل ورفض أن يستقبل الوزير المعتزلى أحمد بن ابي دؤاد
.. ولما قال الواثق لابن ابي دؤاد : « لم لا تولى اصحابك
- « اى المعتزلة » - القضاء ، كما تولى غيرهم؟! » قال
ابن ابي دؤاد : « يا أمير المؤمنين ، ان اصحابك تمتنعون
من ذلك ، وهذا جعفر بن مبشر ، وجهت اليه بعشرة
آلاف درهم فأبى أن يقبلها ، فذهبت اليه بنفسه ،
واستأذنت ، فأبى أن يأذن لى ، فدخلت من غير اذن ،
فسل سيفه في وجهي ، وقال : الآن حل لي قتلك ! ..
فانصرفت عنه . فكيف أولى القضاء مثله؟! » (٢٦٣) .

(٢٦٢) (الفرق بين الفرق) ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢٦٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٦٩ . و (باب ذكر

المعتزلة) ص ٤٤ .

بالشعبوية والزندقة .. ولقد هجا ابن ابي دؤاد بقصيدة
قال فيها :

لقد اصبحت تنسب في ايساد
بان يكنى ابوك : ايسا دؤاد
فلو كان اسمه عمرو بن معدى
دعيت الى زييد او مسراد
لئن افسدت بالتخويف عيشي
لما اصلحت اصلك في ايساد
وان تك قد اصبحت طريف مال
فبخلك باليسير من التلاد (٢٦٧) !

فهذه امثلة من مواقف المعتزلة البغداديين الذين ظلوا
على رفضهم للسلطة العباسية ، والمعارضة لها ،
والمقاطعة لجهاز حكومتها ، والذين كان تفضيلهم لعلي
ابن ابي طالب وتقديمهم له ، وتعاطفهم مع العلويين - حتى
سموا شيعة المعتزلة - موقفا سياسيا رفضوا به سلطة
بنى العباس وسلطانهم ..



اما تيار المعتزلة الذي ظل ، في قضية التفضيل ، على
مذهب قدماء المعتزلة من اهل البصرة ، والذي سمي لذلك
بالمعتزلة البصريين ، تميزا له عن تيار المعتزلة البغداديين ،
فلقد اتخذ من الدولة العباسية ، خاصة في عهد المأمون ،
والمعتصم ، والوائق موقف المساندة والتأييد .

ولم يكن تأييده هذا يعنى التخلي عن فكر المعتزلة في
الامامة ورفض النظام الملكي في توارث الخلافة ، لان عهد

(٢٦٧) (الاغانى) ج ٢٠ ص ٦٩٢٩ ، ٦٩٤٠ .

٣ - ومثل جعفر بن مبشر ، في موقفه ، موقف ابي
الفضل جعفر بن حرب الحمداني « ١٧٧ - ٢٣٦ هـ ٧٩٣
- ٨٥٠ م » ، فعندما تمذهب بمذهب المعتزلة البغداديين ،
ترك مناصبه في الدولة ، وكانت من كبار المناصب ،
وتخلص من الاموال التي احتازها اثناء ملاسته لخدمة
الدولة ، حتى ماكان منها ملابس يستر بها جسده .. في
قصص تروى عن موقف دونه مواقف القديسين (٢٦٤) !

٤ - موقف ابي عمران موسى بن الرقاش - « من
الطبقة السابعة في طبقات المعتزلة » - ، وكان يقيم الدولة
العباسية تقييما يرى به ان دارها « دار كفر » ، ويحرم
« المكاسب » التي تاتي في ظلها وظل سلطتها وسلطانها
(٢٦٥) !

٥ - موقف محمد بن اسماعيل العسكري « من الطبقة
السابعة في رجالات المعتزلة » - .. وكان يناوىء الدواة
العباسية ، ويحقر شأنها ، الى الحد الذي وصف فيه
كتاب السلطان بقوله : « هذا الكتاب أهون على من
التراب » (٢٦٦) !

٦ - موقف سعيد بن حميد بن بحر - « وكان وجها من
وجوه المعتزلة » .. فلقد أدت معارضته لاحمد بن ابي
دؤاد الى دخوله السجن عندما اتهمه ابن ابي دؤاد

(٢٦٤) آدم متز (الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري) ج ٢
ص ٨٦ . ترجمة د . محمد عبد الهادي ابوريدة . طبعة بيروت سنة

١٩٦٧ م .

(٢٦٥) (باب ذكر المعتزلة) ص ٤٤ .

(٢٦٦) المصدر السابق . ص ٤٠ .

المأمون - من وجهة نظر هذا التيار - كان يمثل تغييرا
 اساسيا في طبيعة السلطة يستدعي ، بالتبعية ، تغييرا
 اساسيا في الموقف منها والتقييم لها . . ونحن نستطيع ان
 نكشف هذا التغير الذي طرأ على السلطة في حقيقتين
 رئيسيتين :

الاولى : ان موقف السلطة من نظام توارث العرش
 قد طرأ عليه تغير يبتعد بها عن طبيعة النظام الملكي . . .
 فلقد مر بنا رفض عمرو بن عبيد لعهد المنصور لابنه المهدي
 بولاية العهد ، لانه لا يصلح لها ، ولانه في اطار الوراثة ،
 وهو الامر الذي يرفضه اغلب مفكري الاسلام ، كما اشرنا
 عند الحديث عن ولاية العهد ، اذ منعوا ان يعهد الامام
 بها الى احد من اصوله او فروعها ، وجعلوا امضاء ذلك
 مشروطا برأى اهل الاختيار ، اى جعلوا العهد كلا عهد . .
 أما التغير الذي أحدثه المأمون فكان ذلك الذي قام به
 في سنة ٢٠٢ هـ سنة ٨١٧ م عندما أنهى الموقف العباسي
 التقليدي الذي يمارس الاضطهاد والقهر ضد العلويين .
 فعقد ولاية العهد الى امام علوي هو علي بن موسى الرضا ،
 وعقد له علي ابنته كذلك (٢٦٨) . . حتى لقد ثار
 ضده امراء بنى العباس ، واتهموه بالتشيع ، وقالوا في
 ذلك شعرا هجوه به . . فقال فيه عمه ابراهيم بن المهدي
 - المعروف بابن شكلة - :

اذا الشيعي جمجم في مقال
 فسرك ان يبسوح بذات نفسه
 فصل على النبي وصحابيه
 وزيريه وجاريه برمسه !

(٢٦٨) (تاريخ الشعوب الاسلامية) ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

فرد عليه المأمون هاجيا اياه بقوله :
 اذا المرجى سرك ان تراه
 يموت لحينه من قبل موته
 فجدد عنده ذكرى على
 وصل على النبي وال بيته (٢٦٩) !

ولن يقدح في موقف المأمون هذا ان علي بن موسى
 الرضا قد مات قبل المأمون ، فلم يل الخلافة ، وان العهد
 بها قد كان من نصيب المعتصم العباسي ، لان العهد اذا ماتم
 عن رضا من اهل الاختيار فهو غير مردود ولا مسرفوض
 في مذهب اهل العدل والتوحيد . . فنحن امام تغير
 حقيقى في موقف السلطة من العلويين . .

كما لا يقدح في موقف المأمون ان طريقه الى الخلافة لم
 يكن الاختيار والبيعة والعقد على النحو الذى يقول به
 المعتزلة ، لاننا قد سبق واشرنا الى توليهم لعمر بن عبد
 العزيز ، عندما قالوا انه استحق الامامة بعدله وان كان
 قد نالها بعهد من سبقه من امراء الجور الامويين . .

والثانية : ان المأمون كان على مذهب المعتزلة ، ومن هنا
 فان تقييمهم لسلطته ودولته كان طبيعيا ان يكون ايجابيا
 وبالتأييد والمساندة . . و ابو الهذيل العلاف « ١٣٥ -
 ٢٣٥ هـ ٧٥٢ - ٨٤٩ م » يحدث المأمون فيقول له : ان
 تأييدهم له راجع ، فقط ، الى قوله بالعدل والتوحيد . .
 يقول : « يا امير المؤمنين ، انى ما أتيتك لمرزية دينار ولا
 درهم ، ولكن لنفيك الشبهين عن الله : شبه الخلق ،
 وشبه الجور . . » (٢٧٠) .

(٢٦٩) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
 (٢٧٠) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٢ .

ولقد انعكس هذا الموقف المذهبي للمأمون في تقريره المعتزلة ، وتوليته المشورة لاحمد بن ابي دؤاد ، ثم توصيته من بعده باستمرار المشورة فيهم وبقائها بيد ابن ابي دؤاد . . فلقد جاء في وصية المأمون للمعتصم : « . . وأبو عبد الله احمد بن ابي دؤاد ، لا يفارقك الشركة في المشورة في كل امرك ، فانه موضع ذلك ، ولا تتخذن بعدي وزيرا . . » (٢٧١) .

ولقد انعكس هذا التغير الذي حدث في موقف السلطة من المعتزلة والعلويين ، وهو التغير الذي ارتبط بتمذهب المأمون بمذهب المعتزلة ، انعكس في تبلور مدرسة المعتزلة البصريين التي ايدت وساندت دولة العباسيين . .

فهشام بن عمرو الفوطي ، الشيباني « المتوفى ٢١٨ هـ ٨٣٣ م » - وهو من أئمتهم المقدمين - كان مقربا الى المأمون عظيم القدر لديه « حتى كان اذا دخل على المأمون يتحرك حتى يكاد يقوم ! » . . (٣٧٢) .

وعندما كان المأمون بمدينة مرو ، وادركته الحيرة في ماهية الموقف الصواب في قضية الامامة ، وعلاقة كل من العباسيين والعلويين بها ، دعا المفكرين الى الكتابة فيها ، وأن يرفعوا اليه أبحاثهم ، فيما يشبه ما تنظمه السدول الحديثة من مسابقات ، فاشترك الجاحظ « ١٥٩ - ٢٥٦ هـ ٧٧٥ - ٨٦٩ م » - من المعتزلة البصريين - في التأليف فيها ، ورفع كتابه الى المأمون ، فوافق مذهب المعتزلة ما كان يبحث عنه المأمون ، واستدعى الجاحظ للقائه ،

(٢٧١) د . البير نصرى نادر (فلسفة المعتزلة) . ج ١ ص ٢٩ .
طبعة الاسكندرية .
(٢٧٢) (باب ذكر المعتزلة) - من كتاب المنية والامل (ص ٣٥) .

وكتب الجاحظ عن ذلك يقول : « . . وما قرأ المأمون كتبى في الامامة ، فوجدتها على ما امر به ، وصرت اليه - وكان قد امر اليزيدى بالنظر فيها ليخبره عنها - قال لى : قد كان بعض من نرتضى عقله ونصدق خبره خبرنا عن هذه الكتب باحكام الصنعة ، وكثرة الفائدة ، فقلت له . . قد تربى الصفة على العيان ، فلما رايتها رايت العيان قد اربى على الصفة ، فلما فليتها اربى الفلى على العيان ، كما اربى العيان على الصفة ، وهذا كتاب لا يحتاج الى حضور صاحبه ، ولا يفتقر الى المحتجين عنه ، قد جمع استقصاء المعاني واستيفاء جميع الحقوق ، مع اللفظ الجزل ، والمخرج السهل فهو سوقى ملوكى ، وعسامى خاصى » (٢٧٣) !

ولقد كان مذهب الجاحظ في الامامة - كنموذج لفكر مدرسة معتزلة البصرة فيها - يقوم على السخرية من الدعوى القبلية فيها وادعاء احياء قريش لها . . ولقد سلك لذلك طريقا غريبا غمض مقصده من سلوكه على كثير من الباحثين . . فهو قد صنف كتابا في « امامة ولد العباس » ينتصر فيه لمذهب الراوندية التي قالت : انها لولد العباس خاصة دون بطون قريش واحيائها . . وهو قد صنف « كتاب العثمانية » ينقض فيه حجج الشيعة العلويين الذين يفضلون عليا على ابي بكر ، وينتصر فيه لمذهب المعتزلة في ان ابا بكر هو الافضل ، وان امامته هي الحق - ونلاحظ ان ذلك يتعارض مع مذهب الراوندية ويهدمه من اساسه . . وهو قد صنف كتابا في

(٢٧٣) (البيان والتبيين) ج ٣ ص ١٨٦ . (طبعة المطبعة السلفية) .

أمامة أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان « ذكر فيه رجال
المرابيه ودافع عن حق بنى امية في الامامة - وهو ما يحالف
مذهب كتابيه السابقين - !

ولقد أثارت كتب الجاحظ هذه جدلا كثيرا ، فنقضها
الشيعة - ومن نقضها منهم المسعودي - ونقضها
المعتزلة البغداديون - ومن نقضها منهم أبو جعفر
الاسكافي - . . وفسر المسعودي تأليف الجاحظ لكتب
في الاسامة لا تحوي مذهبه بأن نوعا من « التمساجن
والتطرب » هو الذي دعاه الي ان يؤلف كتباً لم تكن على
مذهبه ولا يمثل فكرها اعتقاده . . . (٢٧٤) . ولكننا نعتقد
ان الجاحظ قد أراد من وراء نصرته كل المذاهب التي
تنطلق الى الامامة من منطلق عرقي وقبلي ان يقول : ان كل
هذه المذاهب باطلة ، بدليل ان نصرتها جميعا ممكنة ،
وهدمها جميعا ممكن ، وبما ان الحق واحد ، فلا بد ان
يكون الحق غيرها جميعا ، فليست الوصية بطريق للامامة ،
سواء اكانت مدعاة لعلي او لابي بكر او للعباس . . وليس
الملك ، على مذهب الامويين والروانية ، بالمذهب الحق ،
وانما الحق في هذا الامر هو الشورى والاختيار والعقد
والبيعة كسبيل لتمييز الامام وتنصيبه ، كما قال ويقول
اهل العدل والتوحيد . .

واذا كنا قد ذكرنا موقف المعتزلة البغداديين ومذهبهم
في مقابلة الدولة العباسية ، حتى على عهد : المأمون ،
والمعتصم ، والواثق ، فان موقف يوسف بن عبد الله بن
اسحاق الشحام « ١٥٣ - ٢٣٣ هـ - ٧٦٧ - ٨٤٧ م » هو

(٢٧٤) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

نموذج لتأييد المعتزلة البصريين لهذه الدولة ، في تلك
العهد ، بل واشتراكهم في جهاز حكمها ، فمما رفضه
جعفر بن مبشر قبله ونهض به الشحام . . فلقد « روى ان
الواثق « ٢٢٨ - ٢٣٣ هـ - ٨٤٢ - ٨٤٧ م » أمر ان يجعل
مع اصحاب الدواوين رجال من المعتزلة ومن اهل الدين
والطهارة والنزاهة ، لانصاف المتظلمين من اهل الخراج ،
فاختار ابن ابي دؤاد ابا يعقوب الشحام فجعله ناظرا على
الفضل بن مروان ، فقمعه ، وقبض يده عن الانبساط
في الظلم « (٢٧٥) !

وابو معن ثمامة بن اشرس النميري « المتوفى سنة ٢١٣ هـ
سنة ٨٢٨ م » كان من مدرسة المعتزلة البغداديين ، وكان
ينتقد المأمون ويتهمه بالبخل ، ولما عاتبه المأمون في ذلك
قال له : « يا امير المؤمنين ، اني ما تكثرت بك من قلة ،
ولا تعززت بك من ذلة ، وما بي وحشة من الله الى احد ! »
(٢٧٦) . . ومع ذلك فلقد اجتهد المأمون في تقريبه منه
والاستعانة به ، فكان ينهض بتفقد اسور الدولة في الاقاليم ،
وتصفح احوال البريد والعمال والخراج . . الخ . . الخ
ثم يتقدم الى المأمون باقتراح ما يراه سبيلا للاصلاح ،
فيأمر المأمون بتنفيذ ما يقترحه من اصلاح (٢٧٧) .

هكذا شهدت الدولة العباسية ، في تلك الفترة مدرسة
اعتزالية تعارض وتقاطع وتبترأ ، واخرى تؤيد وتساند
وتدفع الدولة اكثر فأكثر نحو مذهب اهل العدل
والتوحيد . .

(٢٧٥) (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل) ص ٤٠ .
(٢٧٦) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٥٨ .
(٢٧٧) (رسائل الجاحظ) ج ٢ ص ٢٦٦ .

ولقد استمر هذان الموقفان والنهجان في صفوف المعتزلة حتى ولى الحكم المتوكل العباسي سنة ٢٣٣ هـ سنة ٨٤٧ م . . .

أما منذ عهد المتوكل ، وبعد الانقلاب الفكري والسياسي الذي أحدثه ، وأزاح به المعتزلة والعلويين من مراكز الدولة وأجهزة حكمها فان موقف المعتزلة ، جميعا : بصريين وبغداديين ، قد عاد الى التوحد والاتفاق على معارضة الدولة ورفض سلطتها ومناوأة سلطانها ، وازداد التقارب في تلك الحقبة الزمنية بين المعتزلة والزيدية - الذين كانوا يواصلون الثورة والخروج - وكذلك الشيعة العلويين . . .

وشاعر المتوكل علي بن الجهم يعبر عن عدائه وعداء حزبه للمعتزلة - الذين يسميهم أحيانا « بالوثاقية » ، نسبة للوثاق ! - وعدائه للشيعة كذلك ، فيقول :
تضافرت السروافض والنصارى

وأهل الاعتزال على هجائي
وعابوني وما ذنبي اليهم
سوى علمي بأولاد الزنساء
أنا المتوكلى هوى ورأيا
وما « بالوثاقية » من خفاء

وعندما نفى المتوكل زعيم المعتزلة أحمد بن أبي دؤاد : هجاه علي بن الجهم ، شامتا ، فقال فيه وفي المعتزلة :
يا أحمد بن أبي دؤاد دعوة
بعثت اليك جنادلا وحديدا
ما هذه البدع التي سميتها
بالجهل منك العدل والتوحيد !

أفسدت أمر الدين حين وليتسه

ورميته بأبي الوليد وليدا (٢٨٠)

وعندما يمرض ابن أبي دؤاد ، يشمت فيه علي بن الجهم ، ويتحدث عن انتصار « أصحاب الحديث » على المعتزلة بانقلاب المتوكل عليهم ، فيقول :

لم يبق منك سوى خيالك لامعا
فوق الفراش ممهدا بوساد
فرحت بمصرعك البرية كلهنا
من كان منهم موقنا بمعاد
كم مجلس لله قد عطلته
كي لا يحدث فيه بالاسناد
ولكم مصابيح لنا أطفأتها
حتى يزول عن الطريق الهادي
ولكم كريمة معشر أرملتها
ومحدث أوثقت في الاقياد
ان الاسارى فى السجن تفرجوا
لما أتتك مراكب العواد (٢٨١)!

وهكذا . . . فمنذ حدوث ذلك الانقلاب الفكري والسياسي الذي أخرج أصحاب الحديث من السجن ، ووضع مكانهم المعتزلة والعلويين . . . علت نبرة النقد والرفض للدولة العباسية جميع دوائر الاعتزال .

فأبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي

(٢٨٠) يشير الى أبي الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد . . . الذي ولى الامر بعد والده .
(٢٨١) (الاغانى) ج ١٠ ص ٣٦٧٠ - ٣٦٧٢ ، ٣٦٨١ ، ٣٦٨٢ ، ٣٦٩٤ .

الكعبي « المتوفى سنة ٣١٩ هـ » - من الطبقة التاسعة
للمعتزلة - استقال من خدمة الدولة على عهد المقتدر
« ثم تاب من ذلك وأصاح؟! » (٢٨٢) ، كما يتوب
الإنسان من الذنب تقترفه يداه !..

ومحمد بن عمر الصيمري - « من الطبقة التاسعة »
- قد حكم على المجتمع العباسي الذي غلب عليه العجز
والتشبيه بأنه « دار كفر » ، وافق مع مذهب
« الهدوية الزيدية » - أتباع يحيى بن الحسين - في هدم
التقييم .. (٢٨٣)!

ولقد بلغ انقلاب الدولة على المعتزلة إلى الحد الذي
أسقطت فيه شهادتهم أمام القضاء، أي جردتهم من
« حقوقهم المدنية » ، بتعبيرنا الحديث؟! .. فكان
أبو محمد عبد الله بن العباس الرامهرمزي - « من الطبقة
التاسعة » - يبذل للقضاة الأموال كي يقبلوا شهادات
المعتزلة ويرونيهم متصفين بالعدالة اللازمة للشهود!! كما
بنى لنفسه منزلاً في مزرعة نائية ، سماه « الرباط » ،
كان يلجأ إليه عند الخوف من السلطان (٢٨٤) .

ولقد امتثلت الدولة الغزنوية وقائدها محمود الغزنوي
(٣٩٠ - ٤٨١ هـ - ٩٩٩ - ١٠٣٠ م) لأوامر الدولة
العباسية باضطهاد المعتزلة ، فأخذ الغزنوي يجمع
المعتزلة من البلاد ليضعهم في سجن اتخذه لهم في

(٢٨٢) (باب ذكر المعتزلة) - من كتاب النية والامل (ص ٥٢) .

(٢٨٣) المصدر السابق . ص ٥٧ .

(٢٨٤) (فضل المعتزلة وطبقات المعتزلة) ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

« عزدار » .. (٢٨٥) ، فكان ممن اعتقل من نيسابور :
أبو الفتح الاصفهاني ، وامام مسجدتها الجامع : أبو
الصادق ، وعالم النحو : أبو الحسن السابري ، - وهم
من الطبقة الثانية عشرة - فحبسوا حتى ماتوا هناك
(٢٨٦) ! .

وكما عم انقلاب المتوكل المعتزلة بالاضطهاد ، فلقد
شمل به الشيعة العلويين كذلك . فالامويون قد قتلوا
الحسين ، والمتوكل هدم قبره وسواه بالتراب ، ثم
حرت أرضه وزرعها كي لا يزوره أحد من الناس!! مما
جعل ابن السكيت يقول :

بالله ان كانت امية قد آنت

قتل ابن بنت نبيها مظلوما

فأنت أتته بنسو أبيه بمثله

فندنا لعمر ك قبره مهلوما

أسفوا على الا يكونوا شاركوا

في قتله ، فتبعوه يتيما (٢٨٧)؟! .

كما أصدر ابن المتوكل « محمد المستنصر » أوامره ،
بعد موت أبيه ، بالتضييق على العلويين اقتصاصاً ،
ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية! فكتب كتاباً
إلى الأمصار بمنعهم من « تقبل الضباع » أي منعهم من
وضع « المتزمين » وحرمانهم من حقوق « الالتزام » ،

(٢٨٥) وهي قلعة (عز) ، في رستاق برذعة ، بنواحي اران ، شمال
أذربيجان ، بعد نهر الرس .. أنظر (مرآة الاطلاع على أسماء الامكنة
والبقاع) .

(٢٨٦) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٧٦٧ .

(٢٨٧) (نظرية الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية) ص ٣٩٢ (والبيت

الاخير نرى انه لو انتهى بكلمة (ربما) لكان أوفق !) .

خاصة الاعتزال ومقالات أهله . وانذر المخالفين بالعقوبة والنكال .. قتلا ونفيا وسجنا ..

٢ - يلعن المعتزلة على منابر المساجد ، حتى يصير ذلك سنة متبعة من سنن الاسلام !

٣ - تحريم قول المعتزلة في « التوحيد » ، حيث يثبت « الاعتقاد القادري » لله الصفات التي ينفى عنها تنزيه المعتزلة وتوحيدهم ، فيقول عن الله سبحانه وتعالى : انه « هو القادر بقدره ، والعالم بعلم أزلي غير مستفاد ، وهو السميع بسمع ، والمبصر ببصر ... متكلم بكلام .. وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية .. وان كلام الله تعالى غير مخلوق ، تكلم به تكلما ، وانزله على رسوله على لسان جبريل بعدما سمعه جبريل منه .. ولم يصير بتلاوة المخلوقين مخلوقا ، لانه ذلك الكلام بعينه الذي تكلم الله به ، فهو غير مخلوق .. ومن قال انه مخلوق ، على حال من الاحوال ، فهو كافر ، حلال الدم ، بعد الاستتابة منه !» .

٤ - تحريم قول المعتزلة في « العدل » والاختيار ، حيث يقول « الاعتقاد القادري » : ان الله « هو مدبر السماوات والارضين ومدبر ما فيها ومسن في البر والبحر ، لا مدبر غيره ... والخلق كلهم عاجزون .. » سواء منهم : « الملائكة والنبيون والمرسلون والخلق كلهم اجمعون » .

٥ - تحريم قول المعتزلة في « المنزلة بين المنزلتين » ، وذلك بتقرير « الاعتقاد القادري » ، لمذهب المرجئة في

والا يركبوا الخيل ، والا يغادروا مدينة الفسطاط ، والا يزيد ما يملكه احدهم من الرقيق على عبد واحد ، والا تقبل شهاداتهم في الخصومات ، وان تقبل شهادات خصومهم دون ان يطالبوا ببينة على هذه الشهادات (٢٨٨) !!

ولعل هذا هو الذي جعل نفرا من المعتزلة - منهم ابو علي الجبائي - يفكر ويسعى كي يوحد صفوف المعتزلة والشيعة ، لان الاضطهاد قد عمهم معا ، وقال : « لقد وافقونا في التوحيد والعدل ، وانما خلافتنا في الامامة ، وواجب ان نجتمع حتى نكون يدا واحدة ! .. » (٢٩٨)

ولقد توجت الدولة العباسية اضطهادها هذا للمعتزلة ، وكرسته ، وجعلته قانونا وفكرا رسميا للدولة بذلك الكتاب الذي أشرف على وضعه الخليفة القادر « ٣٨١ - ٤٢٣ هـ - ٩٩١ - ١٠٣١ م » وسماه « الاعتقاد القادري » وجعل علماء السنة واصحاب الحديث يوقعون عليه ، ثم أمر به فعمم في الاقاليم ، وقرىء في الدواوين ، وتلى على المنابر .. ولقد أدخل هذا الكتاب - الذي صدر ليحرم فكر المعتزلة ويجرمه - في الاسلام « كهنوتا » اعتقاديا مستعارا من قرارات الجامع الكنسية ، غربا عن روح الاسلام وطبيعته .. وفي هذا « الاعتقاد القادري » صدرت اوامر الخليفة بأن :

١ - يمنع تدريس علم الكلام والمناظرة في مسائله ،

(٢٨٨) (خطط المقرئ) ج ٣ ص ٢٧١ .
(٢٨٩) علي فهمي خشم (الجبائيان : ابو علي وابو هاشم) ص ٢٩٤ .
طبعة ليبيا سنة ١٩٦٨ .

الفكرية والسياسية التي قامت بين خلافة بغداد وبين بعض الدول الإسلامية التي قامت وقوى نفوذها على حساب نفوذ الخلافة العباسية قد أتاح للمعتزلة قدراً من الحرية - كما حدث في ظل الدولة البويهية « ٣٣٤ - ٤٤٧ هـ ٩٤٥ - ١٠٥٥ م » - مما مكن فكر المعتزلة من صحوة ازدهر فيها إنتاج اعلامهم وعطاؤهم الفلسفي والسياسي ، وهي الصحوة التي يعد القاضي عبد الجبار ابن أحمد الهمداني « المتوفى سنة ٤١٥ هـ » علماً عليها . . وهو الامر الذي حفظ لنا تراث المعتزلة الحديث بعد ان باد تراثهم القديم ، فأصبح بالإمكان أن ندرس المعتزلة ونقيم فكرها من خلال تراثهم هم ، لا من خلال ما كتبه عنهم الخصوم والاعداء .

معاوية وصحبه عندما يقول : اننا « لا نقول في معاوية الا خيراً . . . » .
ولقد أصدرت الدولة هذا الكتاب باعتباره « اعتقاد المسلمين ، ومن خالفه فقد فسق وكفر ! » (٢٩٠) ، فجعلت من اضطهاد المعتزلة ونفيهم من المجتمع الرسمي ودوائر الفكر والتوجيه والتأثير وابداء تراثهم ، جعلت من ذلك قانوناً وعقيدة دينية على الجميع أن يراعوها ويضعوها موضع التطبيق . . فكانت تلك قمة المحنة الفكرية والسياسية التي حرمت الحضارة العربية الإسلامية من الشراء الفكري الذي تمثل في الفكر العقلاني الذي مثله المعتزلة ، ومن الفكر السياسي الذي قدموه ، والذي تمثل أول ما تمثل ، وأكثر ما تمثل في فكرهم عن الإمامة وفلسفة الحكم ، سواء مناه الجانب النظري او تلك الجهود التي بذلوها لوضع هذا الفكر في التطبيق .

ولكن هذا الاضطهاد الذي أصاب المعتزلة منذ عصر المتوكل العباسي لم يفلح في اجتثاث فكرهم العقلاني من ارض الحضارة العربية الإسلامية ، فعاش نفر من اعلامهم يفكرون ويبشرون ويكتبون دون ان يعلنوا على الملأ مذهبهم في الاعتزال ، واذا تحدثوا عن أسلافهم سموهم « بعلماء الكلام » او « متكلمي البصرة » ! . وهكذا ، كما صنع ابو الحسن الماوردي « ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ ٩٧٤ - ١٠٥٨ م » وأمثاله . . كما أن التناقضات

(٢٩٠) (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري) ج ١ ص

٣٨١ - ٣٨٣ .

حول الاجابة على هذه الاسئلة اختلفت فرق الاسلام، وبالتحديد نشأ التياران الرئيسيان في هذا التفكير . . . فقالت الشيعة بنظرية : الوصية والتعيين من الله للامام وسلبت الامة حقها في تقرير مصير الحكم في مجتمعها . . . وذلك عندما جعلت طبيعة السلطة دينية ، بأن قاست الامامة على النبوة ، وقررت أن طبيعتهما واحدة ، ومهمتهما واحدة ، والغاية منهما واحدة ، فوقفت مع ما نسميه اليوم : الحكم « بالحق الالهي » ، والقول « بالدولة الدينية » !

وترتيا على هذا الموقف المحوري قالت الشيعة بعصمة الائمة قياسا على عصمة الانبياء والمرسلين . . . وبالعلم اللامحدود الذي يتصف به الامام . . . وباتصال نبا السماء وأخبارها بالامام ، بواسطة « روح القدس » ، على نحو يضمن له ما ضمنه الوحي للانبياء ! ومن ثم فلقد فسرت الصراع على السلطة في المجتمع الاسلامي تفسيرا دينيا ، فكفرت الصحابة الذين قدموا ابا بكر في الخلافة على علي بن ابي طالب ، ونزعت صفة الايمان والاسلام عن كل خصوم الشيعة السياسيين !

تلك هي الفكرة المحورية في الفكر الشيعي عن الامامة واصول الحكم وفلسفته : القول بالحق الالهي ، والدولة الدينية ، ووحدة السلطتين : الدينية والزمنية في ذات الامام وحكمه . . . وعلى هذه الفكرة رتبوا كل النتائج التي توصلوا اليها ، وانطلاقا منها وصلوا الى كل الاحكام التي أصدروها ، مما عرض له هذا البحث فيما تقدم من صفحات . . .

وكان المعتزلة على وعي تام بأن تلك هي القضية

خلاصة البحث

لن نجعل من الحديث عن خلاصة هذا البحث مناسبة لايجاز الافكار الرئيسية التي عرضناها في ابوابه وفصوله، ففي ذلك تكرار لا نحمده ، وترديد لا تدعو اليه الحاجة . . . ونؤثر على ذلك أن تكون الخلاصة اشارة مركزة الى ان الصراع الفكري الذي خاضته فرق الاسلام حول قضية الامامة واصول الحكم وفلسفته - وهو الصراع الذي عرض له هذا البحث - قد دار حول قضيه رئيسية كانت هي المحور والمنبع والملتقى . . . تلك هي قضية : طبيعة السلطة في المجتمع . . . ادينية هي ؟ أم مدنية ؟؟ . . .

وبعبارات الاسلاف : هل الامامة ركن من اركان الدين والسماء هي التي تختار الامام وتعينه ؟ وهل هو وكيل الله ، يحكم نيابة عنه ، وينطق بقانونه ؟؟

أم ان الامامة من الفروع ، وليست من الاصول ، ولذلك فهي ليست من اركان الدين ؟ والامام يستند الى جماعة المسلمين ، الذين يختارونه وينصبونه ويحاسبونه ويعزلونه ؟ فهو حاكم باسم الامة ، يقضى بشريعتها ، وتفوضه فيما هو من مصالح دنياها ؟؟ . . .

ومن ثم الطبيعة السياسية لفكرها الاساسى تقف دون محاولة الشيعة المزج بين نظريتهم فى الامامة وبين اصول الدين .

٣ - ان الطبيعة المدنية والاجتماعية لاي مجتمع يتكون من اية جماعة بشرية تتطلب قيام سلطة تفوضها هذه الجماعة القيام بعدد من المهام التى تتنازل عنها هذه الجماعة لهذه السلطة بمقتضى عهد الرضا وعقد التفويض - ومن هنا فان الامام قائم لمصلحة الدنيا وانتظام امرها - على حين ان الدين قد قام بالنبوة التى اختتم طورها محمد عليه الصلاة والسلام ، ولا زال قائما بالكتاب والسنة المتواترة والاجماع المستند اليهما - وجماعة المسلمين ، التى تختار الامام بواسطة ممثلها ، هى سند هذا الامام وقاعدة قوته وشوكته وسلطته ، ولها مراقبته ، وحسابه ، والاخذ على يده ، وكذلك خلعه اذا اخل بشروط عقد التفويض ، ان سلما وان بالثورة والقتال حسب ما تقتضيه مصلحة الناس .. فالثقة فى الامة ، والعصمة لها وحدها ! ..

٤ - ان الطبيعة المدنية والسياسية للمهام التى ينصب الامام لانجازها هى التى تحدد صفاته والشروط التى يجب ان تتوافر فيه .. فهو حاكم اعلى فى الدولة ، تشتريه فيه شروط الحاكم التى تضمن له التمكن من تنفيذ الشريعة والقانون ، وليس صاحب سلطان دينى تتطلب فيه العصمة والاتصال بنبا السماء . بل ان التقدم فى السياسة والحرب ورباطة الجأش مقدم فى صفات الامام عن الصلاح والتقوى والفقہ فى الدين وزيادة النسك وكثرة العبادات ، لان طبيعة المهام الموكولة

الاساسية والفكرة المحورية فى الصراع ، ومن ثم فلقد ساقوا حججهم وادلتهم وبراهينهم لتفنيدها ، ولايات مذهبهم فى مدنية السلطة والحكم ، بما يترتب على هذه الفكرة من نتائج وتؤدى اليه من احكام ... فكانت نظريتهم فى هذا المقام ، كما عرض لها هذا البحث ، متمثلة فى عدد من النقاط ، اهمها :

١ - ان دولة الخلافة الراشدة كانت نظاما سياسيا اسهم المسلمون بارادتهم البشرية فى بنائه ، ومن ثم فان الطابع السياسى ، وليس الدينى ، هو الذى يطبع بناءها .. فمصطلحات مبحث الامامة .. وشؤون التشريع السياسى .. والصراع على السلطة .. كانت مباحث وقضايا سياسية ، واجتهادات انسانية ، تمت فى اطار وصية الدين العامة بالعدل واداء الامانات الى اهلها ، ومن ثم فلا حق لمسلم ان يتخذ منها سبيلا للقول بكفر خصمه لان الخلاف والاتفاق فى هذه الامور قد تم وحدث بين ابناء الدين الواحد والملة الواحدة والقبلة الواحدة .

٢ - ان نشأة البحث النظرى فى نظرية الامامة ، وخاصة القول بالنص والوصية على مذهب الشيعة ، قد حدث بعد انقضاء عهد دولة الخلفاء الراشدين ... وليس فى كتاب الله ولا سنة نبيه الصحيحة ولا فى تراث الصحابة ما يشهد لهذه النظرية الشيعية او بصحتها او بوافقها .. فهى لا تعدو ان تكون نظرية سياسية طرات على الفكر الاسلامى ، واجتهد اصحابها كى يحدوا لها سندا من الدين ، وذلك حتى ينتقلوا بمبحثها من اطار الفروع والسياسة الى اطار اصول والدين .

ولكن النشأة السياسية لكل الفرق الاسلامية الكبرى

اليه هي التي تحدد الشروط المطلوبة فيه والصفات التي لا بد وأن يتصف بها .
٥ - ان سلطة الامام والدولة لا تقف عند حد : حماية بيضة الامة والدفاع عن استقلالها وحريتها ، وكذلك حفظ أمنها الداخلي ، والقضاء في المنازعات والفصل في القضايا التي يترافع بها الناس الى القضاة .. بل ان لهذه السلطة مدخلا في الكثير من أمور المجتمع والافراد . فلها السلطة والسلطان في كل ما هو عام ، يمس مصلحة المجموع ، ولها كذلك أن تتدخل في شؤون الفرد اذا عجز عن تسييرها على النحو الاصلح له وللمجتمع .. فالطابع « الشمولي » يغلب على اختصاصها والمدى الذي يذهب اليه سلطانها ..

٦ - ان الفكر النظري الذي قدمه المعتزلة في الامامة وأصول الحكم وفلسفته قد تعدى نطاق البحث والفكر والجدل ، وذلك عندما حاولوا وضعه موضع التطبيق ، بالسلم حيناً وبالثورة حيناً آخر .. وذلك لانهم لم يكونوا مجرد فلاسفة الهيين ومفكرين نظريين ، بل كانوا كذلك ساسة وثوارا ، اقاموا تنظيميا « فكريا - سياسيا » تسلم بالعقل ، وناضل في سبيل دولة : بحل فيها الفكر القومي القائم على الحضارة محل العصبية القبليّة والتعصب الشعوبي .. ويسود فيها العقل على الخرافة ، ويتقدم على غيره من الأدلة وسبل الاستدلال .. ويصبح فيها « اهل الاختيار » الذين يكونون « الراي العام المستنير » هم سند الدولة وقوتها ، وهم كذلك الرقباء عليها والمحاسبون لها .. دولة تسود فيها اصول المعتزلة الخمسة ، وترتفع فيها رايات أهل العدل والتوحيد !

كلمة عن مصادر هذا البحث

كانت طبيعة هذا البحث هي المعيار الذي حكم اختيارنا لمصادره ، وحدد لنا طبيعة المراجع التي بحثنا عن مادته فيها .. وحتى يكون لهذه العبارة المجملّة معنى واضحا ، وكذلك حتى تكون قائمة « المصادر » التي يذيل بها البحث ذات قيمة للناظر فيها ، فلقد آثرنا ان نلقى بعض الضوء على المعيار الذي حدد اختيارنا لهذه المصادر دون غيرها ، والعطاء الذي قدمته لنا هذه المصادر في بحثنا الذي قدمناه عن : الامامة وفلسفة الحكم وأصوله .

وهذه الاضواء التي نود تسليطها على هذه المصادر توجزها هذه النقاط !

اولا : في بحث يرتاد ، للمرة الاولى ، دراسة فكر المعتزلة في الامامة وفلسفة الحكم وأصوله ، كان لا بد وان نستقي هذا الفكر من منابعه الاصلية والاصيلة ، وهو الامر الذي تطلب منا ان نرجع الى كل ماتيسر حتى الآن للباحثين من آثار المعتزلة ، مطبوعة كانت تلك الاثار أم مخطوطة .. وذلك بالاضافة الى ماورد عن ارائهم في كتب المقالات .

ولقد كان في مقدمة المصادر الاعتزالية التي رجعنا إليها
موسوعة قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني
« المتوفى سنة ١٥ هـ » : « المغنى في أبواب التوحيد
والعدل » وهي أوفى مصدر يضم آراء المعتزلة ويبسط
القول في أصولهم الفكرية الخمسة ، ويجادل الفرق
المخالفة لهم ، اسلامية كانت تلك الفرق أو غير
اسلامية ...

و « المغنى » كتبه القاضي عبد الجبار في عشرين جزءاً ،
اكتشف منه وطبع حتى الآن أربعة عشر جزءاً ، تقع في
ستة عشر مجلداً .. ولقد اختص الحديث عن الإمامة
بمجلدين من مجلداته هما الجزء العشرون بقسميه :
الاول والثاني ، كما تناثرت آراء واحاديث عنها في
مختلف اجزائه الاخرى ، ومن ثم كانت كل اجزاء
« المغنى » مصدراً رئيسياً من مصادر بحثنا هذا ، لانها
قد احاطت بكثير من الأصول والقضايا التي تتصل بمبحث
الإمامة على نحو من الانحاء ..

أما القضايا الرئيسية التي توزعت على اجزاء هذا
المصدر فانها تتضح من هذا الثبت بهذه الاجزاء .

١ - الجزء الرابع : يضم مباحث « أصل التوحيد »
من مثل : عدم جواز الحاجة على الله ، ونفى الرؤية عنه ،
واثبات وحدانيته .. الخ .

٢ - الجزء الخامس : يضم مباحث : الفرق غير
الإسلامية وحجج المعتزلة ضد مقالاتها .. ثم البحث في
أسماء الله سبحانه وتعالى .

٣ - الجزء السادس : - ويقع في مجلدين - يضم

الاول بمبحث : « التعديل والتجويز » ، ويختص الثاني
بمبحث : « الارادة » .

٤ - الجزء السابع : يضم مبحث : « القرآن »
والخلاف حول خلقه وقدمه ونظرية المعتزلة في هذا
المبحث .

٥ - الجزء الثامن : يضم مبحث : « المخلوق » الذي
يتناول أفعال الانسان وحرية واختياره .

٦ - الجزء التاسع : يضم مبحث : « التوليد » الذي
يتصل بمبحث الجزء الثامن في الحرية والاختيار .

٧ - الجزء العاشر : يضم مباحث : « الأجل
والارزاق ، والاسعار والرخص والفلاء ، والتكليف » ،
وهي تتصل بمبحث الاختيار .

٨ - الجزء الثاني عشر : يضم مبحث : « النظر
والمعارف » .

٩ - الجزء الثالث عشر : يضم مباحث : « اللطف ،
والآلام » .

١٠ - الجزء الرابع عشر : يضم مباحث : « الإصلاح ،
واستحقاق الدم ، والتوبة » .

١١ - الجزء الخامس عشر : يضم مباحث :
« النبوات » .

١٢ - الجزء السادس عشر : يضم مباحث : « الاخبار
ونسخ الشرائع ، وثبوت نبوة محمد عليه الصلاة
والسلام ، وأعجاز القرآن » .

١٣ - الجزء السابع عشر : يضم مباحث : « أصول
الفقه » ..

١٤ - الجزء العشرون : - ويقع في مجلدين - يضمنا - مبحث : « الإمامة » .

وغير موسوعة « المغنى » هذه رجعنا الى اثار القاضي عبد الجبار الاخرى ، مثل : « شرح الاصول الخمسة » و « المجموع المحيط بالتكليف » - في أسفاره المخطوطة - و « تثبيت دلائل النبوة » - بجزئيه - و « فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة » و « مختصر أصول الدين » .

كما رجعنا الى ماكتبه المحدثون عن القاضي عبد الجبار ، وكذلك ماكتبوه عن الجبائيان : ابي على و ابي هاشم ، وهما من شيوخ القاضي عبد الجبار .

ومما يجدر التنبيه اليه ان كتابات القاضي عبد الجبار تعرض لآراء المعتزلة جميعا ، وتحكى مقالات البصريين والبغداديين منهم ، ولكن موسوعة ابن ابي الحديد « شرح نهج البلاغة » - التي تقع في عشرين مجلدا - تهتم أكثر من غيرها بعرض مقالات المعتزلة البغداديين ، ولذلك كانت هذه الموسوعة - مع نقض الاسكافي العثمانية الجاحظ - من أهم مصادرنا التي استقيننا منها آراء هذا الفريق من المعتزلة ..

اما مقالات المعتزلة البصريين فيعرضها ويدافع عنها الجاحظ ، ومن هنا كان رجوعنا الى كل آثاره الفكرية ، تقريبا ، وفي مقدمتها :

١ - رسائل الجاحظ : بجزئيهما .. ففيها تناثرت آراء المعتزلة ومقالاتهم في عدد من أهم مباحث الامامية وقضاياها .

٢ - العثمانية : وهو الكتاب الذي جعل منه طابعه الجدلي مصدرا من مصادر الإمامة الهامة عند الجاحظ .

٣ - الحيوان : بأجزائه السبعة ، اذ تناثرت فيه عدة آراء ومباحث في الإمامة وقضاياها .

٤ - التاج في أخلاق الملوك : باعتباره من كتب السياسة التي تعرض فيها الجاحظ لشؤون الحكم .

٥ - البيان والتبيين : الذي يعرض لامور سياسية بين ثنایا الروايات والعصص الادبي .

كما رجعنا الى كتاب الخياط « الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد » . وهو الكتاب الذي عرض لمقالات المعتزلة من خلال دفع تهم خصومهم عنهم .. وكذلك كتاب ابي الحسين البصري : « المعتمد في أصول الفقه » الذي يمثل لونا متميزا من فكر المعتزلة غير علم الكلام .

كذلك رجعنا الى كتاب ابن المرتضى « المنية والامل في شرح كتاب الملل والنحل » وكتاب الحاكم بن كرامة الجشمي « شرح عيون المسائل » ، وهما يعرضان لمقالات المعتزلة وطبقات رجالهم .. وكذلك لكتاب البلخي عن طبقاتهم التي عرض لها في مؤلفه : « مقالات الاسلاميين » .. وكذلك كتابات الصاحب بن عباد في « رسائله » ورسالته عن « الابانة عن مذهب اهل العدل » .. وأيضا كتب الماوردي : « الاحكام السلطانية » و « ادب القاضي » و « ادب الدنيا والدين » ..

واخيرا رجعنا الى كتابات المحدثين عن المعتزلة ومقالاتهم واعلامهم ، سواء منهم العرب أو المستشرقين . هذا عن المصادر الاصلية لفكر المعتزلة التي اعتمدنا

عليها في استيفاء مقالاتهم في الإمامة وأصول الحكم
وفلسفته ..

ثانيا : وينفس المعيار ذهبنا نستقي مقالات الشيعة
ومذهبها في الإمامة ، فعمدنا الى أوثق مصادرها التي
كتبها أئمتها وأعلامها .. فرجعنا الى مصادر الشيعة
الإمامية الأساسية ، وفي مقدمتها :

« الأصول من الكافي » للكلييني .. وهو أوثق مصدر
شيعي روت فيه الإمامية أحاديث أصولها ومقالاتها عن
أئمتها .. و « الغدير في الكتاب والسنة والادب » الذي
ضمنته الإمامية كل شاردة وواردة روتها هي أو سواها
عن الوصية وأحاديثها .. و « مجمع البيان في تفسير
القرآن » للطبرسي ، وهو نموذج للتفسير الشيعي الإمامي
للقرآن الكريم ..

و « تلخيص الشافي » للطوسي « أبي جعفر » الذي
يمثل رد الإمامية على المعتزلة ، وبالذات علي « المغني »
للقاضي عبد الجبار .. و « تجريد الكلام » و « تلخيص
المحصل » للطوسي « نصير الدين » .. و « اثبات
الوصية » للمسهودي .. و « منهاج الكرامة في معرفة
الإمامة » لابن المطهر الحلي ..

كما رجعنا الى آثار امام الشيعة في عصره : الشريف
المرتضى ، من مثل « أمالي المرتضى » بقسميها ، ومخطوط
« المجموع من كلامه » ورسائله عن « انقاذ البشر من
الجبر والقدر » ، وهي الآثار التي تناثرت فيها آراؤه
في الإمامة ، ومثلت مع كتابه « الشافي » ، الذي رد به
على أستاذه القاضي عبد الجبار ، جماع فكر الإمامية في
نظرية الإمامة وفلسفتها .

كما رجعنا الى آثار مفكري الإمامية المحدثين ، وخاصة
محمد رضا المظفر في « عقائد الإمامية » وعبد الحسين
شرف الدين الموسوي في « المراجعات » ..

وأخيرا استأنسنا ببحث الدكتور أحمد صبحي عن
« نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية » .. فأكملت
لنا مقالات الشيعة الإمامية من أوثق مصادرها ..

وكذلك فعلنا بمقالات الشيعة الاسماعيلية ، عندما
رجعنا الى الكرمانى في « راحة العقل » وأبى حنيفة
النعمان المغربي في « دعائم الاسلام » وهما من امهات
مصادرها التي أحاطت بمقالاتها .. ثم أضفنا اليها بحث
المستشرق الدكتور برنارد لويس عن « أصول
الاسماعيلية » .. فأكملت معالم مذهبها في الإمامة من
منابعها الفكرية الخاصة بها ..

وذاث الشيء صنعناه ونحن نستقي فكر الشيعة
الزيدية .. وذلك عندما رجعنا الى كتابات أئمتهم :
القاسم الرسي ، ويحيى بن الحسين في « رسائل العدل
 والتوحيد » بجزئها .. والى مخطوط ابن أبي يحيى الذي
يرد فيه على المعتزلة ، وعنوانه « النقض على صاحب
مجموع المحيط فيما يخالف فيه الزيدية من الإمامة »
.. وكذلك آراء ابن متويه التي ضمنها تدوينه لشرح
القاضي عبد الجبار للأصول الخمسة .. ثم أضفنا الى
ذلك دراسة حديثة عن « ثورة زيد بن علي » كتبها ناجي
حسن ، كرسالة جامعية ..

ثالثا : أما فكر الخوارج في الإمامة ، وتاريخ ثوراتهم .
فلقد اجتهدنا ، في استقاء مادتهما ، أن نسلك نفسى
السييل ، فرجعنا الى أوثق مصادر التاريخ القديمة ،

و « الاقتصاد في الاعتقاد » و « احياء علوم الدين » ..
ثم كتب البغدادي « الفرق بين الفرق » و « أصول
الدين » .. وكتب الشهرستاني : « الملل والنحل »
و « نهاية الاقدام » ..

ثم .. شرح التفتازاني « للعقائد النسفية » .. وشرح
الجرجاني « للمواقف » ..

اما فكر المدرسة الظاهرية فلقد استقيناه من مؤلفات
علمها ابن حزم الظاهري ، وبالذات : « الفصل في الملل
والاهواء والنحل » و « المحلى » و « الاحكام في اصول
الاحكام » ..

فاجتمعت لهذا البحث مادة مقالات اهل السنة في
الامامة من اوثق مصادر ائمتها واعلامها ..

خامسا : اما وقائع التاريخ واحداثه التي عرض لها
هذا البحث فان مصادرها كانت هي الاخرى اقدم
واوثق مصادر ثقافتنا وحضارتنا في التاريخ .. فالى
جانب صحيحى البخارى ومسلم - باعتبارهما مصدران
من مصادر التاريخ ايضا - هناك الطبرى في تاريخه ..
وابن قتيبة في « المعارف » و « الامامة والسياسة »
و « عيون الاخبار » .. وابن سعد في طبقاته .. وابن
عبد البر في « الدرر » .. وابن النديم في « الفهرست »
.. والمسعودى في « مروج الذهب » .. والمبرد في
« الكامل » .. وعز الدين بن الاثير في « اسد الغابة »
و « اللباب » .. ونصر بن مزاحم في « وقعة صفين »
.. ثم النويزى في « نهاية الارب » .. والقلقشندي
في « مآثر الاناقة » .. والمقرئزى في « الخطط » ..

وكتابات المحدثين في جمع مادة ثوراتهم وتاريخها .. ثم
اعتمدنا - الى جانب كتب المقالات التي كتبها غـير
الخوارج - في جمع مادة مذهبهم في الامامة على نص
لكاتب منهم هو ابو حفص عمر بن جميع ، فرجعنا الى
« متن عقيدة التوحيد » والى الشروح التي كتبها
الخوارج عليها ، وخاصة شرحي : الشماخي والتلاتي .
فاستطعنا ان نجعل منهجنا في الرجوع الى المصادر
الاصلية لاصحاب المذاهب والفرق مطردا ومتسقا حتى
في هذا الوطن الذي تعز فيه المادة وتندر الآثار الاصلية
المتاحة للباحثين ..

رابعا : وفيما يتعلق بمقالات اصحاب الحديث ،
والاشعرية ، والظاهرية ، وعمامة من يطلق عليهم اسم :
اهل السنة ، فلقد اجتهدنا ان تكون مصادرنا هي مؤلفات
اعلامهم الاول ، وكذلك كتب المقالات التي ارخ بها هؤلاء
الاعلام للمذاهب والفرق .

فمن اصحاب الحديث نجد في مصادرنا آثار أبي يعلى
الفراء : « الاحكام السلطانية » و « كتاب الامامة » ..
وكتب ابن تيمية في : « العقود » و « السياسة الشرعية »
و « منهاج السنة النبوية » ..

ومن مفكري الاشعرية نجد - على سبيل المثال - :
مؤلفات الاشعري : « اللمع » و « الابانة » و « مقالات
الاسلاميين » .. ومؤلف « التمهيد » للباقلاني .. ومؤلفي
الجويني : « الارشاد » و « لمع الادلة » .. وكتب الفخر
الرازي : « معالم اصول الدين » و « محصل افكار
المتقدمين والمتأخرين » و « اعتقادات فرق المسلمين
والمشركين » .. ومؤلفات الفزالي : « فضائح الباطنية »

وابن خلدون في مقدمته .. وذلك علاوة على الوثائق السياسية لعصر صدر الاسلام والخلفاء الراشدين .
 فهنا ، ايضا ، امهات مصادر التاريخ وأوثق مراجعه ..
 سادسا : ونفس المنهج قد اتبعناه عندما تطلب الامر مصدرا في اللغة نرجع اليه في تفسير المصطلحات .. او مرجعاني تقسيم العلوم وتعريف الفنون وتصنيف المصطلحات - او قائمة لرصد المطبوعات .. فلقد رجعنا الى امثال : ابن منظور ، والخوارزمي ، والتهانوي ، والجرجاني ، وطاش كبرى زاده ، وحاجي خليفة ، وسركيس ...

سابعا : واخيرا .. فان تركيزنا على استقاء مقالات الفرق من مصادرها الاصلية الاصلية لم يمنعنا من الاستئناس بأراء المحدثين والمعاصرين ، فضمنت مصادر هذا البحث أسماء كوكبة من اعلام فكرنا الحديث والمعاصر ، عربا ومستشرقين ، قدموا في اطار هذه الدراسات أعمالا فكرية جادة وممتازة ، فقدموا لنا في بحثنا هذا اسهامات يستحقون عليها الشناء والشكر والتقدير ..

تلك كلمة عن مصادر هذا البحث ، لعلها تفيد المطلع على قائمة المصادر ، فتحولها الى قائمة ناطقة بدلا من أن تظل خرساء لا تكاد تبين ! ..

المصادر

ابن أبي الحديد : (شرح نهج البلاغة) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .

ابن أبي يحيى : (أبو الفضل جعفر بن أحمد بن عبد السلام) : (النقض على صاحب مجموع المحيط فيما يخالف فيه الزيدية من الامامة) مخطوط مصور بدار الكتب المصرية (في ذيل . المجموع المحيط : للقاضي عبد الجبار) .

ابن الاثير (عز الدين ، الجزري) : (أسد الغابة في معرفة الصحابة) طبعة دار الشعب ، القاهرة .
 : (اللباب في تهذيب الانساب) طبعة دار صادر ، بيروت .

ابن تيمية : (نظرية العقد « العقود ») تحقيق : محمد حامد الفقى . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٩ م .

(السيرة الشرعية في اصلاح الراعى والرعية) مراجعة وتعليق : محمد عبد الله السمان . طبعة القاهرة سنة ١٩٦١ م .

(منهاج السنة النبوية) تحقيق : د . محمد رشاد سالم . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

ابن جميع (أبو حفص عمر) : (متن عقيدة التوحيد) نشر - موتيلينسكى . طبعة باريس سنة ١٩٢٠ م .

(مقدمة التوحيد وشروحيها) شرح : بدر الدين ابي العباس أحمد بن سعيد الشماخي (المتوفى سنة ٩٢٨ هـ) وأبى سليمان داود بن ابراهيم التلاتي (المتوفى سنة ٩٦٧ هـ) .

تصحيح وتعليق : أبو اسحاق ابراهيم اطفيش الجزائرى
 طبعة القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .

ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد بن سعيد) : (المحلى)
 تحقيق : أحمد محمد شاكر . طبعة القاهرة سنة ١٣٤٧ هـ .
 (كتاب الفصل فى الملل والأهواء والنحل) طبعة القاهرة
 سنة ١٣٢١ هـ .
 (الاحكام فى أصول الاحكام) طبعة القاهرة ، الثانية ،
 مطبعة الامام .

ابن خلدون (عبد الرحمن) : (المقدمة) طبعة القاهرة سنة
 ١٣٢٢ هـ .

ابن سعد : (الطبقات الكبرى) . طبعة دار التحرير ، القاهرة .

ابن الطقطقى (محمد بن على بن طباطبا) : (المغزى فى الآداب
 السلطانية والدول الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

ابن عبد البر (يوسف) : (الدرر فى اختصار المغازى والسير)
 تحقيق د . شوقى ضيف . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينورى) : (المعارف)
 تحقيق : د . ثروت عكاشة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .
 (عيون الاخبار) . طبعة دار الكتب ، القاهرة سنة ١٩٧٣ م .
 (كتاب الامامة والسياسة) . طبعة القاهرة سنة ١٣٣١ هـ .

ابن المرتضى (أحمد بن يحيى) : (كتاب المنية والامل فى شرح
 كتاب الملل والنحل) . مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .
 (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنيل والامل) تحقيق : توما
 أرنولد . طبعة حيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣١٦ هـ .

ابن المطهر الحلى (جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف
 ابن على) : (منهاج الكرامة فى معرفة الامامة) . مطبوع
 بكتاب (منهاج السنة) لابن تيمية .

ابن منظور : (لسان العرب) طبعة القاهرة .

ابن النديم : (الفهرست) طبعة ليبزج .

أبو حنيفة الغري (الانعمان بن محمد بن منصور بن أحمد
 التميمى) (دعائم الاسلام ، وذكر الصلال والحرام ،
 والقضايا والاحكام عن أهل رسول الله عليه وعليهم أفضل
 السلام) تحقيق : آصف بن على أصغر فيضى . طبعة القاهرة
 سنة ١٩٦٩ م .

أبو ريذة (محمد عبد الهادى - دكتور) : (ابراهيم بن سيار
 النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية) . طبعة القاهرة سنة
 ١٩٤٦ م .

أبو يعلى (محمد بن الحسين الفراء) : (الاحكام السلطانية)
 تحقيق : محمد حامد الفقى . طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .
 (كتاب الامامة) ورد ضمن كتابه (المعتمد فى أصول الدين)
 مخطوطة الظاهرية ، بدمشق ونشرة : يوسف ايبش بكتاب
 (نصوص الفكر السياسى الاسلامى « الامامة عند السنة »)
 طبعة بيروت سنة ١٩٦٦ م .

أبو يوسف : (كتاب الخراج) . طبعة القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .

ادم متز : (الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى . أو :
 عصر النهضة فى الاسلام) ترجمة د . محمد عبد الهادى
 أبو ريذة . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

ارسطو : (رسالة ارسطوطاليس الى الاسكندر فى سياسة المدن)
 تحقيق : يوسف بيلافسكى . طبعة وارسو سنة ١٩٧٠ م .

أرنولد (توماس) : (الخلافة) ترجمة : جميل معلى . طبعة
 دمشق سنة ١٩٤٦ م .

الاسكافى (أبو جعفر) : (مناقضات أبى جعفر الاسكافى لبعض ما
 أورده الجاحظ فى العثمانية ، من شرح نهج البلاغة ،

- البغدادي (عبد القاهر) : (المفرق بين الفرق) طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م .
 (كتاب أصول الدين) طبعة استانبول سنة ١٩٢٨ م .
 البياضي (أبو القاسم) : (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) تحقيق : فؤاد سيد طبعة تونس سنة ١٩٧٢ م .
 النفقازاني (سعد الدين) : (كتاب شرح العقائد النسفية) طبعة القاهرة سنة ١٩١٣ م .
 القهناوي (محمد أعلى بن علي) : (كشف اصطلاحات الفنون) طبعة كلكتة ، بالهند سنة ١٨٩٢ م .
 الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) : (رسائل الجاحظ) تحقيق وشرح : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ و سنة ١٩٦٥ م .
 (مجموعة رسائل) طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة ، سنة ١٣٢٤ هـ .
 (العثمانية) تحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م .
 (الحيوان) تحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة ، الثانية .
 (التاج في أخلاق الملوك) تحقيق : محمد أديب . طبعة بيروت سنة ١٩٥٥ م .
 (البيان والتبيين) تحقيق : فوزي عطوي . طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ م .
 جب (هاملتون) : (دراسات في حضارة الاسلام) ترجمة : د . احسان عباس ، د . محمد نجم ، د . محمود زايد . طبعة بيروت سنة ١٩٦٤ م .
 الجرجاني (علي بن محمد بن علي) : (التعريفات) طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .
 (شرح المواقف) طبعة القاهرة سنة ١٢١١ هـ .

- لابن أبي الحديد (جمع وتحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م . « في نهاية كتب (العثمانية) » .
 الاشعري (أبو الحسن علي بن اسماعيل) : (الابانة عن أصول الديانة) طبعة القاهرة . ادارة المطباعة المنيرية .
 (مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
 وطبعة استانبول سنة ١٩٢٩ م . بتحقيق : هـ . ريتز .
 (كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع) . طبعة : يوسف ابيش في كتاب (نصوص الفكر السياسي الاسلامي : الامامة عند السنة) بيروت سنة ١٩٦٦ م .
 الاصبهاني (أبر الفرج علي بن الحسين بن محمد القرشي) : (كتاب الاغانى) تحقيق : ابراهيم اليبايري . طبعة دار الشعب ، القاهرة .
 البير نصري تادر (دكتور) : (فلسفة المعتزلة) : طبعة الاسكندرية .
 الاميني (عبد الحسين أحمد الاميني النجفي) : (الفسدير : في الكتاب والسنة والادب) طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .
 الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد) : (التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة) تحقيق : محمود محمد الخضيرى و د . محمد عبد الهادي أبو ريدة . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م .
 بدوى (عبد الرحمن - دكتور) : (مذاهب الاسلاميين) طبعة بيروت سنة ١٩٧١ م .
 بروكلمان (كارل) : (تاريخ الشعوب الاسلامية) ترجمة : نبيه أمين فارس ومخير البعلبكي . طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ م .

ديورانت (ول) : (قصة الحضارة) طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة .

الرازي (فخر الدين محمد بن عمر) : (معالم أصول الدين) طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ . على هامش (المحصل) .

(محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والمتكلمين) . طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ .

(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) تحقيق : د . علي سامي النشار . طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .

الريس (محمد ضياء الدين - دكتور) : (النظريات السياسية الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .

(الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦١ م .

الزركلي (خير الدين) : (الاعلام) طبعة بيروت ، الثالثة .

زهدي حسن جار الله : (المعتزلة) طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م .

سانتيلا (دافيد دي) : (القانون والمجتمع) ترجمة : جرجس فتح الله . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م . ضمن كتاب (تراث الاسلام) .

سركيس (يوسف اليان) : (معجم المطبوعات العربية والمعربة) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦ م .

الشهرستاني (عبد الكريم) : (الملل والنحل) طبعة القاهرة سنة ١٣٢١ هـ . على هامش (الفصل) لابن حزم .

(نهاية الاقدام في علم الكلام) تحقيق : المفرد جيوم . طبعة بدون تاريخ وبدون تحديد مكان الطبع .

الصاحب بن عباد : (الابانة عن مذهب أهل العدل) تحقيق : محمد حسن آل ياسين . طبعة - ضمن مجموعة - بغداد سنة ١٩٦٣ م .

(رسائل الصاحب بن عباد) تحقيق : د . عبد الوهاب

جمال الدين القاسمي الدمشقي : (كتاب تاريخ الجهمية والمعتزلة) طبعة القاهرة سنة ١٣٣١ هـ .

الجويني (امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك) : (كتاب الارشاد الى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد) تحقيق : د . محمد يوسف موسى ، على عبد المنعم عبد الحميد . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٠ م .

(لمع الادلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة) تحقيق : د . فوقية حسين محمود . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

جيوم (المفريد) : (الفلسفة وعلم الكلام) ترجمة : جرجيس فتح الله . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م . ضمن كتاب : (تراث الاسلام) من تأليف جمهرة من المستشرقين . باشراف : توماس آرنولد .

حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله) : (كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون) طبعة استانبول سنة ١٩٤١ م .

الحاكم الجشهي (المحسن بن كرامة) : (شرح عيون المسائل) مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .

الحسن البصرى : (رسالة في القدر) تحقيق : محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ . ضمن كتاب (رسائل العدل والتوحيد) ج ١ .

الذياط (أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان) : (الانتصار والرد على ابن الراوندي المحدث) تحقيق : د . نيجرج . طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥ م .

الخوارزمي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف) : (مفاتيح العلوم) طبعة القاهرة سنة ١٣٤٢ هـ .

الدهلوي (ولي الله ، عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم) : (حجة الله البالغة) . تحقيق : الشيخ السيد سابق . طبعة دار الكتب الحديثة - القاهرة .

- عزام ، د . شوقي ضيف . طبعة القاهرة سنة ١٣٣٦ هـ .
- صبحي (أحمد محمود - دكتور) : (نظرية الامامة لدى الشيعة
الاثني عشرية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- صفى الدين البغدادي (عبد المؤمن بن عبد الحق) : (مراحس
الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع) تحقيق : على
البيجاوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- طاش كبرى زاده (أحمد بن مصطفى) : (مفتاح السعادة ومصباح
السيادة) طبعة القاهرة . دار الكتب الحديثة .
- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) : (تاريخ الامم والملوك)
تفسير القرآن) طبعة طهران . شركة المعارف الاسلامية .
- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) (تاريخ الامم والملوك)
طبعة القاهرة الاولى . وطبعة دار المعارف ، بتحقيق : محمد
أبو الفضل ابراهيم .
- طه الحاجري (دكتور) : (الجاحظ : حياته وآثاره) . طبعة
القاهرة سنة ١٩٦٢ .
- طه حسين (دكتور) : (الفتنة الكبرى) . طبعة القاهرة سنة
١٩٧٠ وسنة ١٩٦٩ م .
- (الشيخان) . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- الطهطاوي (رفاعة رافع) : (نهاية الايجاز في سيرة ساكن
الحجاز) طبعة القاهرة ، الاولى .
- (أنوار توفيق الجليل) . طبعة القاهرة ، الاولى .
- الطوسي (أبو جعفر) : (تلخيص الشافعي) تحقيق : السيد حسين
بحر العلوم . طبعة النجف سنة ١٣٨٣ - ١٣٨٤ هـ .
- الطوسي (نصير الدين) : (تجريد الكلام) طبعة القاهرة سنة
١٣١١ هـ . على هامش (شرح المواقف) .
- (تلخيص محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين) طبعة القاهرة
سنة ١٣٢٣ هـ ، على هامش (المحصل) للرازي .
- عبد الجبار (أبو الحسن عبد الجبار الاسد آبادي - قاضي
القضاة) : (المغنى في أبواب التوحيد والعدل) طبعة
القاهرة .
- (مختصر أصول الدين) تحقيق : محمد عمارة . طبعة
القاهرة سنة ١٩٧١ . ضمن كتاب : (رسائل العسدي
والتوحيد) ج ١ .
- (المجموع المحيط بالتكليف) مخطوط مصور بدار الكتب
المصرية .
- (شرح الاصول الخمسة) تحقيق : د . عبد الكريم عثمان .
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ .
- (تثبيت دلائل النبوة) تحقيق : د . عبد الكريم عثمان .
طبعة بيروت سنة ١٩٦٦ .
- (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) تحقيق : فؤاد سيد .
طبعة تونس سنة ١٩٧٢ .
- عبد السلام هارون « تحقيق » : (نوادر المخطوطات) - المجلسد
الاول . الطبعة الثانية ، القاهرة سنة ١٩٧٣ م .
- عبد الكريم عثمان (دكتور) : (قاضي القضاة : عبد الجبار بن
أحمد الهمداني) طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .
- على سامي النشار (دكتور) : (نشأة الفكر الفلسفي في
الاسلام) . طبعة المعارف ، مصر ، سنة ١٩٦٩ م .
- على بن أبي طالب : (نهج البلاغة) طبعة دار الشعب ، القاهرة .
- على عبد الرزاق : (الاجماع في الشريعة الاسلامية) طبعة القاهرة
سنة ١٩٤٧ م .
- (الاسلام وأصول الحكم) دراسة وتقديم : محمد عمارة .
طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .
- على فهمي خشيم (دكتور) : (الجبائيان : أبو علي وأبو هاشم)
طبعة طرابلس - ليبيا سنة ١٩٦٨ م .

الغزالي (أبو حامد) : (فتاوح الهندية) تحقيق د . عبدالرحمن بدوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

(كتاب الاقتصاد في الإسلام) طبعة القاهرة - محمود علي صبيح .

(احياء علوم الدين) طبعة دار الشعب - القاهرة .

فان فلوتن : (السيادة العربية والشوكة والاسرائيليات في عهد بني أمية) ترجمة د . د . حسن ابراهيم حسن ، محمد زكي ابراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

فلهوزن (يوازيوس) : (تاريخ الدولة العربية) ترجمة د . محمد عبد الهادي ابو ريبة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

(الخوارج والشيعة) ترجمة د . عبد الرحمن بدوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

القاسم الرسي : (مسائل العدل والتوحيد) دراسة وتحقيق : محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

القرافي (أحمد الرئيس بن عبد الرحمن) : (الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام وفحرفات القضاة والامام) تحقيق : عبد الفتاح ابراهيم . طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م .

القاشغري (أحمد بن عبد الله) : (مادة الاتانة في معالم الخلافة) تحقيق : عبد الستار فراج . طبعة الكويت سنة ١٩٦٤ م .

الكليزي (أبو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق) : (الاصول من الكافي) تحقيق : علي اكبر الحفادي . طبعة طهران سنة ١٣٨٨ هـ .

الكرماني (أحمد حميد الدين) : (راحة العقول) تحقيق : د . محمد كامل حسين . د . محمد مصطفى حامى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٢ م .

لويين (برنارد - دكتور) : (اصول الاسماعيلية) ترجمة د .

خليل أحمد جاور ، جاسم محمد الراجحي . طبعة القاهرة - دار الكتب العربية .

الموردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب) : (الاحكام السلطانية والاوراق النبوية) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ م .

(ادب القاضي) تحقيق : محيى الدين السمرقاني . طبعة بغداد سنة ١٩٧١ م .

(ادب الدنيا والدين) تحقيق : مصطفى السقا . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م .

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) : (الكامل - باب الخوارج) طبعة دمشق سنة ١٩٧٢ م .

محمد حميد الله الخيدر يبلدي . ج ١ . (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة) . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م .

محمد رشيد رضا . (الخلافة أبو : الامامة العنقلى) طبعة القاهرة سنة ١٣٤١ هـ .

محمد عبدي (الامام) : (الاعمال الكاملة للامام محمد عبده) دراسة وتحقيق محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

محمد بن علي بن ابي طالب النيسابوري الحنظلي (أبو الحسين) : (كتاب المعتمد في اصول الفقه) تحقيق : محمد حميد الله ، ابي بكر ، حسن حنفي . طبعة دمشق سنة ١٩٦٥ م .

مذكور (ابراهيم - دكتور) : (في الفاسفة الاسلامية - منهج وتطبيقه) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

المرقسي (علي بن الحسين الموسوي - الشريفي) : (أمالي الرضا - فرد الفراد ونور القلائد) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .

(مجموع من كلام السيد المرتضى) مخطوطات مطبوعه دار الكتب المصرية (١٥٦ مخطوطات) .

(انقاذ البشر من الجبر والقتل) تحقيق : محمد عمارة .
طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م . ضمن كتاب (رسائل العدل
والترجيح) ج ١ .

السجودي (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي) : (مروج
الذهب ومعادن الجواهر) تحقيق : محمد محيي الدين عبد
الحميد . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .
(اثبات الوصية) طبعة طهران سنة ١٣١٨ هـ .

المظهر (محمد رضا) : (عقائد الامامية) طبعة النجف دار
النعمان للطباعة والنشر .

المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي) : (خطط المقريزي : كتاب
الواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) طبعة دار التحرير ،
بالقاهرة .

(معرفة ما يجب لآل البيت النبوي من الحق علي من عداهم)
تحقيق : محمد أحمد عاشور . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م .
(اتعاظ الحنفا يا خبار الأئمة الفاطميين الخلفاء) ، تحقيق
د . جمال الدين الشيبان . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

الموسوي (السيد عبد الحسين شرف الدين) : (المراجعات) طبعة
حلب - سوريا سنة ١٩٧١ م .

ناجي حسن : (ثورة زيد بن علي) طبعة بغداد سنة ١٩٦٦ م .
نصر بن مزاحم الذقري : (وقعة صفين) تحقيق : عيد المسلم
هارون . طبعة القاهرة سنة ١٢٨٢ هـ .

نعيم زكي فهمي (دكتور) : (طرق التجارة الدولية ومحطاتها
بين الشرق والغرب) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م .
نلينو (كارلو الفونسو) : (بحوث في المعتزلة) ترجمة :
عبد الرحمن بدوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ . ضمن كتاب
(التراث اليوناني في الحضارة الاسلامية) .

الذويختي (الحسن بن موسى) : (كتاب فرق الشيعة) تحقيق :
هـ . ريتز . طبعة استانبول سنة ١٩٢١ م .

الذويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) : (نهاية الارب
في فنون الارب) طبعة دار الكتب المصرية .

واصل بن عطاء : (خطبة واصل التي أسقط منها الرأء) تحقيق
عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ . ضمن كتاب
(نوازل المخطوطات) المجلد الاول .

يحيى بن الحسين : (رسائل العدل والتوحيد) ج ٢ دراسة
وتحقيق محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

يحيى هويدى (دكتور) : (تاريخ فاسفة الاسلام في القسارة
الافريقية) ج ١ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

موسوعات : (صحيح البخاري) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .
(صحيح مسلم - بشرح النووي) طبعة محمود توفيق ،
بالقاهرة .

(دائرة المعارف الاسلامية) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .
(الموسوعة العربية الميسرة) طبعة دار الشعب ،
بالقاهرة .

(الموسوعة الفلسفية المختصرة) ترجمة : عبد الرشيد
الصالح ، جلال العشري ، بإشراف : د . زكي نجيب محمود .
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

صدرت هذه الطبعة - بكتاب الهلال - في ثلاثة اقسام :
١ - الخلافة ونشأة الاحزاب الاسلامية - مايو سنة ١٩٨٢ م
٢ - المعتزلة واصل الحكم - أبريل سنة ١٩٨٤ م .
٢ - المعتزلة والثورة - مايو سنة ١٩٨٤ م .